مقياس

تاريخ الفكر الاقتصادي

د/كاسحي موسى

مدخل إلى تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية

أولا: مفهوم و أهمية الفكر الاقتصادي و علاقته بعلم الاقتصاد

يختلف تاريخ الفكر الاقتصادي عن تاريخ المذاهب الاقتصادية، وهي بدورها تختلف عن تاريخ النظريات، ولكن تبقى واحدة من الأفكار الاقتصادية، وسبب هذا الاختلاف هو أننا في دراستنا للنظريات الاقتصادية نركز على الجانب و المحتوى العلمي للأفكار التي نعتبرها هي محصلة نتاج إيديولوجيات أو مذاهب حسب النزعة التي يتميز بها الاقتصاديون.

وعليه فإن تاريخ الأفكار الاقتصادية هو أوسع من تاريخ النظريات الاقتصادية، لأنه بالتحديد في دراستنا للفكرة الاقتصادية نحاول أن نربط مابين النظريات والأسس الإيديولوجية للعلماء والمفكرين ونحاول أيضا أن نفهم أو نكشف عن التداخل الموجود ما بين الاقتصاد والدوائر الأخرى للمجتمع.

كما أنه عند دراسة يعني أننا نغطي للاقتصاد البعد السياسي، مما يترتب عليه اعتبار الاقتصاد كفلسفة أكثر منه كونه علما، ونفترض أنه هناك تداخل من الأحكام القيمة والنظريات العلمية[1].

1/ الفائدة من دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

تكتسي دراسة الفكر الاقتصادي أهمية علمية لطالب الاقتصادي عكس الفكر الشائعة اعتباره نوع من الترف الفكري أو مادة ثانية مطالب بها طالب العلوم الاقتصادي على سبيل الاكتشاف خلال سداسي وينتهي بانتهاء المقياس بإجراء امتحان، ولكن في الواقع تاريخ الفكر الاقتصادي هو قبل كل شيء فرصة ثمنية لفهم الوضع الحالي للمعارف في العلوم الاقتصادية وكذلك هو أداة لفهم واستعاب النقاش الذي دار علم الاقتصاد ونظرياته[2]، إذ يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخه وتلك حقيقة تقررها الدوائر الأكاديمية، ومع ذلك لم فإن تاريخ الأفكار الاقتصادية لم يكن ميدان شائعا للدراسة بين سواد الناس، أو لم يكن ميدانيا مجديا وأسباب ذلك لا يصعب معرفتها، وتوحيد كتب كثيرة في الموضوع لها مكانتها العلمية ويدين جميع الاقتصاديين لمؤلفيها بدين عظيم، يبدأ أنه في السعي إلى التمييز الأكاديمي، أو الاحتماء من

---

[1] cours de malam marciand histoure de pensec economique, Faculte d'economie, université nom tpellier, 1 2011 ,p3.

[2] Guillaune Vallet Auteurs et grands cournts de la pensee economique, prsses unriver sitaire de grenolbe.

النقد المهني، وثمة مشكلة أكثر خطورة و هي أنه جانبا كبيرا من الكتابات، أو ربما معظمها قد أفترض أن الأفكار الاقتصادية لها حياتها وتطورها الخاصان بها، فالتقدم في الموضوع البحث يتم بصورة تجريدية، حيث يظهر أحد الباحثين موهبة في الابتكار والتجديد، ويأتي آخرون ويدخلون عليه تحسينات، كل هذا دون ارتباط وثيق بالسياق الاقتصادي.

والحقيقة أن الأفكار الاقتصادية هي دائما وفي الأساس نتاج لزمانها ومكانها، ولا يمكن فصلها أو النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تفسره ومثلما يتغير العالم- وهو في الواقع في تحول مستمر- كذلك هذه الأفكار لابد أن يتغيرا العالم- وهو في الواقع في تحول مستمر- كذلك هذه الأفكار لابد أن تتغيرا أيضا إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها[3].

2/مكانة تاريخ الفكر الاقتصادي:

إن إثراء علم الاقتصاد يكمن في الطريقة التي يتناول بها التاريخ ويمكن إبراز مكانة تاريخ الفكر الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:[4].

-تاريخ الفكر الاقتصادي من زاوية غاياته: إننا ندرس التاريخ العلم من زاوية غاياته ونستخلص ونستوعب فكرة التطور والتقدم في المعارف العلمية هذا ما يدفعنا غلى دراسة النظريات السابقة وتقييمها على ضوء تضمنه علم الاقتصاد الحديث، وقد تبدو وهذه النظريات كتقدم في مجال علم الاقتصادي أو تقهقر على النحو الذي يقودنا إلى علم الاقتصاد في الوقت الحاضر وكذلك دراسة الفكر الاقتصادي، وهو دراسة للتاريخ أكثر منه دراسة اقتصادية، مما يؤدي إلى تقديم المعرفة الاقتصادية.

- الفكر الاقتصادي من راوية أصوله: إن دراسة الفكر الاقتصادي وذلك للتعرف على أصول الأفكار الاقتصادي وذلك للتعريف على أصول الأفكار المسار التاريخي للفكرة أي بمعنى الأفكار التي سبقتها وهذا حتى تتنجب الإقصاء والأفكار الاقتصادية التي سبقت الفكر المراد دراسته.

فمثلا ذكرت أو الإيمان بحتمية القوانين الطبيعية التي تخضع أو تحكم لها الظواهر الاقتصادية

فقد سبق الكلاسيك بين الطبيعيين في الإيمان بفكرة الحتمية للقوانين.

مثال آخر يتعلق بالنقود وتأثيرها على النشاط الاقتصادي فقد سبق الماركنتلين الكلاسيك وكينز في

---

[3] جون كينيت جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ: تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، سبتمبر 2000.

[4] Ghislam seleplace, christophe lawiale, histoire de la pensce economique, sunod, paris, 2008, p16

تبيان هذا الأثر.

-تاريخ الفكر الاقتصادي من زاوية الحضور الدائم للتساؤلات والنقاش الأساسي.

إن دراسة الفكر الاقتصادي يساهم في إثراء النقاش المعاصر، وكذلك دراسة الذكر تمكننا من إعادة ترتيب الأفكار الاقتصادية حسب تسلسلها التاريخي والزمني[5]، وهذا ما يمكننا من الفهم المنطقي لتطور علم الاقتصاد، وحسب هذه المنظور أو الزاوية فإن تاريخ الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ من النظرية العلمية الاقتصادية.

ثانيا/تعريف تاريخ الاقتصادي وعلاقته بعلم الاقتصاد

الفكر الاقتصادي في معناه العام هو إعمال العقل في العلوم للوصول إلى المجهول، وبتطبيق ذلك على الاقتصادي يمكن القول: إن الفكر الاقتصادي هو مايبذله علماء الاقتصاد من مجهود عقلي في فهم وتفسير الوقائع الاقتصادية وتحديد السياسيات المناسبة لممارسة النشاط الاقتصادي والاختيار من بينها في ضوء القيم التي تسود في المجتمع لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والعدالة في توزيعها، والجدير بالذكر أن أي نشاط اقتصادي بصفته نشاطا إنسانيا يحتاج إلى الفكر، غير أن طريقة التفكير الاقتصادي قديما كانت تتم بطريقة عفوية وفردية وغير منظمة وتسند إلى خبرات الإنسان المتراكمة دون أن يكون له وجود منظم ومصنف ينتج عنه علم الاقتصاد[6]. وعليه فإن علم الاقتصاد هو نتاج الفكر الاقتصادي الذي يدور موضوعه حول أمرين هما[7].

-دراسة سلوك الإنسان في ممارسته للأنشطة وتحليل هذا السلوك من حيث دوافعه وأهدافه

---

[5] أنظر في ذلك: فينيشيو قبذللو: ترجمة محمد إبراهيم زيد عبد الأحمد جمال الدمي: الفكر الاقتصادي الحديث، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص 11.

انظر كذلك:

-Michel Herland aquoi sest l'historie de la pensee économique, Revue économique, vol, 43, N5.

[6] محمد عبد الحليم عمر: لتجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي،
www.kantankji.com/media/3787/468,dac

[7] المرجع نفسه.

والمتغيرات المؤثرة عليه وعلاقتها ببعضها البعض ثم استنباط القواعد التي تحكم هذا السلوك، وهو ما يطلق عليه في الأدب الاقتصادي "دراسة ما هو كائن" أو الاقتصاد الوضعي.

تحليل واستخدام المعلومات التي يمدنا بها الاقتصاد أو دراسة ما هو كائن ثم الأحكام الأخلاقية المستدمة والمثل العليا في المجتمع لتحديد وتأييد سياسة معينة من بين السياسات الاقتصادية أو الطرق البديلة للممارسة الأفضل للنشاط الاقتصادي، وهذا ما يطلق في الأدب الاقتصادي "دراسة ما يجب أن يكون" أو الاقتصاد المعياري أو النظام الاقتصادي.

وعموما يشكل الفكر الاقتصادي جزءا من الفكر الإنساني بشكل عام، ومن ثمة فهو نتاج زمان ومكان محددين وهكذا، ترتبط التطورات الاقتصادية بغيرها من التطورات الأخرى، كما يتصل الفكر الاقتصادي بغيره من الأفكار الإنسانية المختلفة، وهكذا، فإن تحليل المجتمع أو تناول الظروف الخاصة بدولة لا يمكن أن يكون شاملا إذا ما أقصينا التحليل أو الفكر الاقتصادي كما أن الأخير لا يمكن فهمه يشكل صحيح إذا ما استبعدنا ظروف وأحوال البلاد السياسية والاجتماعية والقانونية [8].

كما توجد علاقة بين التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي فالتاريخ الاقتصادي علم وصفي يعمل على تسجيل واقع المشاكل الاقتصادية غير سلسلة من الحقب التاريخية.

أما الفكر الاقتصادي: فهو الإطار النظري الذي بعد الأساس المادي للتاريخ الاقتصادي والذي يفسر أسباب المشكلة ويعرض السياسات الاقتصادية الرامية لمعالجتها أي أن التاريخ الاقتصادي يسجل المشكلة الاقتصادية، والفكر الاقتصادي يفسر أسباب نشأة المشكلة ويعرض السياسية الرامية إلى معالجتها ولعل أهم الجوانب يعطيها الفكر الاقتصادي هي النظريات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية والنظم الاقتصادي [9].

ثالثا/ تعريف علم الاقتصاد

– **اقتصاد في اللغة:** مأخوذ من القصد في الشيء خلاف الإفراط،وهو ما بين الإسراف والتقتير[10]، أما

– **–اصطلاحا** :فأطلق هذا المصطلح في البداية على طريقة تنظيم وإدارة شؤون الأسرة، وتمثل المقابل العربي للكلمة ***economy*** والتي نجد أصلها عند الإغريق في كلمة **oikonemi*a***، ونظرا لأن هذه الكلمة

---

[8] مختار عبد الحكيم عطية طلية: مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008، ص3.

[9] uonustansiyah.etud/ig/nedia/lectures, vu le/10/02/2017.

[10] ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث و مؤسسة التاريخ العربي، لبنان بيروت، ط 1 ،1996، مادة (قصد)

مركبة من لفظتين هما ***oikos*** ومعناها منزل، و***nomos*** معناها قانون، فإن أرسطو كان يقصد باستخدامها الكلام عن مبادئ إدارة المنزل، ثم شمل مجموع العلاقات المادية الداخلية والخارجية للأمم، وعليه فهو العلم الذي يدور حول حسن التدبير، أو الكفاءة في إدارة الموارد، أما الآن فإن كلمة اقتصاد ***economy*** في ذاتها تشير إلى أنها صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين.[11]

وقد عرفه "آدم سميث" في كتابه الشهير ثروة الأمم:" ذلك العلم الذي يبحث في قوانين الجماعة و كيفية الحصول على الثروة"[12] و قد زطز ادم سميت في تعريفه لعلم الاقتصاد على الثروه و كيفية الحصول عليها.أو هو " علم الثروة الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم"[13].

رابعا / تعريف الفكر الاقتصادي

إن الفكر في معناه العام هو إعمال العقل في العلوم للوصول إلى المجهول، و بتطبيق ذلك على الاقتصاد يمكن القول: إن الفكر الاقتصادي هو ما يبذله علماء الاقتصاد من مجهود عقلي في فهم و تفسير الوقائع الاقتصادية و تحديد السياسات المناسبة لممارسة النشاط الاقتصادي و الاختيار من بينها في ضوء القيم التي تسود في المجتمع.

خامسا/ تعريف المذهب الاقتصادي

يمثل المذهب الاقتصادي منهجا يرتكز على تحديد القواعد و الأصول التي تنظم الحياة الاقتصادية و تضع حلولا لمشكلاتها وفق تصوراتها للعدالة الاجتماعية[14].

---

[11] زينب حسين عوض الله وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة لنشر، إسكندرية، مصر، 2000، ص12.

[12]علم الاقتصاد و نظريته: طارق الحاج، الأردن ، دار صفاء لنضر و التوزيع،1998م ،ص14.

[13] إسماعيل محمد هاشم ،المدخل إلى سياسات الاقتصاد التحليلي: ،بيروت،دار النهضة العربية،ط2/1986م،ص13،.

[14] حامد بن عبد الرحمان الجنيدل: مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ، ، المجلد 1، ص27.

الفكر الاقتصادي الليبرالي

أولا: مدلول المذهب الفردي أو الرأسمالي وجذوره الفكرية.

لقد انتشر المذهب الرأسمالي في القرن الثامن عشر وأمن الغطاء الفكري له من خلال كبار المفكرين الاقتصاديين الذين روجوا لفلسفة الفكر الرأسمالي الحر الذي رفع شعار " **دعه يعمل دعه يمر**"، ومن أبرزهم:

- آدم سميث، ولد في اسكتلندا (1723 – 1790)
- ديفيد ريكاردو، ولد في لندن (1772 – 1823)
- توماس روبرت مالتوس، ولد في بريطانيا (1766- 1834)

والملاحظ أن جميعهم بريطانيون، وذلك أمر ينسجم مع كون بريطانيا هي الدولة الأوروبية التي عرفت الثورة الصناعية قبل غيرها وبشكل أقوى وأفعل، وهذا ما استدعى أن يكون منظرو الرأسمالية الصناعية هم بريطانيون ينظّرون لمصالح الرأسماليين في عصرهم ويخدمون مصالحهم مع تنوّع المسوغات التي غالباً ما تزيّن بالمعاني والقيم الإنسانية إلا أنها وفي نهاية المطاف إنما كانت وما زالت خدمة للرأسماليين.

إن النظرية الرأسمالية تقوم على فكرتين أساسيتين هما[1] :

–أن الحياة الاقتصادية تسير وفقا لقوى طبيعية محددة، و بالتالي فالواجب هنا هو العمل على استكشاف قوانينها العامة و قواعدها الأساسية التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر و الأحداث الاقتصادية.

–أن تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان السعادة البشرية، إذا عملت في جو حر و أتيح لجميع الأفراد في المجتمع التمتع بالحريات الرأسمالية.

إن الفكرة الأولى وضعت الأساس العلمي للاقتصاد الرأسمالي، أما الفكرة الثانية فوضعت أساسه المذهبي.

و مقتضى هذا النظام هو غِلْ يد السلطة (الدولة) من التدخل في الشؤون الاقتصادية،واعتبار الفرد هو الغاية من النظام الاقتصادي،ويحاول هذا المذهب أن يتيح أكبر قدر من الحرية للفرد لتحقيق المنافع التي تعود عليه،وهو لا يرى أي تعارض بين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة بل كلا المصلحتين متوافقة ومنسجمة، ومن هنا تحددت وظيفة الدولة في العمل الجماعي فحسب دون أي تدخل في الحياة

---

[1] محمد باقر الصدر ، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات،بيروت، 1991 ، ص244 .

الاقتصادية، ولا في محاولة تغيير مواقع الأفراد ومراكزهم، فالدولة لا يجوز لها أن تتدخل في الحياة الاقتصادية بل يجب أن تتركها حرة للنشاط الفردي فيمتنع عليها إقامة المشروعات الاقتصادية، كما أنه يجب أن تترك المشروعات الخاصة حرة فتكون لهم حرية الإنتاج، وحرية التوزيع، وحرية تحديد الأثمان وحرية الاستهلاك، وحرية ادخار القيم النقدية والمادية، ولا تحكمها إلا القوانين الطبيعية كما لا يجوز للدولة أن تجري أي تخطيط اقتصادي حتى لو كان هذا التخطيط علميا ومدروسا يعتمد على الإحصاءات والبيانات،وليس لها أن تتخذ أي تدابير لتوجيه العمل والإنتاج نحو وجهات معينة،كما لا يجوز لها أن توزع الخيرات بين أبنائها أو تحث الأفراد على الادخار والاستثمار، ولعل ابرز مظاهر عمل الدولة، أو وظيفتها حسب هذا المذهب تتمثل في الآتي:

- حماية الدولة نفسها من أي اعتداء، ودفع الأخطار الخارجية، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة الشعب، وكفالة الأمن والنظام والاستقرار الداخلي.
- حماية الممتلكات الخاصة و مراكز الأفراد ومواقعهم وتدعيم الملكية الخاصة.
- حماية الصفة الإلزامية للعقود، والالتزامات الناشة عنها.

وفيما عدا هذه الوظيفة تترك الدولة للأفراد حرية ممارسة أوجه النشاطات الأخرى، اقتصادية كانت أو ثقافية، أو اجتماعية، وتقوم بدور الرقيب والمشرف على هذا النشاط، حتى لا يتعارض مع وظيفتها الأساسية الذي هو تحقيق الأمن في الداخل ورد الاعتداءات الخارجية.

وعليه يمكن **تعريف الرأسمالية** على أنها نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها.

ويعرف شومبيتر *J.Schumpeter* الرأسمالية من خلال أهم كتبه *Capitalisme Socialisme et Démocratie* 1942 "بأنها نظام يتميز أساسا بسيطرة المقاولين الكبار الباحثين بدون توقف عن الابتكارات لضمان استمرار أرباحهم كما يتميز بتواجد المؤسسات والملكية الخاصة وحرية التعاقد والحركة والبحث عن الربح وتواجد طبقة مهيمنة (البرجوازية)"[2]

ثانيا: الإطار التاريخي لتطور المنظومة الرأسمالية .

[2] La Dissertation économique .techniques et applications .troisième édition dunod paris 1972p 201

يؤكد أغلب المتخصصين في مجال النظم الاقتصادية ، أن التطورات الموضوعية والذاتية التي حدثت ضمن المنظومة الرأسمالية ، كانت منطلقة أساساً من التطورات التي حدثت على قوى الإنتاج. [3]

1/ الرأسمالية التجارية:

تبلورت الرأسمالية مع ما عرف بالمركنتيلية التي تبوأ فيها الجانب التجاري الموقع الأساس في العملية الاقتصادية، فكانت الفئة الفاعلة هي فئة التجار وفتحت أمامها أسواق الداخل والخارج بالطريقة التي تؤدي إلى تراكم رأس المال، فكان التأسيس للرأسمالية التجارية بعد انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا، وذلك بتحويل اقتصاديات هذه الدول من النظام الإقطاعي (نظام الضيعة المغلقة) إلى الاقتصاد الرأسمالي القائم على نظام السوق و الملكية الخاصة و الذي يعمل بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن ومن خلال آلية السعر، و قد ساهمت في ذلك عوامل يمكن إيجازها في ما يلي :

-انهيار النظام الإقطاعي و الحرفي في أوربا

-ازدياد أهمية التجارة الخارجية، وذلك لأن تحرير العبيد و الفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوربا أدى إلى توجيه معظم المتحررين إلى خارج النشاط الزراعي ليعملوا في التجارة و خاصة الخارجية منها و التي توسعت بصورة مضطردة و أدت إلى ثراء التجار وزيادة أهميتهم.

–نمو السكان في المدن و زيادة الإنتاج الذي ساعد على انتشار النشاط التجاري عبر المسافات الطويلة، وترك أثره في ظهور الدولة القومية كمركز للسلطة.

- إن ظهور الدولة القومية الحديثة في أوربا، وتشكل الدول التي كانت أداة رأى فيها المشتغلون بالتجارة و أرباب الحرف قوة لحماية مصالحهم و تنميتها.

- إن زيادة أهمية النقود و تكوين رؤوس الأموال ، والتي أصبحت قوة لها أثرها في السياسة و في النظام السياسي، جعل لها مكانة في البنيان الاقتصادي و كذلك أدى إلى زيادة أهمية التجارة الخارجية باعتبارها أفضل وسيلة لاجتذاب أكبر كمية ممكنة من النقود.

- إن عصر النهضة الأوربية، الذي صاحب عصر الرأسمالية التجارية، قد ساعد على إحياء الفلسفات اليونانية ودراستها بعقل متحرر من الدين و من قيود الكنيسة، الأمر الذي دفع إلى تغير نظرة المجتمع نحو الفائدة مقابل إقراض النقود.

---

[3] ص5 ، 1998 ، ،جوان بيروت ، 1 ط ، والعولمة العرب ، العربية الوحدة دراسات مركز

- كما ساعدت الاكتشافات الجغرافية الكبرى التي تفجرت قبيل انتهاء القرن الخامس عشر، حيث تم اكتشاف العالم الأمريكي عام 1492 وكذلك الطريق البحري إلى الهند عام 1498، مما أدى إلى نشاط التجارة و ثراء المشتغلين بها، وبفضل المعادن النفيسة التي تدفقت من العالم الجديد زادت ثروة اسبانيا ، ووفرت الأرباح المتراكمة رساميل لا بد منها لتمويل الاستثمارات الجديدة"[4]

- الثورة الفكرية وتغير الذهنيات:انطلاقا من الثورة الدينية التي دشنها لوثر 1517 ودعمها كلفان والتي تمثلت في التيار المسيحي البروتستانتي اثر كبير على تغير الذهنيات بأوربا وعلى ميلاد الفكر الاقتصادي المعاصر حيث ان التفكير السائد في أوربا استسلاميا لا يسعى عن البحث عن جمع الأرباح بقدر ما يسعى إلى نوع من الاكتفائية لان سعادته الحقيقة لا موضع لها في العالم الدنيوي فجاء التيار البروتستانتي ليعبر هذا التفكير وجعل من الثروة والأرباح علامة الرضا واللطف الإلهي وجعل العمل مقدسا من الناحية الدينية ولقد كانت لرسالة كالفان سنة 1536 التي أقرت حق الإثراء وحللت من الوجهة الدينية معدل الفائدة واستعمال رأس المال وقرضه هذا مكن الاقتصاد من تمويل المشاريع التجارية والصناعية، وتشعب هذا التفكير في البلدان الانجلوسكسونية وساعد على ميلاد "المنظم" الذي هو العنصر الأساسي في نهضة النظام الرأسمالي في القرون المعاصرة .

وهكذا شكلت هذه العوامل المختلفة أهم معالم مرحلة الانطلاقة للرأسمالية ، ومن خلال القوة العسكرية المواكبة للتجار إضافة إلى بدايات النهضة العلمية الأوروبية استطاع الأوروبيون أن يربطوا اقتصاديات البلاد باقتصادهم على مستوى القطاعات المختلفة وأنماط الإنتاج التي تخدم مصالح التاجر الرأسمالي، " الذي كان يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ، إضافة إلى ذلك فقد لعبت الدولة دوراً لا يستهان به في دعم رأس المال التجاري من خلال تدخلها في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين والشركات التجارية عبر البحار كشركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية وشركات الشرق والشمال" [5]

ولقد ميز هذه المرحلة عن بقية المراحل التي تلتها في تاريخ تطور المنظومة الرأسمالية مقارنةً بالفكر الرأسمالي (الكلاسيكي- المعاصر) الدعوة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ،لأنه في ذلك العصر كان لا بد من دعم الدولة لمسيرة الرأسماليين ،حيث تضافرت جهود التجار والملوك والعسكر وكانت الدولة انعكاساً

---

[4] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن،2008

[5] إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002م، ص 42

لمصالح هؤلاء، وكان تدخل الدولة ضرورة لتبني أفكار المركنتيلية وتقنينها، ولعل السبب في تأييد التدخل الحكومي في الاقتصاد عند المركنتيليين يعود إلى التنافس الحاد بين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجارتها، وكذلك الحاجة إلى توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين، ما يتطلبان درجة عالية من التدخل الحكومي لأكثر من سبب ،ومن ذلك فرض سياسة حمائية تضمن توفير سوق متسعة أمام التجار الوطنيين، والقيام بمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتسهيل التجارة وتشجيعها، كإنشاء الطرق والموانئ وتحسينها، واستتباب الأمن والقضاء على قطاّع الطرق، وتوحيد الأوزان والمقاييس ، والقضاء على الحواجز الجمركية القائمة بين مقاطعات الدولة الواحدة، ومنح الإعانات للمصدرين، بل وتشجيع إنتاج مختلف السلع الصالحة للتصدير وتخفيض نفقة إنتاجها، وتشجيع صناعة السفن وتجهيز جيش قوي قادر على ضم أراضي جديدة والدفاع عن أراضي تم اكتسابها[6].

2/ الرأسمالية الصناعية:

كانت انجلترا (1760-1830) مصدر الثورة الصناعية التي اجتاحت عديد من الدول الأوربية و أمريكا واليابان في فترات متفاوتة فانجلترا جمعت كل الخصائص الأساسية التي طبعت هاته الفترة التاريخية التي تعلقت بمعطيات اقتصادية و ديمغرافية واجتماعية وفكرية، علما ان عوامل الثورة الصناعية معقدة ومتداخلة لحد ان مؤرخي الحياة الاقتصادية اختلفوا في تحديد الأسباب الأساسية للتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي بمناسبة هذه الثورة ومن هنا يمكن تلخيص السمات الأساسية للثورة الصناعية في ما يلي:

-**الاختراعات التقنية**:تعتبر الاختراعات التقنية العلمية من الظواهر التي عرفتها بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهذه الاختراعات مكنت من استعمال وسائل تقنية جديدة زادت إنتاجية العمل بدخول الآلة ميدان الإنتاج وتعويض العنصر البشري وهذه الاختراعات تهم كل القطاعات الصناعية و خاصة قطاع النسيج والصلب والطاقة وهنا يمكن ذكر بعض الاختراعات :

-اختراع آلة لف الحرير من طرف لومب سنة 1716.

-اختراع المكوك الطيار من طرف كي سنة 1733.

-اختراع آلة الغزل من طرف اركوايت.

-اختراع المنسج الآلي من طرف كرنايت سنة 1785 .

---

[6] جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، عدد رقم 614، القاهرة، 2002م، ص65

هذه الاختراعات مكنت بريطانيا من تصدير إنتاج هذه الصناعة يكون عنصر تطوير كبير للتجارة الخارجية البريطانية وبالتالي عنصر التقدم الاقتصادي .

- في ميدان صناعة الحديد والصلب نجد اختراع طريقة صناعة الصلب من الحديد والفحم من قبل إبراهيم داربي سنة 1735 واختراع طريقة لإذابة الحديد من قبل هونتسمان الذي أسس أول معمل للتعدين سنة 1750 .

– في ميدان الطاقة فيعتبر اختراع الآلة البخارية من قبل جيمس وات سنة 1764 أهم حدث تقني وقع منذ القرن الثامن عشر وما يزال يمثل الطريقة الأكثر استعمالا في الصناعات ووسائل النقل .

وقد استطاعت البرجوازية التي أمسكت بالدولة أن تعيد صياغة المجتمع بما يتناسب مع طروحاتها ويؤمن لها مصالحها فأنتجت القوانين التي تنطلق من الأفكار الرأسمالية والتي تقوم على مبدأ الحرية المطلقة في التعاقد.

وهكذا بدأ ظهور رأس المال الصناعي، الذي استفاد من الثورة الصناعية وغذاها، وأخذ تكديس الثروات يتضاعف والنظام الطبقي يترسخ، وأصبح المجتمع بأسره يعمل لمصلحة الرأسمالي في ظروف عمل شديدة البؤس، وتمكنت القوى الرأسمالية من تطويع المجتمع وقولبته بغطاء قانوني وفلسفي، وكان ذلك على مستوى الداخل القومي والخارج الاستعماري.

لقد تفاعلت الرأسمالية مع الثورة الصناعية وتوسعت قواعد اللعبة وأدواتها، فبينما كانت الحاجة في المرحلة المركنتيلية تعتمد على موارد البلاد المكتشفة من المعادن النفيسة والرق والبهارات والسكر ... ، اتسعت هذه الحاجة مع الرأسمالية الصناعية لتشمل متطلبات الثورة الصناعية من المواد الخام التي أخذت ترد من الدول المستعمَرة بالشروط التي يرضاها الرأسمالي الصناعي والدولة الناطقة بإسمه.

لكن الرأسمالي الذي استفاد من الثورة الصناعية التي وفرت له الإنتاج الكبير والربحية المتعاظمة بدأ يضيق بالأسواق الداخلية لتصريف بضائعه وظهرت الحاجة لديه للبحث عن منافذ إضافية لمنتجاته خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية. مما أدى إلى توسّع مطّرد ما بين الصناعة والتجارة في خط سير واحد يصب في مصلحة الرأسمالي وتحقيق أهدافه.

وعند هذه المرحلة " أُرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات. ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في افريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية، وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل

ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي. ومن الآن فصاعدا ، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة[7]

[7] رامز الطنبور، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية الملتقى الدولي: الأزمة المالية، جامعة منتوري ، قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 14 و15 نوفمبر 2009

التفسير الكلاسيكي و النيوكلاسيكي للأداء الاقتصادي للنظام الرأسمالي.

تمهيد

استنادًا إلى الثوابت الأساسية للنظام الرأسمالي، نشأ الاقتصاد الكلاسيكي في نهاية القرن الثامن عشر وبقي سائدا حتى ثلاثينيات القرن العشرين الماضي، وكان هدفه الرئيس تفسير الأداء الاقتصادي للنظام المذكور القائم على أساس الملكية الخاصة، وقد ارتكزت النظرية الكلاسيكية على افتراضين أساسيين:

– الأول خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة، التي تمنع بائعي السلع والخدمات من السيطرة على أسعارها في السوق التنافسية.

– ا لثاني أن الاستخدام الشامل والكامل للطاقة الإنتاجية المتاحة هو الوضع الطبيعي للاقتصاد.

لذلك فإن وظيفة التحليل الاقتصادي تنحصر في تفسير كيفية تخصيص عوامل الإنتاج بين الاستخدامات البديلة وكيفية توزيع الدخل والإنتاج المتولد عن استخدام الموارد الإنتاجية بين مالكي تلك الموارد، وهنا تصبح القوة الدافعة في هذا النظام وفي ظل هذه الافتراضات المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين ومالكي الموارد الإنتاجية، وتصبح وظيفة المنافسة ضمان استمرار دافع المصلحة الشخصية في تأدية دورها في أسوا ق السلع والموارد بالشكل الملائم لصالح المجتمع بأسره.

وقد ذهب الاقتصاديون الكلاسيكيون إلى أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بخلق حالة من الاستخدام الشامل في الاقتصاد، مهملين المستوى الفعلي للاستخدام الذي قد يكون سائدا في وقت معين، مركزين بدلا من ذلك على دراسة الاستخدامات البديلة لمقدار معين من الموارد المتاحة، وقد كان قبولهم لحالة الاستخدام الشامل مبنيا على افتراضين:

– الأول عدم إمكانية حصول نقص في الطلب الفعال في السوق، لأن العرض يخلق الطلب عليه، وهو ما يعرف بقانون ساي

– الثاني أن نظام الأسعار في السوق الحرة يعمل بصورة تلقائية على القضاء على أية بطالة قد تنشأ في الاقتصاد، فقد ذهب الاقتصادي الفرنسي ساي 1767- 1832 إلى أن أية بطالة عامة ناشئة عن فائض إنتاجي في السلع هي أمر غير محتمل – ذلك أن العرض يخلق الطلب عليه، وذهب الكلاسيكيون إلى أن حدوث بطالة عامة سيكون مؤقتا، ما دامت ا لأسعار والأجور مرنة، مما يؤدي بقوى السوق إلى أن تدفع بالأجور إلى الانخفاض بحيث يتم استخدام جميع العمال العاطلين عن العمل،ولم يكن لدى الكلاسيكيين نظرية منفصلة تبحث في مستوى النشاط الاقتصادي الكل ي، بل

ذهب و إلى أن قوى السوق تضمن ميل الاقتصاد تلقائيًا وباستمرار نحو تحقيق التوازن في مستوى الاستخدام الشامل للسببين المذكورين أعلاه.

أما إن كانت هناك أية بطالة في دنيا الواقع، فلا بد من أنها ناشئة عن عدم اكتمال السوق التنافسية، كجمود الأجور بفعل نقابات العمال، وع دم مرونة ا لأسعار بسبب الاحتكارات، والتدخل الحكومي، أو فقدان الثقة مما يدفع بالمستثمرين إلى الامتناع عن القيام بالاستثمار.[1]

رابعا : تطور الفكر الاقتصادي الراسمالي المدرسة الحدية(النيو كلاسيكية)

تعتبر المدرسة الحدية أو النيوكلاسيكية هي امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، فمع بداية القرن التاسع عشر ظهرت ثلاث اتجاهات تهاجم الوضع القائم (سيطرة الفكر الكلاسيكي) وتطرح الحلول للمشاكل الاجتماعية وكل هذه الاتجاهات صبت نقدها على المفهوم الكلاسكي للاقتصاد وهذه الاتجاهات هي:

-الاتجاه الداعي إلى الأخذ بالاشتراكية.

- الاتجاه الداعي إلى دعم اتحادات العمال.

- الاتجاه الداعي إلى التدخل الحكومي لإصلاح لأوضاع بتنظيم النشاط الاقتصادي، القضاء على الممارسات السيئة وإعادة توزيع الدخل.

1/رواد الفكر النيوكلاسيكي

هناك إتجاه رفض الانخراط في أي من هذه الاتجاهات أو الحلول، وتمثل هذا الاتجاه في الحد بين فقد نظروا إلى الأمر نظرة محايدة واستنتجوا أنه بالرغم من أن النظرية الكلاسيكية في القيمة والتوزيع ليست دقيقة إلا أن نظرتهم للسياسة الاقتصادية كانت صحيحة، ولذلك فهم يؤيدون نظرية أن يقوم السوق بتخصيص الموارد، وكذلك توزيع الدخل، ويرفضون أي تدخل حكومي، ويمقتون الفكر الاشتراكي ويحاربون الاتحادات العمالية بإعتبارها غير فعالة وضارة وقد ظهرت أفكار المدرسة النيو كلاسيكية بوضوح مع الأعمال التي قام

[1] عبد المنعم السيد علي،مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية،المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"19-20 ديسمبر 2009 ،بيروت لبنان

بها كل من [2].

-الانجليزي: ستانلي جيوفنس

- النمساوي :كارل مانجر.

السوسري: ليون ولراس.

بالاضافة الى الانجليزي الفرد مارشال

والملفت للإنتباه أن هؤلاء الثلاثة قد طوروا وأتبعوا أسلوبا مغاير في التحليل الاقتصادي بمعزل عن بعضهم البعض، فوردت الأفكار والحواطر العملية ونتائج الدراسات بشكل متشابه تقريبا وأن ما يجمعهم هو عدم قناعتهم بالنظريات الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي آنذاك وظل الفكر الاقتصادي النيوكلاسكي مسيطرا من دون منافس حتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين عندما ظهر الفكر الكنزي، ومنذ ذلك التاريخ ظل الفكر الكينزي يتعايش مع التحليل الحدي ويمثلان أساسا التحليل الاقتصادي [(3)]. وفي ما يلي أهم المبادئ المدرسة النيو كلاسيكية[4].

2/ أفكار و مبادئ المدرسة الحدية

-النظرية الذاتية للقيمة: جل المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك وبالأخص (سميت وريكاردو) وماركس كذلك تبنوا النظرية الموضوعية في تفسير القيمة، واعتبر وان العمل هو الأساس الرئيس لقيم السلع، أو بعبارة أخرى كمية العمل الضروري لإنتاجها، ولكي الجديين سلكوا سلوكا مغايرا في تفسير القيمة واعتبروا أن العوامل ذاتية هي التي تحدد القيمة وبعبرة أخرى أن المنفعة التي تحققها السلعة للمستهلك[5].

- التفكير الحدي: إن المساهمة الرئيسية للحدين هي استعمال المنهج الحدي في تفسير السلوك الاقتصادي (المستهلك والمنتج)، بمعنى آخر المنفعة الإضافية المحققة بوحدات إضافية من السلعة ورياضيا تمثل المنفعة بدالة رياضية والمنفعة الحدية هي مشتقة هذه الدالة.

---

[2] المدرسة الحدية، خلفية تاريخه:

-Fac.ksu.edu.sa/sites/defaults/files/lmrslhdy.pdf.

[3] عمرو هاشم محمد: مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، تطرق تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة:

www.goog reads.com/book/show/18240656.

[4] cyril Hedoin.l'economie selon carl nanger, lidees.fr.pressesdc, l'hess,2011.

[5] Carl menger principles of economics, luduig von nises instite auburn,p111.

w.stanley jevons the thcoue of political economy,firstesition,lld (EDIN) NA (lord); frs,p 49.

– **تشكل الأسعار**: إن جوهر النظرية النيو كلاسيكية هو تحديد أسعار التوازن في أسواق تتميز بمنافسة تامة، فالمستهلك يعظم منفعته باختيار قائمة من السلع التي تجعل منافع هذه السلع متساوية بقسمتها على أسعارها، وبعبارة أخرى يمكن أن تكتب العلاقة أو النسبة بين سعر سلعتين (الأسعار النسبية)

بحيث السعر النسبي سيادي النسبة بين المنافع الحدية التي تحققها السلع ويسمى هذا بالمعدل الحدي للإحلال.

كما استخدم الحديون المنهج التجريدي والمنهج الاستنتاجي ورفضوا المنهج التاريخي الاستقرائي كذلك نادى النيوكلاسيك بأدنى حد لتدخل الحكومة تبعا لأسلافهم الكلاسيك لا يريدون تدخلا حكوميا في.... الاقتصادي إلا في ضيق حدود وإن التدخل في القانون الطبيعي يبعد عن تحقيق الفائدة الاجتماعية.

وقد أهتم ليون فالراس بدارسة الرفاه الاجتماعي أو التوازن الاقتصادي لعام، معتمدا في ذلك على أساليب رياضية بحثة فقد أستطاع أن يقدم صياغة عامة للتوازن العام في شكل معادلات رياضية وذلك في كتابه الشهير، نظرية الرفاه الاجتماعي ونادى كذلك بفكرة القيمة والمنفعة[6].

خامسا :إنهيار النظرية الكلاسيكية وبداية تأسيس للمرحلة الكنزية

تعرضت النظرية الكلاسيكية للاقتصاد الرأسمالي الكلي إلى الانهيار تحت وطأة الكساد الكبير الذي ساد الاقتصادات الأمريكية والأوروبية في الثلث الأول من القرن العشرين الماضي 1929–1933، إذ لم يستطع الافتراض الكلاسيكي حول الاستخدام الرأسمالي أن يواجه الامتحان الصعب الذي تعرض له عندئذ، فازدادت التقلبات الدورية طولا وحدة، وبقيت نسب البطالة عالية ومستمرة لسنوات عدة، وقد أدت قساوة الكساد إلى أن يعترض العديد من الاقتصاديين على وجهة النظر الكلاسيكية التقليدية والمحدثة من أن البطالة هي أمر يحدث على المدى القصير فقط، وأنها تعديل هامشي فقط لوضع غير توازني مؤقت.

ومن هنا ارتبطت نظرية (كينز) بالأزمة العنيفة التي تعرض لها العالم الرأسمالي في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان أوربا وذلك سنة 1929 –1933 ، فكانت وجهات نظر (**كينز**) قد تأثرت كل التأثر بهذه التجربة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عد بعضهم نظريات (كينز) فاتحة تاريخ مهم في تطور الأفكار الاقتصادية وأرخوا لها تماما كما أرخوا لكتاب (ثروة الأمم) ، (لأدم سمث) وكتاب (رأس المال) لـ (**كارل ماركس**) ،ذلك لأنه احدث تغييرا جذرياً في النظرية الرأسمالية، وخرج على جبرية قوانينها الاقتصادية بصورة جريئة تستحق التقريظ، وحتى ندرك حجم ما قام به (**كينز**) يجب علينا توضيح أن المشاكل المثارة في عصره كانت تدور حول نظريتين أساسيتين: إحداهما: الاستخدام الشامل

---

[6] المدرسة الحدية خلفية تاريخية ، مرجع سابق.

ودور الدولة فيه، وحدود هذا الدور ونطاقه. وثانيتهما تدور حول نظرية النقود وذلك لعلاقتها الوثيقة والقوية بالتضخم والانكماش، وما يصاحبهما من اضطرابات عنيفة في الأسعار والتبادل الخارجي، وميزان المدفوعات الدولية.[7]

فظهر عام (1929) كتاب كينز الشهير **النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود** الذي هاجم فيه النظرية

الكلاسيكية ، وعبر فيه عن رأي جديد كانت النقطة الرئيسة فيه أن من الممكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن في مستوى الاستخدام الشامل أو دونه في أي مستوى معين منه، وأن الاستخدام الشامل ما هو إلا حالة خاصة فقط.

وانتقد كينز قبول الكلاسيكين لقانون ساي من أن العرض يخلق الطلب عليه، مهملين بذلك مستوى الطلب الكلي الذي هو متغير لا يمكن التأكد منه مسبقا، وأن الاستثمار يمارس الدور الأهم في تحديد الطلب الكلي، ولكنه معرض للتقلب بسبب سهولة التغير في توقعات المستثمرين.

كما انتقد كينز افتراض الكلاسيكين لمرونة الأسعار وللأجور بسبب النقابات العمالية التي تحول دون خفض الأجور في حالة حدوث بطالة وتردد شركات الأعمال الاحتكارية في تخفيض الأسعار في ظل تراجع الطلب الكلي، مما يقود إلى انخفاض الإنتاج والاستخدام إلى ما دون الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية، كما إن القطاع الخاص قد

يتردد في ملء الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، مما يتطلب تدخلا حكوميا لفعل ذلك بهدف العودة إلى حالة الاستخدام الشامل، مفندا بذلك إحدى ثوابت النظام الرأسمالي، وهو التدخل المحدود للدولة في الاقتصاد الوطني، وكذلك مبدأ تلقائية عودة مستوى الدخل الذي هو دون مستوى الاستخدام الشامل إلى هذا المستوى الأخير، فهو يرى أن الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض الكلي، وهو عكس ما جاء به ساي

فالطلب الكلي الذي يتكون من الإنفاق الاستثماري للمشاريع، والإنفاق الاستهلاكي من جانب الأسر والأفراد، هو الذي يقرر وبصورة مباشرة، مستوى الإنتاج، وبصورة غير مباشرة مدى استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، غير أن هذا الطلب الكلي قد لا يتطابق بالضرورة مع الدخل الكلي، مما يسبب انكماشا أو تضخمًا، وبالتالي طاقة إنتاجية فائضة وبطالة في عوامل الإنتاج، أو ارتفاعًا في الأسعار.

---

[7] عبد اللطيف الهميم،الأزمة المالية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، دون طبعة ،2011، ص26

وقد أدت قساوة " الكساد الكبير "في ثلاثينيات القرن العشرين الماضي إلى تبني النظرة الكينزية هذه ثم التخلي عن وجهة النظر الكلاسيكية التقليدية والمحدثة من أن البطالة هي حالة تحدث على المدى القصير فقط، وأنها تعديل هامشي لوضع مؤقت غير توازن ي .وقد انتشر الفكر الكينزي بسرعة فائقة، وقِبل على نطاق واسع من معظم الاقتصاديين المعروفين يوم ذاك، بالإضافة إلى الإدارة ا لأمريكية بقيادة الرئيس روزفلت، الذي نفذ سياسة مالية توسعية برهن من خلالها على أن التدخل الحكومي الواسع في اقتصاد السوق يمكن أن يحقق استخداما شاملا.

واستمر الأثر الكينزي في السياسات المالية والاجتماعية في الولايات المتحدة بشكل خاص، والبلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى في أوروبا وغيرها، بوجه عام، وذلك منذ أواسط ثلاثينيات القرن الماضي حتى سب عينياته، عندما حدثت ثورة مضادة للكينزية بقيادة الاقتصادي ا لأمريكي الكلاسيكي الجديد ميلتون فريدمان[8]

سادسا:مرحلة اللبرالية الجديدة

وقد تبلورت هذه الثورة المضادة في ما أصبح يعرف بـ" الليبرالية الجديدة"، أو ما يمكن تسميته بـ "الكلاسيكية المحدثة الجديدة"، التي يمكن تلخيصها في ما يلي[9]:

-وضع حد للتدخل الحكومي في الاقتصاد.

-يبقى الاقتصاد محكومًا في حركته بقانون العرض والطلب.

-تصفية المشاريع المملوكة من قبل الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص – أي الاتجاه نحو الخصخصة.

-تحويل كل نشاط إنساني إلى سلعة سوقية. ويعني ذلك ضمنا تخلي الدولة عن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مواطنيها، وخصوصا في مجالات الصحة

والتعليم والشؤون الاجتماعية، وقد خلق فريدمان بذلك رأيًا متزمتًا يدعو إلى:

-الحرية التامة لحركة السلع والخدمات والعوامل – خاصة رأس المال – وإزالة جم يع القيود التي تحد من تلك الحركة.

-أن القطاع الخاص هو خير من يخدم الاقتصاد وأن تدخل الدولة ليس في مصلحة الاقتصاد بأي شكل من الأشكال.

-أن أي عيب أو خلل أو قصور في النشاط الاقتصادي، سوف يزول على المدى الطويل، بمعنى أن القطاع الخاص سوف يحقق التوازن ضمن هذه الحرية بشكل تلقائي.

---

[8] عبد المنعم السيد علي،مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية،مرجع سابق،ص9

[9] المرجع نفسه، ص9-10

–حرية حركة رأس المال والمؤسسات الإنتاجية في الانتقال من نشاط إنتاجي إلى آخر، ومن استثمار إلى آخر، ودون أي قيود.

واستنادًا إلى هذه المبادئ، جرت الدعوة إلى تحرير الاقتصادات الوطنية داخليا، والعلاقات الاقتصادية الدولية، عالميا، أي رفع القيود عن حركة السلع والخدمات والعوامل ورأس المال على المستويين المحلي والخارجي.،وعندما تم تبني هذه المبادئ وجرى تطبيقها على أرض الواقع، تم تحقق العولمة الاقتصادية والعولمة المالية معا، وجرى تنفيذهما من قبل مؤسسات بريتون وودز الثلا ث، منظمة التجارة العالمي ةWTO وصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB التي شكلت الأذرع الثلاث للعولمتين المذكورتين .وقد تم تبني فلسفة الليبرالية الجديدة في عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري السابق رونالد ريغان (1981) ورئيسة الوزراء البريطانية المحافظة تاتشر (1980)، اللذين عمما هذه الفلسفة في بلديهما وفي العالم من خلال المؤسسات الدولية الثلاث المذكورة، بحيث أصبحت موقفا رسميًا انعكس مثلا في مسودة دستور الاتحاد الأوروبي في الجزء الثالث منه، إذ نص على ضرورة التزام الدول القابلة لهذا الدستور بوجوب اعتناق الفلسفة الليبرالية الجديدة واعتمادها في تسيير المؤسسات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافي ة .وقد تم بالتالي إسقاط أي ذكر للملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل.

سابعا: الخصائص الفكرية والإيديولوجية للنظام الرأسمالي

و يقوم النظام الرأسمالي في مدارسه الثلاثة (التجارية، الطبيعية و الكلاسيكية) على مجموعة من المبادئ والخصائص تختلف بين شكلها المثالي النظري وشكلها الواقعي التاريخي نذكر منها: [10]

– **الحرية الاقتصادية** :وتسمى أيضا اللبرالية الاقتصادية وتشكل المرجع والأساس الفلسفي للنظام الرأسمالي ،وتنبني هذه الحرية على ثلاث ركائز ومبادئ رئيسية: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والفردانية، وحرية التصرف.

–الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:تعد الحرية الفردية من أهم مبادئ وأسس النظام الرأسمالي ، هذه الحرية تبرر حق ملكية أدوات الإنتاج والاستهلاك على حد سواء ،أيضا يملك الخواص (وهم إما أفراد أو مجموعة أفراد في شكل شركات) الأراضي والآلات التي تمثل جانبا مهما من وسائل الإنتاج ،حيث يتصل بهذا الحق حقوق أخرى : كحق التصرف في الملكية من بيع والحصول على أرباح ناتجة عنها.

– الفردانية:وتعبر العامل والمبدأ الرئيسي الذي تتأسس عليه حياة المجتمع، ويتضح ذلك من خلال ما قرره آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر من خلال كتابه ثروة الأمم ، أن المصلحة الفردية لكل فاعل

---

[10]عبد الناصر براني ،إدارة الأزمات المالية العالمية– مدخل مقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي– أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد غير منشورة جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 2015–2016، ص122

اقتصادي تصب في المصلحة العامة للمجتمع بطريقة غير مباشرة وبدون وعي منهم بذلك، وذلك عبر سعي الأفراد الدائم وراء تحقيق أقصى ربح شخصي ، وبذلك يرى سميث أن المصلحة العامة ما هي إلا مجموع المصالح الشخصية .

–حرية التصرف :وهو عنصر مكمل للعناصر السالفة الذكر ، ويبني عليها في الوقت نفسه فالرأسمالي يتمتع بحرية كاملة في استثمار أمواله في أي قطاع إنتاجي يراه مربحا ، والعامل حر في اختيار عمله ، وللمستهلك الحرية في اختيار السلع التي يرغب فيها ،كما تقوم العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين على مبدأ حرية التعاقد.

– الربح وتعظيم رأس المال:إن غلبة وهيمنة الملكية الخاصة داخل نظام اقتصادي معين لا تكفي لنعته بأنه نظام رأسمالي ، والأمر نفسه بالنسبة لتواجد التجار والعلاقات فيما بينهم ، والأنشطة التي يزاولونها،لكن دافع الربح السريع وتكديس رؤوس الأموال هو المحرك الوحيد لأي نشاط اقتصادي ، ومعيار الحكم على كفاءة المشروع وحسن تدبيره وأدائه،إلى درجة أن أصبح الفرد في ضل النظام الرأسمالي يتجه إليه مسترشداً بعبارات أكبر ربح ممكن لا عبارات إشباع الحاجات الأساسية للبشر ، لأنه لم تعد تحركه سوى الاعتبارات الاقتصادية البحتة، وان ترتب على ذلك إهدار القيم الروحية والأخلاقية في المجتمع .

– اقتصاد السوق:يعد السوق الوسط الذي تتفاعل فيه قرارات مختلف الفاعلين الاقتصاديين من منتجين ومستهلكين (وفق قانون تلاقي العرض والطلب أو كما سماه آدم سميث اليد الخفية)إنها سوق المنافسة الحرة والتامة ، فمن خلال قوى السوق وجهاز الثمن ، يشتغل القطاع الاقتصادي بطريقة تلقائية ، ويحدد الثمن نسبة تخصيص الموارد بين الاستعمالات المختلفة ، وبناء على هذه المعطيات يتخذ المنتجون والمستهلكون القرارات الملائمة ،وعليها يترتب توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وتوزع الدخول بين عناصر الإنتاج.

ما ذكرناه آنفا من خصوصيات النظام الرأسمالي لا ينطبق عليه إلا في الحالة المثالية كما تمثلها المفكرون اللبراليون ، لكن الواقع يظهر عكس ذلك وهذا ما بينته وتبينه سمات ومميزات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر حيث طغى الطابع الاحتكاري وتغير شكل المنافسة ثم تدخل الدولة ،إن الرأسمالية المعاصرة احتكارية تهيمن فيها الشركات المتعددة الجنسيات التي تتميز بالتركيز المتزايد للإنتاج والملكية وسيطرة رأس المال المصرفي عليه بانصهاره مع رأس المال الصناعي ، ثم تدويل رأس المال ليتحكم في السياسات المالية والنقدية على المستوى الدولي.

شكل يوضح أهم الخصائص الفكرية والإيديولوجية للنظام الرأسمالي

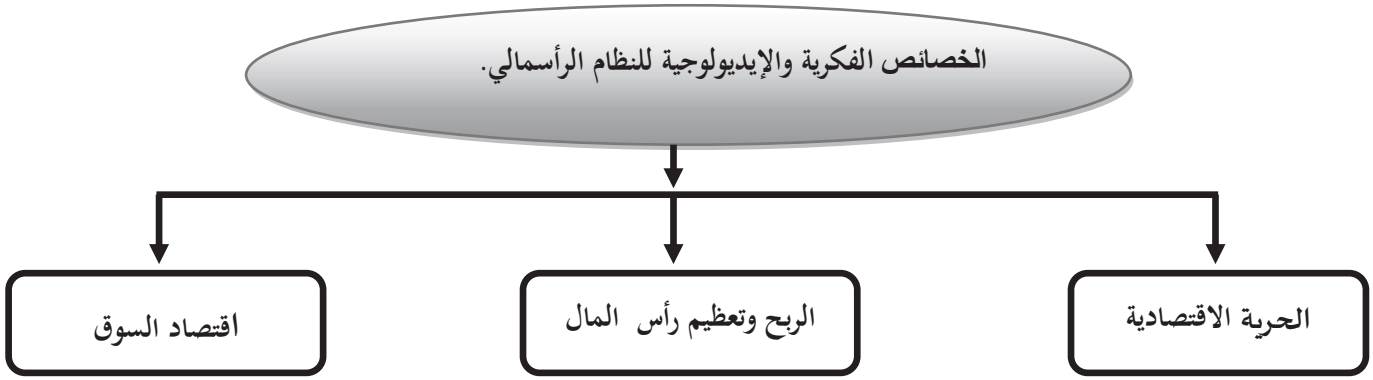

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج
- الفردانية
- حرية التصرف

المصدر : من إعداد الباحث.

الفكر الاقتصادي الاشتراكي

تمهيد

تعد دراسة الفكر الاشتراكي و النظرية الاقتصادية اشتراكية من المواضيع المهمة التي يجب أن يعلم بها الباحث ، فهي تقدم صورة واضحة لحركة المجتمع و متطلباته نحو التغيير و التقدم،و لها الفضل في تفسير و رفع الغموض عن الكثير من الأحداث ،و مع أن للفكر الاشتراكي جذوره العميقة في التاريخ إلا أن تلك الأفكار نشأت و ترعرعت في العصر الحديث لتصبح حركة اجتماعية قوية في مواجهة النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر، لها قادتها و فلاسفتها و الهدف الواضح و هو تأسيس الدولة التي تقوم على الفكرة الاشتراكية.

أولا: ماهية الفكرالاقتصادي الاشتراكي

1/ مفهوم الاشتراكية

من الصعب جدا معرفة متى استعملت كلمتي اشتراكي و اشتراكية ، فالآراء بهذا الصدد متضاربة،يعتقد كول أن أول استخدام لكلمة الاشتراكية ظهرت في نص مطبوع باللغة الايطالية عام 1803 و أن الاستخدام الثاني لها كان عام 1927 عندما ظهرت لفضت الاشتراكي socialist في المجلة التعاونية الآوينية و التي تعني إتباع مذهب روبرت أوين(1771-1858) التعاوني ،أما لفضة الاشتراكية socialism فظهرت في علم الطباعة و ذلك في مجلة فرنسية هي LE CLOB (1832) وخلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر استعمل لورو و رينو تلك الكلمة في موسوعتهما الانسيكلوبيديا الجديدة ، و سرعان ما أمست تصطنع بمعنى أوسع لتشمل عددا من الجماعات الهادفة ، و تحقق النظام الاجتماعي الجديد القائم على مفهوم اقتصادي و اجتماعي لحقوق الإنسان ، من ذلك الحين استعملت لفظتا اشتراكي و الاشتراكية تكرارا في كل من فرنسا و بريطانيا و من تم انتقلت إلى ألمانيا و غيرها من البلدان الأوروبية و إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، يذكر مؤلف كتاب (موسوعة علم السياسة) كيفية ظهور كلمة الاشتراكية فيقول في القرن الثامن عشر راج تعبير جديد بالفرنسية individualism أي الفردانية و كان بعض المفكرين الاجتماعين يناولون هذه الفردية و تجاوزاتها البشرية و طبقاتها المظلومة و يتخيلون مجتمعات مثالية مبنية على العدالة فكان لابد من إيجاد كلمة جامعة تعبر عن تفكيرهم ، فاستعمل احد تلامذة سان سيمون كلمة سوسياليزم، و تطور مفهوم الاشتراكية حيت كانت تعني في البداية (تنظيم جماعي لشؤون الناس على أساس تعاوني)يهدف إلى

سعادة الجميع يلاحظ في هذا التعريف عدم التعرض إلى الصراع الطبقتين طبقة العمال البرولتاريا و طبقة الرأسمالية ، ذلك التطور الذي دخل في مفهوم الاشتراكية خاصة لدى "سان سيمون" الذي هاجم التفاوت المفرط و تطور مفهوم الاشتراكية بشكل أكثر لدى كل من كارل ماركس(1818-1883)و فردريك إنجلس(1820-1895) اللذين اوجدوا الاشتراكية العلمية ، و يمكن اعتبار تعريف الإنكليزي برلراند راسل للاشتراكية فيقول:الاشتراكية في اشتراك المجتمع في ملكية الأرض ملكية اشتراكية ،و في رأس المال في ضل حكم ديمقراطي و يترتب على هذه الاشتراكية توجيه الإنتاج توجيها يجعله إنتاجا للاستهلاك لا للربح و توزيع الإنتاج على الجميع.

2/ مفهوم الشيوعية.

في اللغة :تأتي من كلمة مشايعة،مصدر صناعي من شيوع،وهي مذهب يقوم على إشاعة الملكية،و أن يعملا لفرد على قدر طاقته ،و أن يأخذ على قدر حاجته.

والشيوعية بالانجليزية communism مشتقة من اللاتينية : common هي مصطلح يشير إلى مجموعة أفكار في التنظيم السياسي و المجتمعي ، مبنية على الملكية المشتركة للأرض و وسائل الإنتاج،و يرى الشيوعيون أن الشيوعية هي مرحلة تاريخية تتلو الاشتراكية،و حركة سياسية تهدف إلى المساواة بين الأفراد في المجتمع الواحد، بحيث لا يكون اى فرد أفضل من الآخر ،و لقد ظهرت بشكل واضح في البيان الشيوعي الذي أعلن سنة 1848، و في العلوم السياسية و الاجتماعية هي ايدولوجية اجتماعية اقتصادية سياسية هدفها الأساسي تأسيس مجتمع شيوعي مبني على الملكية المشتركة في ضل غياب الطبقات المجتمعية[1] .

3/ الفرق بين الاشتراكية و الشيوعية.

–من حيث النسق الاقتصادي:في الشيوعية ينسق التخطيط الاقتصادي جميع القرارات المتعلقة بالاستثمار والإنتاج وتخصيص الموارد،ويتم التخطيط بدلالة وحدات مادية،وليس بدلالة المال أما في الاشتراكية تعتمد في المقام الأول على التخطيط لتحديد قرارات الإنتاج و الاستثمار وتعتمد اشتراكية السوق على الأسواق لتخصيص رأس المال لمختلف المؤسسات التي يملكها المجتمع .

–من حيث النظام الاقتصادي: في الشيوعية تؤول ملكية وسائل الإنتاج للعامة، فيلغي بدلك مفهوم الملكية الخاصة للسلع الرأسمالية ، ويتم تنظيم الإنتاج لتوفير الاحتياجات البشرية مباشرة دون اللجوء لأي استخدام للمال ،وترتكز الشيوعية على حال من وفرة المواد،أما في الاشتراكية ترجع ملكية وسائل الإنتاج للمؤسسات العامة و التعاونية ويتم تعويض الأفراد على أساس مبدأ المساهمة الفردية، وقد يتم تنسيق الإنتاج بأشكال مختلفة إما من خلال التخطيط الاقتصادي أو الأسواق .

---

[1] احمد حشيش ،تاريخ الفكر الاقتصادي ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت ،ص353.

–من حيث الملكية الخاصة : في الشيوعية ملغية ويتم إلغاء مفهوم الملكية ويتم استبداله بمفهوم الملكية المشتركة وملكية المستخدم،أما في الاشتراكية هناك نوعين من الملكية،ملكية شخصية مثل المنازل و الملابس وهي مملوكة للأفراد،وملكية عامة تشمل المصانع ووسائل الإنتاج المملوكة من قبل الدولة.

–من حيث المبادئ:في الشيوعية انقسمت المجتمعات البشرية الى طبقات متصارعة،وقد أصبحت هياكل الطبقات الحالية عير قادرة على الاستمرار في ظل التقدم التكنولوجيا ،مما أدى إلى متناقضات لا يمكن تجاوزها إلا من خلال أطاحت الطبقة المرؤوسة بالطبقة الحاكمة ،أما في الاشتراكية يجب أن تتوفر لجميع الأفراد إمكانية الحصول على مواد الاستهلاك الأساسية والبضائع العامة،ودلك لتمكينهم من تحقيق دواتهم،أن الصناعات الكبيرة جهود جماعية وبالتالي يجب أن يستفيد المجتمع ككل من عائداتها[2].

ثانيا :الجذور التاريخية وبروز الفكر الاشتراكي

1/نشأة الفكر الاشتراكي.

برز الفكر السياسي في العالم ومنها أوروبا نظريات كثيرة كان لها تأثير كبير في التجربة الإنسانية في مجال التنظيم السياسي ولعل البحث عن مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية راود اغلب الفلاسفة اللذين حاولوا رسم صورة طوباوية لمجتمع في مخيلتهم ومن ثم تطور الفكر ليظهر فلاسفة في القرن الثامن عشر ليقول بأنه بالإمكان تطبيق الفكر الاشتراكي في المجتمع و تطور الأمر في القرن التاسع عشر لتصبح الاشتراكية من مجرد أفكار طوباوية إلى نظرية علمية ،يعد افلطون (427ق م–347ق م) أول من بدا بنشر الفكر الاشتراكي الطوباوي الذي استاء في (جمهوريته)من فقدان الفضيلة والأخلاق العالية فطالب بإقامة حكومة عادلة ،لا تهيمن عليها اي طبقة متحيزة وجشعة،.يرى ارسطو (384ق م–322ق م)أن العدالة هي أساس سعادة الفرد فهي بالتالي تعد أساس سعادة الدولة أيضا التي يجب أن تقودها الطبقة الوسطى التي هي وسط بين الطبقة الغنية و الطبقة الغنية وتعد حيرا من هاتين الطبقتين و أجدر بتولي مهام الحكم ومع انه تصدى لأفكار أفلاطون و انتهى إلى تقرير تفوق الملكية الخاصة على الملكية المشتركة و استمرت الأفكار الاشتراكية بالظهور بقوة في الفترات اللاحقة.

حملت القرون الوسطى منعطفا مهما في التطور الفكري السياسي،فعلى اثر تدهور أحوال أوروبا الاقتصادية،برزت الديانة المسيحية لتدعو إلى إقامة العدالة بين الناس بصرف النضر عن أوضاعهم الاجتماعية ، عندما أصبحت الديانة المسيحية رسمية للإمبراطورية الرومانية ومن تم حدث تواطؤ بين الكنيسة والسلطة، اضطربت الأحوال و شاعت اللامساوات بين البشر مما أدى إلى بروز عدة حركات داخل المجتمع المسيحي تدعو إلى تحقيق الأهداف التي جاءت بها المسيحية ومنها أن الله خلق في الأصل

[2] حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفر الاقتصادي ، دار الشروق ، الطبعة 1410هـ–1990م

العالم من اجل أن تكون خياراته مشتركة بين كل الناس ويعد القديس اغوسطس (354م-430م)من الأوائل اللذين دافعو عن المسيحية و دلك في كتابه(مدينة الرب)وفيها يعزي سقوط الإمبراطوري الرومانية عام 410م ودلك لغياب الكابح الأخلاقي لدى الرومان ويؤكد على انه بغياب العدالة لن تكون الدولة سوى مجرد تنظيم إجرامي[3].

لم يحدث فكر اشتراكي من بدايات العصر الحديث ،بسبب سيادة الملكية المطلقة على الحكم في أوروبا و تعاونها مع الطبقة البورجوازية الصاعدة وبين الطبقتين المسيطرتين ،طبقة غالبة غير مستقرة وغير راضية عن أوضاعها هدا الأمر ترك تأثيرا كبيرا غلى عدد من الفلاسفة ومنهم توماس مور (1478-1535)وتوماس كامبانيلا (1568-1639)فالأول قدم نقدا نابعا للملكية والمؤسسات الانجليزية من خلال تقديم فردوس وهي يكون فيها الاقتصاد مخطط ويلغي الملكية الخاصة كليا فهو يقول بهاذ الصدد "الوسيلة السعيدة لتكوين السعادة العامة هو التطبيق الكامل لمبدأ المساواة "أما كامبانيلا فهو في كتابه (مدينة الشمس)يقدم نموذجا شيوعيا طوباويا لمدينة تنتهي فيها الأنانية.

أثبتت الثورة الفرنسية عام 1789م تطورا مهما في الفكرات الاشتراكية الحديثة، حيت بدأت هذه الأفكار تطرح بقوة في المجتمع الأوروبي على إثر ظاهرة الاعتناء بالصناعة و تطويرها على حساب الزراعة فا الثورة الصناعية تركت تأثيرات سلبية فيما يخص استغلال العمال اللذين وجدوا أنفسهم يعيشون في بؤس و مجاعة في مقابل تكدس الثروات لدى أصحاب المعامل و رؤوس الأموال.

وأدى فعل المظالم والتفاوت الطبقي و تطور النظام الرأسمالي عدد من المفكرين الأوروبيين بطرح مبادئ تهدف إلى نبد الرأسمالية و إقامة اشتراكية بديلة تستند على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج و قد انتقد هؤلاء تناقضات المجتمع الرأسمالي و انعكاساته السلبية على الطبقات المقهورة من السكان و يأتي في مقدمة هؤلاء المفكرين "سان سيمون" و "شارل فوريه"1772-1837 الفرنسيان و "روبرت اوين " الانجليزي واعتقدوا بأنه بالإمكان إقامة مجتمع اشتراكي واستطاعوا التنبؤ ببعض ملامح النظام الاشتراكي المستقبلي.

وفي الحقيقة أن هؤلاء الفلاسفة الخياليين لم يجدوا في مجتمع أيامهم الوسائل الموضوعية لتغير واقعهم المؤلم،ولكنهم لم يستطيعوا اكتشاف العلاقة الموضوعية بين المجتمع الذي ينتقدونه والمجتمع الذي يحلمون به ومن هنا كان وصف اشتراكيتهم بأنها خيالية ولهدا كانوا مثاليين وذكرنا في السابق بان الفكر الاشتراكي ظل لفترة طويلة في مرحلة الطوبوية إلى أن حدثت طفرة نوعية على المفاهيم الاشتراكية ودلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يرجع الفضل في دلك إلى ماركس الذي جعل من الاشتراكية علما من العلوم على اثر اكتشافين كبيرين هما نظرية التاريخ المادية واكتشاف سر الإنتاج الراسمالي بواسطة فائض القيمة ويعد

---

[3] عبد الرحمان سرى ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة 1416هـ،1996م ص

البيان الشيوعي الذي أعلنه كل من كارل ماركس وانجلز في 1884،التوضيح الأوفى للاشتراكية العلمية،ويرتكز على عدة من الأفكار الأساسية ومنها أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراع الطبقات"أن المجتمع البورجوازي يتجه دائما للانقسام الى طبقتين كبيرتين متقابلتين وجها لوجه وهما:الطبقة البورجوازية و الطبقة البروليتارية الكادحة وعلى العمال أن ينتضموا في حزب طبقي ليتسلموا السلطة السياسية ويحصر وسائل الإنتاج في قبضة الدولة الاشتراكية الجديدة".

بدأت الحركة تدب في المجتمع الأوروبي، بعد البيان الشيوعي من اجل توحيد جهود الماركسيين و العمال للانتقال إلى النظام الاشتراكي و تكللت تلك المهام بانعقاد الأممية الاشتراكية الاولى في لندن عام 1864 بحضور ماركس ومؤيدين له من البلدان الأوروبية،وقد نشا عنها (الاتحاد الدولي للطبقة العاملة) التي مهدت لحدوث أول ثورة اشتراكية عفوية في التاريخ قام بها عمال باريس وأعلنوا في 1871اول دولة عمالية في التاريخ باسم كومونة باريس .

لكن الأممية الاشتراكية الأولى تراجعت في الثمانينات من القرن التاسع عشر بسبب بروز الخلافات الداخلية وتوسع الظاهرة القومية في اروبا مما فتح المجال لقيام الأممية الاشتراكية الثانية التي عرفة باسم الاشتراكية الديمقراطية و اقتصرت عضويتها على الأحزاب الاشتراكية بعد استبعاد النقابات و التجمعات العمالية غير المنظمة و انقرضت عقد هده الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى بعدما برزت في داخلها تيارات اليامين و اليسار و الوسط فالخط الماركسي سعى لإحداث تغير جدري من خلال إسقاط مؤسسات النظام الرأسمالي و بعد قيام الثورة الاشتراكية الأولى في روسيا عام 1917 انتقد قادتها على رأسهم فلاد ميرايلتش 1917-1924الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الأوروبية مدعين انحرافها عن المبادئ الماركسية،ودعوا إلى تأسيس الاممية الاشتراكية الثالثة عام 1919و التي سميت بمنضمة الكومنترن التي تعني التنظيم الشيوعي الدولي الهادف إلى احتواء أطراف الحركة الشيوعية وفي المقابل رفضت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الكومنترن وأعادت نفسها تحت اسم الدولة الاشتراكية العمالية[4].

[4] محمد ابراهييم غزلان ، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية و تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية 1967.ص50

المذاهب الاشتراكية وأهم رواد ها

/1الاشتراكية الطوباوية[1]:

يعد افلاطون **platon**(427 ق.م-347 ق.م) أول من بدأ بنشر الفكر الاشتراكي الطوباوي الذي استاء في جمهوريته من فقدان الفضيلة والاخلاق العالية في المجتمع الاثيني، فطالب باقامة حكومة عادلة، لا تهيمن عليها اي طبقة متحيزة وجشعة وانما تشرف عليها طبقة الفلاسفة والحكماء.

يرى أرسطو Aristote(384ق.م-322 ق.م) إن العدالة هي أساس سعادة الفرد، فهي بالتالي تعد أساس سعادة الدولة أيضا التي يجب أن تقودها الطبقة الوسطى، التي هي وسط بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، وتعد خيراً من هاتين الطبقتين وأجدر بتولي مهام الحكم ، ومع انه تصدى لأفكار أفلاطون وانتهى إلى تقرير تفوق الملكية الخاصة على الملكية المشتركة، استمرت الأفكار الاشتراكية بالظهور بقوة في الفترات اللاحقة.

حمل القرون الوسطى منعطفاً مهماً في التطور الفكري السياسي، فعلى اثر تدهور أحوال أوربا الاقتصادية، برزت الديانة المسيحية لتدعو إلى إقامة العدالة بين الناس بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية، "والناس جميعاً من خلق الله لا فرق بينهم" [2] وعندما أصبحت المسيحية الديانة الرسمية للامبراطورية الرومانية، ومن ثم حدث تواطأ بين الكنيسة والسلطة، اضطربت الأحوال وشاعت اللامساواة بين البشر، مما أدى إلى بروز عدة حركات داخل المجتمع المسيحي تدعو إلى تحقيق الأهداف التي جاءت بها المسيحية، ومنها:" ان الله قد خلق، في الأصل، العالم من اجل أن تكون خيراته مشتركة بين كل الناس".

يعد القديس أوغسطين Aughustin(354م- 430م) من الأوائل الذين دافعوا عن المسيحية وذلك في كتابه (مدينة الرب)، وفيها يعزي سقوط الإمبراطورية الرومانية عام 410 م إلى غياب الكابح الأخلاقي لدى الرومان. ويؤكد على انه بغياب العدالة لن تكون الدولة سوى مجرد تنظيم إجرامي[3].

---

[1] طوبى هي مكان خيالي قصي جدا أو المدينة الفاضلة) هي ضرب من التأليف أو الفلسفات التي يتخيل فيها الكاتب الحياة في مجتمع مثالي لا وجود له, مجتمع يزخر بأسباب الراحة والسعادة لكل بني البشر. وإلى هذا المعنى في اليونانية يرجع استخدام المصطلح الذي اشتقه سير توماس مور في عمله اللاتيني utopia يوطوبيا. ولعل هذا النوع من التأليف يضرب بجذوره في جمهورية أفلاطون التي تقدم رؤيته في السياسية والحكم ,ومن ثم يغلب على أعمال الأدب الطوباوي طابع سياسي حالم بمجتمع فاضل يسعد أهله بلا استثناء. ومن هذا النوع في العربية المدينة الفاضلة للفارابي.

[2] فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي النشأة و التطور، الإسكندرية، 2007، ص248

[3] ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة، 2003، ص 179-169

لم يحدث نمو في الفكر الاشتراكي في بدايات العصر الحديث بسبب سيادة الملكية المطلقة على الحكم في أوربا وتعاونها مع الطبقة البرجوازية الصاعدة، وبين الطبقتين المسيطرتين طبقة غالبة غير مستقرة وغير راضية عن أوضاعها، هذا الأمر ترك تأثيراً كبيراً على عدد من الفلاسفة ومنهم توماس مور ThomaS More(1478-1535) و"توماسو كامبانيلا" Tommaso Campanella (1568-1639)، فالأول قدم نقداً لاذعاً للملكية والمؤسسات الانكليزية من خلال تقديم فردوس وهمي تكون فيها الاقتصاد مخطط ويلغي الملكية الخاصة كلياً، فهو يقول بهذا الصدد:" الوسيلة السعيدة لتكوين السعادة العامة هو التطبيق الكامل لمبدأ المساواة". أما كامبانيلا فهو في كتابه (مدينة الشمس) يقدم نموذجاً شيوعياً طوباوياً لمدينته، تنتهي فيها الانانية وتحل عبادة الجماعة محلها.

2/ رواد الاشتراكية الطوباوية:

لقد أدى التفاوت الطبقي وتطور النظام الرأسمالي بعدد من المفكرين الأوربيين إلى طرح مبادئ تهدف إلى نبذ الرأسمالية وإقامة اشتراكية بديلة تستند على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. وقد انتقد هؤلاء تناقضات المجتمع الرأسمالي وانعكاساته السلبية على الطبقات المقهورة من السكان. ويأتي في مقدمة هؤلاء المفكرين توماس مور ، سان سيمون وشارل فوريه (1772-1837)الفرنسيان، وروبرت أوين الإنكليزي . واعتقدوا بأنه بالإمكان إقامة مجتمع اشتراكي، واستطاعوا التنبؤ ببعض ملامح النظام الاشتراكي المستقبلي[4].

-الأنجليزي توماس مور 1478 - 1535:

يعد مؤسس الاشتراكية الطوباوية وقد وضع كتابا أسمه " الطوباوية " ومن هذا الكتاب اشتقت تسمية هذا النوع من الأفكار والتعاليم الاجتماعية السياسية للقرون السادس عشر - التاسع عشر فالاشتراكية الطوباوية وفكرة كتاب الطوباوية عبارة عن حديث يرويه بحار مكث مدة في جزيرة سعيدة نائية وفي مقدمة الكتاب يوجه نقدا حادا للأوضاع القائمة في انكلترا حيث الاضطهاد الذي لا يرحم الفقراء من جانب الأغنياء وانعدام الأخلاق لدى الأثرياء ثم يعطي وصفا مغايرا لتلك الجزيرة النائية التي يقطنها أناس أحرار متساوون في الحقوق ذوو أخلاق وأوضاع مماثلة فيها مدن كبيرة وضياع زراعية يعيش الموطنون بالتناوب في المدينة والريف ويتناوبون أيضا على مختلف أنواع العمل والعلماء وحدهم معفون من العمل الجسدي لا وجود للطفيليين في هذه الجزيرة الجميع يعمل ست ساعات في اليوم فلذا لدى كل واحد متسع من الوقت لأجل تعاطي العلم والفن ولا وجود للنقود في هذه الدولة التي هي من وحي خيال توماس مور وكل ما ينتج

---

[4] تاريخ الاشتراكية، متاح على الرابط

http://www.f- law.net/law/archive/index.php?t-10203.htm

يوضع في مستودعات اجتماعية يأخذ كل واحد ما يلزمه من هذه المستودعات ولا رغبة لأحد من مواطني الجزيرة في أن يكتنز أية احتياطيات شخصية لوجود توزيع مجاني حسب الحاجات .

ويدير الجزيرة أناس يتم انتخابهم من قبل سكانها . ومن المؤسف انتهت حياة توماس مور [5] بإعدامه بأمر من الملك ولم يتحقق حلمه فكانت حياته كحياة العديد من الاشتراكيين الطوباوين شاقة ومفجعة لأنهم جميعا يحلمون بشيء واحد هو إقامة مجتمع تعود فيه نتائج العمل إلى الكادحين أنفسهم ولا يوجد أظطهاد إنسان لإنسان وتنعدم فيه الحواجز الطبقية والمراتبية والقومية بين الناس.

–هنري سان سيمون (1760 – 1825)[6]:

كان سان سيمون يتصور المجتمع على النحو التالي . أفراد موهوبون نابغون يقودونه وهيئة السلطة العليا (البرلمان (تتألف من ثلاثة مجالس (مجلس المخترعين ، ومجلس الباحثين ، ومجلس المنفذين (وهيئة السلطة هذه تعتبر في نفس الوقت هيئة التخطيط العليا في البلاد وبما أن الحياة الاقتصادية خاضعة للتخطيط ففي

---

[5] السير توماس مور Sir Thomas More؛ 7فبراير – 1478 / 6 يوليو 1535 كان قائداً سياسياً ومؤلفاً وعالماً إنجليزياً عاش في القرن 16 .يتذكر عادة لمفهوم اليوطوبيا أو المدينة الفاضلة في كتابه اليوتوبيا .وهو قديس حسب الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. عارض طلاق هنري الثامن لكاثرين من آراغون، ورفض الاعتراف به كرئيس للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في إنجلترا، فحبس وقطع رأسه في برج لندن.

ولد توماس مور في مدينة لندن في 7فبراير .1478 تلقى تعليمه في مدرسة القديس أنتوني (St. Anthony's) المعروفة. أصبح محامياً ناجحاً في عام 1501 .عين كنائب عمدة لمدينة لندن من 1510 إلى 1518 .ألف كتاب "الإبجرامات أو المقطوعة اللاذعة" (1505) "تاريخ الملك ريتشارد الثالث" (1513 – 1518) و"اليوتوبيا" (1516) و"حوار متعلق بالبدع" (1529 .(في عام 1517 أصبح سكرتير ومستشار الملك هنري الثامن .في عام 1523 انتخب كناطق باسم مجلس العموم .في عام 1529 أصبح وزيراً للعدل، ولكنه استقال من منصبه في عام 1532 حينما لم يقبل طلاق الملك هنري الثامن من كاثرين، كما رفض قبول قانون السيادة. في عام 1534 اتهم بالخيانة العظمى فسجن في برج لندن، حيث كتب "حوار الراحة ضد المحنة". في 6يوليو 1535 تم إعدامه عن طريق قطع الرأس.

[6] ولد الفيلسوف الفرنسي سان سيمون في باريس سنة 1760، وكان والده يحمل لقب "كونت". أشرف على تربيته وتعليمه عالم فرنسي موسوعي يُدعى جان دالمبير. وكان خلال الثورة الفرنسيّة على اتّصال وثيق باليعاقبة، أنشأ عدّة مشاريع صناعيّة، وتنازل عن لقب "الكونت"، دخل السجن ثمّ تمّ إطلاق سراحه. وكانت له مشاركة في حرب الاستقلال الأمريكيّة. انخرط في آراء الماديّين الفرنسيّين وأيّدها، وعارض التقاليد المثاليّة وخاصّة الألمانيّة منها، عبر تقديم فلسفة مضادة لها أسماها الفلسفة الطبيعيّة؛ أي دراسة الطبيعة. وآمن بالحتميّة ومدّ نطاقها إلى المجتمع البشري، وكان يرى أنّ للتاريخ قوانين تحكمه، وأنّه في سيره لا بدّ أن يساعد التقدّم البشري بقدر ما تسمح به العلوم الطبيعيّة، وهو يقسّم المراحل التاريخيّة إلى ثلاث، هي: المرحلة اللاهوتيّة (سيطرة الدين)، وتشمل النظامين الإقطاعي والعبودي، والمرحلة الميتافيزيقيّة التي أعقبت سقوط النظامين الإقطاعي واللاهوتي، والمرحلة الوضعيّة وتتمثّل في النظام الاجتماعي المستقبلي القائم على العلم ،ويأتي هذا تبعاً للقوى المحرّكة للتطوّر الاجتماعي، وقد حصرها سيمون في ثلاث، وهي: المعرفة العلميّة، والأخلاق، والدين. ومع أنّ مثل هذا التناول للتاريخ قد نُعِت بالمثاليّة، فإنّه لم يمنع سان سيمون من القول بأنّ التقدّم الاجتماعي عمليّة موضوعيّة، وأنّ كلّ نظام اجتماعي يصدر بشكل طبيعي عن التطوّر التاريخي السابق عليه.

المجتمع الجديد يتم القضاء على الفوضى والبطالة والفقر والجوع . والهدف الرئيسي هو تحويل جميع نواحي المجتمع وتحسين ظروف حياة كل فرد وإبراز وتطوير قواه ومواهبه .ويفترض سان سيمون الانتقال إلى النظام الاجتماعي الجديد عن طريق القضاء على الاضطهاد والفقر ويتوصل إلى التفاهم والتراضي بين جميع الناس وفي رأيه يمكن بلوغ ذلك عن طريق نشر مشروع التركيبة الاجتماعية التي وضعها والدعاية لها وكان يؤمن بأن تطبيق خطته لا تفيد الفقراء فحسب بل والأغنياء أيضا . وفي اعتقاده أن المجتمع القائم يعيش عيشه سيئة فالفقراء يغوصون في الفقر والأغنياء يتعذبون من وخز الضمير بسبب غناهم أما في المجتمع الجديد فسيكون الجميع راضين وسعداء. كان طريق تحويل المجتمع الذي اقترحه سان سيمون ينبع من الاعتقاد بأن الشيء الرئيسي في الحياة الاجتماعية هو الأفكار والوعي لذا فأن تغير?هذه الحياة يجب أن يقود حتما إلى تغير جميع نواحي المجتمع[7]

– شارل فوريه (1772 – 1837)[8]:

كان يقول فوريه إن الإنسان مخلوق للسعادة وهذه السعادة تأتي عندما يلبي الإنسان حاجاته الطبيعية المعقولة . ومهمة المجتمع هي ضمان تلبية مثل هذه الحاجات لكل فرد وإذا لم يكن المجتمع قادرا على ذلك فهو يستحق التنديد والتصفية . أنتقد فوريه المجتمع البرجوازي باعتباره مجتمعا ولى زمانه ومركبا تركيبا سيئا ويتهم الرأسمالية بالكثير من آثام الدنيا ويرسم بالتفصيل صورة المجتمع المقبل هذا المجتمع المنسجم السعيد الذي يتألف من وحدات إنتاجية تدعى بالكتائب والكتيبة عبارة عن وحدة أنتاجية – استهلاكية تضم 1600 شخص ويعيش جميعهم في بناية ضخمة تتواجد فيها المشاغل والمطاعم والمكتبات، وفي المجتمع الجديد ينتفي عنف الإنسان بحق الإنسان والجميع يشتغلون بصورة طوعية لأجل المنفعة العامة ويتحول العمل من لعنة الى متعة ولذة وتجري هذه التغيرات لأن الناس يتناوبون بحرية في الأعمال طبقا لميولهم ويتبارون فيما بينهم ويكون عملهم ذا طابع أبداعي ولذا يثير الحماس لدى كل عامل . وفي المجتمع المنسجم تتساوى النساء في الحقوق مع الرجال ويتحررن من الأشغال البيتية ، أن فوريه شأنه شأن سان

---

[7] أرنست ماندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، ط 1، 1974، ص84.

[8] ولد المفكّر الاجتماعي والسياسي الفرنسي فرانسوا ماري شارل فوريه في 7 أبريل سنة 1772، بمدينة بيزانسون (Besançon) شرقي فرنسا. توفّي والده، وهو في التاسعة من عمره، فربّته أمّه. ترك الدراسة مبكّرا بعد منعه من السفر إلى باريس لمتابعة دراسة الرياضيات،ومع كونه لا يميل إلى التجارة، فإنّه عمل وكيلاً تجارياً متجولاً لواحد من كبار التجار في ليون(Lyon) ، ممّا مكّنه من زيارة مناطق عدّة داخل فرنسا وخارجها، قبل أن يستلم ميراث أبيه، واتّخذ متجرا مستقلا به. ولكن مع محاصرة حكومة "الميثاق (convention) "لمدينة ليون، ومصادرة متجره وتعرّضه للإفلاس، تولّدت لديه كراهية شديدة للثورات وأعمال العنف والإرهاب، وحصلت لديه قناعة بأنّ إصلاح المجتمع وتغيير الحياة لا يمكن أن يتحقّق إلاّ عبر الإقناع والبرهان العلمي. وفي سنة =، 1803كانت أولى مقالاته عن "الانسجام الكوني"، تبعها كتابه عن "نظريّة الحركات الأربع والمصائر العامّة" سنة 1808. ومع أنّ هذا الكتاب لم يلق الرواج المنتظر، فإنّ كتابات فوريه تتالت حاملة أفكاره الاجتماعيّة والسياسيّة، ومنها" :بحث في الوحدة العالميّة"، "العالم الصناعي والجماعي الجديد..." توفّي فوريه سنة 1837.

سيمون يؤمن إيمانا كاملا بالإنسان بقواه الروحية والأخلاقية والمهمة الرئيسية تكمن في تفجيرها وإتقانها ،ويعتمد فوريه اعتمادا رئيسيا في تحقيق خططه على الطبقات المالكة ، على أموالها ورأسمالها وأرادتها الطيبة وجل ما يلزم هو تنوير بصيرتها وإقناعها بأفضليات النظام الجديد ولأجل هذه الغاية كتب فوريه رسائل الى الملوك والوجهاء وأصحاب البنوك والمعامل وفي غضون سنوات عديدة كان ينتظر يوميا بصبر منقذا غنيا من شأنه يحقق أفكاره وقد طال انتظاره ولكن بدون جدوى[9]

- **روبرت اوين (1771 – 1858)[10]:**

كان حسب قول أنجلز " شخصا ذا طابع نبيل صاف طفولي ، وفي الوقت نفسه قائدا بالفطرة كقلائل أمثاله ". لم يتوصل أوين دفعة واحدة إلى أفكار الاشتراكية ، في البدء حاول تغيير حياة الناس ضمن اطار النظام القائم ومن ثم توصل إلى الاستنتاج بصدد قابلية المجتمع البرجوازي على التفسخ والهلاك وضرورة استبداله بمجتمع شيوعي . لقد دعا إلى أنشاء مشاعات خاصة بلدات يتراوح عدد سكانها بين 300 – 3000 شخص والى نشرها في العالم بأسره . وتجمع هذه البلدات في ذاتها كل محاسن المدينة والقرية بدون مساوئهما . ويتناوب أعضاء المشاعية على العمل الصناعي والزراعي والجسدي والفكري وهم يستخدمون التكنيك المعاصر استخداما واسعا. فاذا كان الدور الرئيسي في الإنتاج تضطلع به لدى فوريه الحرفية والمانيفاكتورة فلدى أوين تضطلع به الصناعة الكبرى والآلات وبهذا ستكون قوى الإنتاج مسخرة في ظل المجتمع الجديد لزيادة رفاهية الجميع بدلا من أن تكون مسخرة في ظل الرأسمالية لإثراء حفنة ضئيلة ، الانتقال إلى المجتمع الجديد حسب رأي أوين يمكن أن يتحقق بنتيجة الدعاية للأفكار الشيوعية وعن طريق

---

[9] الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**،ج4، ط.2 ،المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر،. بيروت، 1985،ص628

[10] روبرت أوين: رجل الصناعة الناجح، حاول أن يجعل الاقتصاد البريطاني شأنا بهيجا يجعله عواناً بين الرأسمالية والاشتراكية .وُلد روبرت في نيوتون Newtown في ويلز حيث كان أبوه صانع سروج وصاحب محطة تزويد المسافرين بجياد البريد، وصاحب مصنع حديد، وكان ناجحا في كل هذه الأعمال. وكان روبرت في صباه ضعيف البدن ولكنه تعلم كيف يحافظ على صحته وعاش حتى بلغ السابعة والثمانين. وقد جعله أهله يمارس العمل وهو في التاسعة من عمره، وفي العاشرة تمَّ تدريبه ليمتَهِن تجارة الأجواخ والألبسة في ستامفورد Stamford وفي الرابعة عشرة من عمره أصبح مساعدا لتاجر أجواخ وألبسة في مانشستر Manchester ، وفي التاسعة عشرة من عمره أصبح مديرا لإحدى أكبر المصانع في لانكشير براتب سنوي قدره ثلاثمائة جنيه (بوند) (نحو 005،7 دولار؟) وظل في عمله هذا ثمانية أعوام حقق خلالها شهرة لكفاءته واستقامته. لقد راح يوفِّر ويدرس ويقرأ بشغف يفوق الحد، وكوّن صداقات مثيرة للانتباه مع كل من :جون دالتون Daltonالمعروف بكيميائه الجزيئية atomic Chemstry وروبرت فلتون Fulton المعروف بقواربه البخارية وصمويل كولرِدج Coilrdgeالمعروف بأفكاره الراديكالية وأشعاره المعروفة. وفي سنة 9971 وكان قد بلغ الثامنة والعشرين اشترى من ديفد ديل David dale لنفسه واثنين من شرَكائه مجموعة مصانع نسيج في نيو لانارك New Lanark بالقرب من جلاسجو Glasgowوحظي – مكافأةً له – بابنة ديل Dale التي أصبحت زوجته المحبوبة التي أنجب منها سبعة أبناء.

إشاعة التعاونية البدائية بين الناس ولنتذكر هي الطريقة نفسها التي حاول فيها كل من سان سيمون وفورييه على السواء تغيير الحياة الاجتماعية. توفي أوين الذي كرس حياته للبحث عن نظام اجتماعي عادل وسعيد ولم يتحقق حلمه بالرغم من محاولته أنشاء مشاعية من ماله الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية مع إحرازها لبعض المنجزات غير أن تطبيق مبدأ التوزيع حسب الحاجات وتأثير العالم البرجوازي المعادي أديا إلى انهيارها . أذن لماذا تبددت مشاريع المجتمع العادل والإنساني التي وضعت بهذا القدر من التفصيل ؟ السبب في ذلك لكونها طوباوية من حيث محتواها . لقد حدث ذلك لأن أفكار سان سيمون وفورييه وأوين عن الاشتراكية وطرق الانتقال أليها كانت رغم عبقريتها تخمينات وليس استنتاجات علمية .

3/ الاشتراكية الفوضوية:

الحركة الفوضوية حركة سياسية تسعى إلى تحقيق المجتمع المنشود، مجتمع الحرية والعدالة، حالها في ذلك حال الحركات الإصلاحية والاشتراكية، التي سادت الساحة السياسية والاجتماعية، في نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر.

والفوضوية ليست مذهباً اشتراكياً صرفاً، وإن كانت تلتقي مع الفكر الاشتراكي في رفض النظام الرأسمالي القائم وتدافع عن حقوق الطبقة المظلومة، الطبقة الكادحة. كما أنها ليست مذهباً ليبرالياً خالصاً بالرغم من التقائها مع الفكر الليبرالي في تمجيد الفرد والحرية الفردية.

ونقطة البداية في الفكر الفوضوي هو ما نادت به فلسفة التنوير من إعلاء لشأن الفرد وتمجيد للعقل وتحريم لتدخل الدولة في شؤون الإنسان العاقل بطبيعته، والذي لا يطوي في داخله أي شر عدا تلك الشرور المكتسبة، من وسطه الاجتماعي، لأن الشر ليس جزءاً أصيلاً، من النفس البشرية.

ونالت هذه المبادئ دفعاً جديداً في أعقاب الثورة الفرنسية الكبرى، حين نادت هذه الثورة بفكرة حقوق الإنسان، وأكدت على المساواة بين كل الأفراد، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي، وحين حاولت تحويل هذه المبادئ، إلى برنامج عمل سياسي يقوم عليه المجتمع. فالفكر الفوضوي آمن إيماناً عميقاً بهذه المبادئ، وجعل منها، مشعلاً يضيء له الطريق. وهو إلى هذا القدر لا يختلف كثيراً عن حركة التنوير والفلسفة الليبرالية.

إلا أن ما كان بالنسبة لهؤلاء مجرد مبادئ فاضلة، إنسانية، يحلمون بتحقيقها في الحياة العملية، أصبح بالنسبة للفوضويين مطلباً يرمون لتحقيقه فوراً ودون أي انتظار، فهم لا يؤمنون بفكرة الانتظار إلى حين نضوج العوامل الكفيلة. فهم يعتقدون أن الإطاحة الفورية بالهياكل الاجتماعية السائدة، أمر ممكن تحققه الآن، وليس على شكل مراحل، وأنه سرعان ما يتم، فسيبزغ فجر الأخوة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية والحرية المطلقة .

وتتمثل الهياكل الاجتماعية التي يرمي الفوضويون للإطاحة بها:

أولاً، بالمِلكية الفردية، التي هي وسيلة للسيطرة الاقتصادية، بحسب وجهة نظرهم،

وثانياً، بالدولة، التي هي أداة تسلط سياسية،

وثالثاً، بالقانون على اعتبار أنه الوسيلة التي تعتمد عليها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج لتبرير مِلكيتها وحمايته[11]

وكبديل لهذه الهياكل الاجتماعية يقترح الفوضويون إحلال الاتفاق الحر بين الأفراد على إقامة حياة اجتماعية تعتمد على أهداف ومصالح إقليمية ومحلية وإنتاجية كبديل عن الدولة.

هذا وتبين لنا دراسة الفكر الفوضوي وتطوره عبر التأريخ أن هناك اتجاهين رئيسيين:

– **الاتجاه الأول**، والذي غالباً ما يسمى بـ"الفردية المتطرفة" وهو في الواقع التطبيق المغالي للفلسفة الاقتصادية والسياسية الليبرالية. إذ يرى هذا الاتجاه أن الذات أو "الأنا" هي الحقيقة الوحيدة في هذا العالم وأن كل ما عداها من أفكار كالأخلاق والدولة والمجتمع والإنسانية، لا تعدو أن تكون سوى تجريدات وهمية خلقها الإنسان ذاته وجعلها مثلاً عليا يخضع لها طيلة حياته مستبدة على مقدراته ومحددة لسلوكه. ومن هذه النظرة اشتق هذا الاتجاه الحق المطلق وغير المحدود لكل فرد في أن "يتمتع بذاته" وبمعزل عن المجتمع وبدون أي ارتباط به. ولربما تفسر لنا هذه النظرة للفرد أسباب عجز هذا الاتجاه عن تكوين حركة اجتماعية متناسقة. إذ كان كل مفكر من هؤلاء الفوضويين يعيش لذاته فقط ولا يريد أن يقيم أي نوع من العلاقات الفكرية والانتماءات الإيديولوجية. ولعل خير ممثل لهذا الاتجاه هو ماكس شترنر (Max Stirner) (1806-1853)الألماني ووليام غودوين الإنجليزي .

– **الاتجاه الثاني**: فهو ما جرت العادة على تسميته بـ"الفوضوية الثورية". إن هذا الاتجاه رافق هو الآخر مساعي الطبقات المظلومة ونضالها من أجل تحقيق تطلعاتها المشروعة، إلا أنه ظل في الواقع العنصر الفوضوي في الحركة الاشتراكية. ولقد تبلور هذا الاتجاه في روسيا وفرنسا في بادئ الأمر ولا تزال بذوره موجودة إلى يومنا هذا في بعض الأقطار الأوربية مثل إسبانيا وإيطاليا، كما أنه لا يزال على درجة من الأهمية في الحركة الاجتماعية في أمريكا الجنوبية. ومن أهم منظري هذا الاتجاه هم برودون الفرنسي وباكونين وكروبوتكين الروسيان[12]

3/رواد الاشتراكية الفوضوية:ونذكر من أهم روادها:

---

[11] عدنان عباس علي، الحركة الفوضوية–فلسفتها و روادها–،مجلة الحوار المتمدن، العدد 4600، العراق،اكتوبر 2014

[12] عدنان عباس علي، الحركة الفوضوية–فلسفتها و روادها–، مرجع سابق

– وليم غودوين:

عاش وليم غودوين في إنجلترا عام 1756. وكان في بادئ الأمر رجل دين إلا أنه انشق عن الكنيسة وأصبح في نهاية المطاف ملحداً منكراً لوجود الخالق تعالى. وكان للثورة الفرنسية تأثير كبير عليه فأيدها بحماس وناصرها بوحي من المبادئ التي نادت بها، كما أنها ألهمته أهم كتبه "بحث في العدالة السياسية" الذي نشره عام 1793.

لقد جلب له هذا الكتاب شهرة لم يكن يحلم بها أبداً. ويصف ماكس بير في كتابه القيم "تأريخ الاشتراكية البريطانية" الشهرة التي حظي بها غودوين بعدئذ، حيث يقول "واستيقظ غودوين ذات صباح فجأة ليجد نفسه أشهر فلاسفة عصره الاجتماعيين. وكان شباب الشعراء من مثال كولردج وردزورت – وكلهم من طلاب الجامعات – ينظرون إلى دراستهم الجامعية كأنها كومة تراب لا قيمة لها، في حين يقرؤون غودوين في نهم".

وأُتِهِمَ كتابُ غودوين هذا بالتطرف في نقد النظام الرأسمالي السائد وفي المطالبة بالمساواة الكاملة وإقامة الشيوعية الفوضوية، مما تسبب في التساؤل عما إذا كان يسمح بنشره أم لا. ولقد كُلِفَت لجنةٌ للنظر في هذا الأمر. إلا أن هذه اللجنة وافقت في نهاية الأمر على نشره مبررة ذلك بأن كتاباً يباع بثلاثة وستين شلناً لن يُشترى من الطبقات الكادحة ومن ثم فإنه لن يُحدث الثورة التي يسعى لتفجيرها.

وفي الفترة اللاحقة كتب غودوين الكثير من المؤلفات. إلا أنه لم يستطع أن يحقق شيئاً من شهرته التي نالها إثر كتابه الأول، وهكذا ظل غودوين في وظيفة متواضعة لدى الحكومة حتى وفاته عام 1836.

وفي الواقع لم يدعو غودوين في كتابه هذا للثورة، كما لم يطالب بإلغاء حق المِلكية الفردية. ومن هنا فإنه لم يكن داعية لنسف النظام الرأسمالي من جذوره بقدر ما كان مصلحاً يحاول توجيه أنظار مجتمعه للمشاكل التي يضمها هذا المجتمع في أحشائه وسبل علاجها.

إن الفكرة الأساسية التي يدور حولها تفكير غودوين هي أن زيادة حجم السكان ليست خطراً يهدد المجتمعات البشرية، فحجم السكان بإمكانه أن يزداد بدون حدود إذا ما تم إجراء التغيرات المناسبة على النظام الاجتماعي السائد وعلى صرح الدولة التي يعيش في كنفها الأفراد.

ولربما تجدر الإشارة هنا إلى أن من المحتمل أن روبرت مالثوس ما كان قد جاء بنظريته المشهورة في السكان، لو لم يؤكد غودوين على أن بإمكان الإنتاج الزراعي أن ينمو بنفس السرعة التي ينمو بها حجم السكان وأن الفقر والبؤس اللذين تعاني من وطأتهما الطبقات المسحوقة هما ليسا حصيلة قوانين طبيعية، إنما النتيجة المنطقية لعدم العدالة ولفقدان العقلانية في توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة. فالمطلوب برأي غودوين هو إذن إعادة توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة بحيث تتحرر

الطبقات المسحوقة من وطأة الفقر والمعاناة.

وكما فعل المفكرون المعاصرون له، فإن غودوين ينطلق هو الآخر من فلسفة بنتام ومبدئه القائل" :أكبر سعادة ممكنة لأكبر عدد من الأفراد" للتأكيد على أن إعادة توزيع الدخل القومي لصالح المحرومين لن تحقق العيش الكريم لهؤلاء فحسب، إنما سترفع من رفاهية المجتمع ككل. إن نفس الكمية من السلع في يد العامل البائس الفقير تمن عليه بسعادة أكبر من تلك السعادة التي يجنيها أبناء الطبقة المرفهة من هذه الكمية. وهذا يعني أن إعادة التوزيع ستكون حسب رأي غودوين خير وسيلة لتعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

وهذه هي نواة الفكرة التي واجهناها عند مفكرين آخرين عاصروا غودوين والتي ستتعمق في السنين اللاحقة من خلال تبيني المدرسة الحديثة لها بحيث أصبحت الفكرة الأساسية لنظرية الرفاهية الاقتصادية في القرن العشرين.

وهكذا يمكننا إيجاز الأسس التي سيقوم عليها نظام توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع طبقاً للعاملين التاليين: أولاً، بحسب حاجة الفرد إلى السلع والمنتجات وثانياً، طبقاً للعمل الذي يبذله الفرد في عملية الإنتاج.

أما المجتمع المثالي الذي يتصوره غودوين فإنه مجتمع يقوم على جماعات صغيرة مستقلة الواحدة عن الأخرى بقدر الإمكان وحسب ما تتطلبه ضروريات الحاجة والتبادل .وتفضيل غودوين للجماعات الصغيرة يتأتى من اعتقاده بأن العدالة والمساواة لا يتحققان إلا ضمن فئات محدودة العدد من الأفراد.

وفي سياق هذه الفكرة لا يرى غودوين ضرورة حتمية لوجود الدولة، لا بل على العكس فإن هذا التنظيم سيجعل من وجود الدولة أمراً ليس ذي جدوى، وغير ضروري، وإن وجدت الدولة فما ذلك إلا لغرض منع محاولات الاعتداء التي يقوم بها أحد الأفراد ضد أفراد آخرين من المجموعة التي يعيش في كنفها ومن أجل صد الاعتداءات الخارجية.

– جزيف برودون[13]:

كان جوزيف برودون ولا يزال إلى يومنا هذا من أكثر الاشتراكيين الفرنسيين مدعاة للنقاش والمجادلة. وسبب هذا يعود إلى أنه لم يوجه نقده اللاذع للنظام الرأسمالي والمِلكية الخاصة التي يقوم عليها هذا النظام فحسب، إنما شن هجوماً لا يقل عنفاً على النظريات التي كانت تدعو إلى إقامة الحياة الشيوعية،

---

[13] برودون ولد عام 1809 في بيزانسون الفرنسية، موطن فورييه، لأبوين معدمين حيث كان والده عاملاً في صناعة الجعة وأمه تعمل طباخة. فأضطر وهو لا يزال صبياً أن يكسب عيشه من خلال العمل اليدوي، فرعى في بادئ الأمر الماشية ثم اشتغل نادلاً في أحد المطاعم واستمر على هذا العمل حتى حل به المطاف في العمل لدى أحد المطابع.

ناقداً كل النظريات والمناهج الاشتراكية معتبراً إياها تسلطية وأضغاث أحلام لا غير. من هذين الكتابين تتضح لنا أفكار برودون برمتها، ويتبين لنا ميله الطبيعي إلى التأمل الفلسفي وحبه للجدل تماماً مثلما يظهر لنا تأثره الكبير بالفلسفة الألمانية وخاصة فلسفة هيجل التي تبحر بها بتأثير من ماركس.

كتيبه الأول "ما هي المِلكية؟" يتضمن عبارته الشهيرة والتي أدخلته التأريخ والتي كثيراً ما افتخر بها مدعياً أنه عرف المِلكية بكلمتين لا غير، لكن مثل هاتين الكلمتين لا تقالان إلا كل ألف عام: "المِلكية سرقة." وبعد أن عرف المِلكية بهذا الإيجاز، راح يسعى بكل ذكائه لتحطيم وتفنيد الحجتين اللتين كان الاقتصاديون يستخدمونها لتبرير حق المِلكية: أولهما الحيازة وثانيهما العمل.

فحسب رأيه لا يوجد أي منطق سليم وراء هاتين الحجتين. فلو أخذنا حق الحيازة كقاعدة لتبرير حق المِلكية، فإن هذا سيعني أن بإمكان كل فرد أن يضع يده على كل شيء لا يخص أحداً من الناس ويحوله إلى ملك خاص به، وبالتالي فإن هذا سيعني بالضرورة أن ما سيمتلكه الفرد يعتمد على عامل الصدفة، صدفة الجيل الذي ينتمي إليه. فما دامت هناك أرض لا تزال غير مستولى عليها، فسيكون بإمكان من يشاء أن يمتلكها. ولكن كيف ستكون الأمور إذا كانت الأرض بأسرها قد تم الاستيلاء عليها؟ كيف ستتمكن من العيش الأجيال اللاحقة، التي ستولد في عصور قد تم بها الاستيلاء على الأرض؟

وفي أثناء هذا كله كان برودون طالباً مجداً في المدرسة ويواصل تثقيف نفسه بنفسه بالقراءة المتواصلة .وتميزه هذا بين أقرانه مكنه، بعدَ اجتيازه امتحان البكلوريا، من الحصول على منحة دراسية لدراسة الفلسفة والاقتصاد السياسي في أكاديمية بيزانسون على مدار ثلاث سنوات. ولقد

كما أن المبرر الثاني، الذي يرى أن العمل هو أساس المِلكية وهو الذي يضفي عليها الشرعية، لا يمكن الأخذ به كسبب منطقي كما يرى برودون. فمثلما يعطي اصطياد السمك الحق للصياد بالسمكة التي اصطادها فقط وليس بالبحر، كذلك فإن العمل يثبت الحق بتملك الإنتاج وليس بأداة الإنتاج. ونفس الأمر ينطبق على الأرض. ولذا فإنه يقرر، مستنتجاً من نظرية العمل ذاتها، أن المنطق القائم على نظرية العمل يتطلب إلغاء المِلكية وليس الاعتراف بشرعيتها حتى يتيسر لكل فرد الحصول على الأرض وعلى وسائل الإنتاج الأخرى التي يحتاجها في عملية الإنتاج.

ولكن وعلى الرغم من كل هذا الهجوم الذي يشنه برودون على المِلكية الفردية، فإنه لا يسعى لإلغائها نهائياً، إنما ظل متمسكاً بها. وتمسكه بالمِلكية ينبع من رفضه الشديد للشيوعية والرأسمالية على السواء. فكلا النظامين يقودان، باعتقاده، إلى مجتمعات استبدادية، وهذا ما لا يتفق مع أسس مجتمعه المنشود، مجتمع الحرية والعدالة.

فالشيوعية حسب رأيه بعيدة عن العلم، خيالية، وعلاوة على هذا منافية للحياة العائلية، وهي بالتالي

ليست أفضل من الرأسمالية حيث تفقد الغالبية من أفراد المجتمع حريتها. كما أن المبرر الثاني، الذي يرى أن العمل هو أساس المِلكية وهو الذي يضفي عليها الشرعية، لا يمكن الأخذ به كسبب منطقي كما يرى برودون.

تابع- أغدقت عليه هذه المنحة الاستقرار والأمان ومكنته من أن يخصص جزءاً أكبر من وقته للدراسة والتعلم. بعد ذلك ترك برودون بيزانسون متوجهاً إلى باريس للمشاركة في كتابة الموسوعة الكاثوليكية التي كانت الكنيسة تعمل على إخراجها. وفي هذه الفترة طرأ أمرٌ كان له تأثير على حياة برودون اللاحقة. إذ طلبت أكاديمية بيزانسون من مثقفي فرنسا ومفكريها المشاركة في مسابقة حول السؤال عن "ما هي المِلكية؟" وشارك برودون بهذه المسابقة بكتيب يحمل نفس العنوان. ونال هذا الكتيب شهرة واسعة في أوساط المثقفين الفرنسيين وجعل من بردون بين ليلة وضحاها علماً في الوسط الثقافي الفرنسي. لا بل حتى كارل ماركس نفسه، الذي سيتحول بعد فترة وجيزة من الزمن إلى عدو لدود لبرودون، لم يبخل بإغداق عبارات مديح وتقدير كان يحلم بها برودون، إذ أنه وصفه بأنه "بيان يعبر عن خلجات البروليتاريا الفرنسية".

وبعد الشهرة العريضة التي نالها، أصدر برودون كتابه الثاني "فلسفة البؤس" وذلك في عام 1946، وهذا الكتاب، الذي رد عليه ماركس بكتابه الشهير "بؤس الفلسفة"، وهو رد كلفه صداقة برودون لما تضمنه من هجوم قاس وعنيف، وفي الواقع محق، على برودون.

توفي برودون عام 1856 بعد أن نال شهرة واسعة تعدت حدود فرنسا.

فمثلما يعطي اصطياد السمك الحق للصياد بالسمكة التي اصطادها فقط وليس بالبحر، كذلك فإن العمل يثبت الحق بتملك الإنتاج وليس بأداة الإنتاج. ونفس الأمر ينطبق على الأرض. ولذا فإنه يقرر، مستنتجاً من نظرية العمل ذاتها، أن المنطق القائم على نظرية العمل يتطلب إلغاء المِلكية وليس الاعتراف بشرعيتها حتى يتيسر لكل فرد الحصول على الأرض وعلى وسائل الإنتاج الأخرى التي يحتاجها في عملية الإنتاج.

ولكن وعلى الرغم من كل هذا الهجوم الذي يشنه برودون على المِلكية الفردية، فإنه لا يسعى لإلغائها نهائياً، إنما ظل متمسكاً بها. وتمسكه بالمِلكية ينبع من رفضه الشديد للشيوعية والرأسمالية على السواء. فكلا النظامين يقودان، باعتقاده، إلى مجتمعات استبدادية، وهذا ما لا يتفق مع أسس مجتمعه المنشود، مجتمع الحرية والعدالة.

فالشيوعية حسب رأيه بعيدة عن العلم، خيالية، وعلاوة على هذا منافية للحياة العائلية، وهي بالتالي ليست أفضل من الرأسمالية حيث تفقد الغالبية من أفراد المجتمع حريتها لصالح الفئة الضئيلة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتبسط سيطرتها وتفرض استبدادها على هؤلاء.

– ميشيل باكونين[14]:

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتخذ المذهب الفوضوي طابعاً يختلف في العديد من جوانبه مع الفوضوية التي نادى بها برودون. فلم تعد الفوضوية حركة سلمية إنما انتهت أسلوباً ثورياً ونحت منحاً اشتراكياً أكثر مما كانت عليها الحال عند برودون. ففي حين كان برودون يطالب بإبقاء المِلكية الفردية سائدة، راحت الفوضوية في ثوبها الجديد تطالب بإقامة الحياة الجماعية. وكان من أشهر أقطاب هذا الإتجاه الفوضوي ميشيل باكونين الذي كان في بداية الأمر عضواً فعالاً في الدولية الاشتراكية الأولى التي انتهى إليها عام 1869 وبلغ تأثيره على الحركة الاشتراكية إلى درجة أنه أصبح يشاطر ماركس قيادتها لا بل حتى أنه استطاع أن يقلل من نفوذ ماركس داخل الحركة.

وظل باكونين عضواً في الدولية الاشتراكية إلى أن اختلف مع ماركس عام 1872 حول القيادة التسلطية والاستبدادية التي انتهجها المجلس العام للدولية الذي كان يخضع لنفوذ ماركس. وفي المؤتمر الذي عقد في لاهاي في أيلول/سبتمبر من عام 1872 استطاع ماركس السيطرة على المؤتمر وحصل على قرار من المؤتمرين يطرد باكونين وأنصاره من الدولية الاشتراكية.

يمجد باكونين الحرية الفردية باعتبارها الغاية والوسيلة. والحرية عند باكونين مرادفة للكرامة الإنسانية . وتتحقق الحرية عندما لا يطيع إنسان إنساناً آخر وعندما لا يقوم بأي عمل إلا ما يمليه عليه ضميره. فإكراه الإنسان من قبل إنسان آخر على الطاعة أو قيام الإنسان بعمل لا يمليه عليه اعتقاده الخاص ولا ينبع من إرادته يعني تنازل هذا الفرد المكره عن نفسه ذاتها وتحوله إلى حياة العبودية. والحرية الفردية هذه لن تتحقق – كما يرى باكونين – طالما كان ثمة أفراد آخرون في المجتمع لم يستطيعوا أن ينالوا حريتهم الكاملة المطلقة. فحرية الآخرين هي شرط ضروري وتأكيد كامل للحرية.

---

[14] وُلد ميشيل باكونين عام 1814 لأسرة نبيلة ومن كبار ملاكي الأراضي. ولقد التحق في طلع شبابه بالجيش الروسي، إلا أنه ما لبث أن استقال منه بعد فترة قصيرة من الزمن. بعد ذلك عكف على الدراسة المتأنية والقراءة المتواصلة وأصبح عضواً في جماعة أدبية كانت مغرمة بالمثالية الهيجلية. وحتى هذه الفترة كان باكونين لا يزال مخلصاً للقيصر. إلا أن سفرته إلى برلين في الأربعينات واتصاله بالشبان الهيجليين ووقوعه تحت تأثيرهم اليساري جعلت منه من الآن فصاعداً ثورياً ناقماً وفوضوياً متمرداً ليس على أبيه فقط، وإنما على القيصر وعلى كل أنواع الحكم أينما كانت، وهذا ما حدا بالقيصر الروسي نيقولا الأول أن يقول عنه "إنه شاب طيب القلب، إلا أنه إنسان خطر إلى أبعد مدى"

ولقد وصفه أحد الكتاب وصفاً دقيقاً حين قال عنه: "إن باكونين، بقامته الفارعة، وهيئته التي تبعث الهيبة في النفوس، وعبقريته في الخطابة الجماهيرية، كان يجب أن يكون كغاليباردي ومازيني، قائداً لقضية قومية عظيمة، ولكن في روسيا لم تكن هناك حركة قومية ليقودها، وفي الخارج لم يكن باستطاعته أن يجعل نفسه جزءاً من صميم الحركة القومية في البلاد الأخرى. لذلك فقد كان محكوماً عليه أن يبرر حياته في سلسلة من محاولات فاشلة في التدخل في الثورات الأجنبية.

وإذا كان باكونين يمجد الحرية الفردية ويرفعها إلى هذا القدر، فإنه لا بد وأن يرفض كل أشكال السلطة باعتبارها تهديداً خطيراً للحرية الفردية. وأول أشكال التسلط والاستبداد هي الدولة. فالدولة هي أداة قمع واضطهاد بيد فئة من الأفراد ضد باقي أفراد المجتمع، إنها وسيلة لتحجيم المستغَلين وإخضاعهم لمشيئة المالكين لوسائل الإنتاج. لا بل يتطرف باكونين أكثر ويدعي أن الدولة ستبقى أداة اضطهاد حتى وإن عملت الخير، ما دامت هي تستخدم قوتها في فرض هذا الخير على الأفراد .وهذا ينطبق على كل الأشكال التي تتخذها الحكومة، سواء كانت مَلَكية مطلقة أم دستورية جمهورية ديموقراطية أم أرستقراطية، فكل الحكومات تمثل تسلط الحاكم على رقاب الأفراد.

ومن هذا التقييم للدولة يستخلص باكونين أن الثورة الحقيقية هي الثورة التي تقضي على الحكومة القائمة وتهدم أسس السلطة والتسلط ذاتها.

ولما كانت الدولة ما هي إلا أداة لحماية المِلكية الفردية ضد رغبات وتطلعات المجردين من المِلكية، لذا يرى باكونين أن القضاء على المِلكية الخاصة شرط أساسي للقضاء على الدولة. فمتى ما تم القضاء على المِلكية الخاصة، فلن تكون هناك حاجة لوجود الدولة أساساً.

إن آراء باكونين هذه ستلعب دوراً مهماً في الفكر الماركسي، وستجد صداها ولو بصيغة معكوسة عند ستالين .فستالين كان قد قال فيما بعد وانطلاقاً من تفسير وتبرير هيجليان زائفين، أنه ومن أجل القضاء على الدولة، لا بد من تقوية الدولة في بادئ الأمر.

4/ الاشتراكية العلمية:

ظل لفترة طويلة في مرحلة الطوباوية إلى أن حدث طفرة نوعية على المفاهيم الاشتراكية وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يرجع الفضل في ذلك الى ماركس الذي جعل من الاشتراكية علماً من العلوم على اثر اكتشافين كبيرين هما :نظرية التاريخ المادية واكتشاف سر الإنتاج الرأسمالي بواسطة فائض القيمة.

يقصد بالمادية التاريخية، تحليل الظواهر والوقائع الاجتماعية وفق مبادئ المادية الديالكتية وقوانينها الثلاث الأساسية المتمثلة بأن عمليات التراكم الكمية تؤدي إلى تغيرات كيفية، وأن التناقض بين مكونات الأشياء يعد الأساس في حركتها، وما من شيء في الطبيعة والحياة الاجتماعية إلا ويحمل في مكوناته قدراً من التناقض ينتج صراعاً مستمراً بينها، ما يعرف بنفي النفي، فكل مرحلة من مراحل التطور تنفي بالضرورة المراحل السابقة، ولا يمكن أن تتعايش المراحل مع بعضها. وبهذا النمط من التحليل تأخذ المادية التاريخية

بدراسة مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي من مرحلة المشاعية البدائية إلى مرحلة العبودية ومرحلة الإقطاعية والرأسمالية واخيراً الشيوعية التي يصبح فيها المجتمع خالي من أي تناقض داخلي[15].

تعتبر الاشتراكية العلمية من أكثر النظريات الاشتراكية جدية لأنها تشكل عقيدة علمية شاملة ومذهباً فلسفياً واقتصادياً وسياسياً تؤمن بالمادية التاريخية والمادية الديالكتيكية وبالإنتاج أساسا للحياة الاجتماعية وتعطي أهمية كبرى للعمل معتبرة إياه القيمة الفضلى القيمة الوحيدة. وهي تؤمن أيضا بان المجتمع الاشتراكي المبني على ملكية وسائل الانتاج والتبادل على إدارتها بواسطة الطبقة العاملة وبالتالي ازالة الطبقية هو قدر تاريخي محتوم لا بد من ان يتم نظراً لمتناقضات النظام الرأسمالي، وأنها توصي على تحقيق ذلك بمختلف الوسائل الثورية. كما انها تؤكد على وجوب التخلص من الدولة والقوميات وذلك على مرحلتين: الأولى هي: مرحلة الاشتراكية التي تشكل مظهراً تاريخياً من مظاهر المجتمع الإنساني والتي ترمي إلى توزيع صافي الإنتاج الوطنية بواسطة أجهزة الدولة حسب كفاءة كل عامل. اما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الشيوعية التي تفرض زوال القوميات وانحلال الدولة لانعدام ما يبرر وجودها، وعندئذ سيتم توزيع الإنتاج الصافي بواسطة مجلس إداري على أساس الحاجة.

يعد البيان الشيوعي الذي أعلنه كل من كارل ماركس وانجلس في 1848، التوضيح الأوفى للاشتراكية العلمية، ويرتكز على عدة من الأفكار الأساسية، ومنها:"ان تاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراع الطبقات"[16]. إن المجتمع البرجوازي يتجه دائماً للانقسام الى طبقتين كبيرتين متقابلتين وجهاً لوجه وهما: الطبقة البرجوازية والطبقة البروليتارية الكادحة". " على العمال ان ينتظموا في حزب طبقي ليتسلموا السلطة السياسية في جميع بلدان العالم، ويحصروا وسائل الإنتاج في قبضة الدولة الاشتراكية الجديدة".

بدأت حركة تدب في المجتمع الأوربي، بعد البيان الشيوعي، من اجل توحيد جهود الماركسين والعمال تمهيداً للانتقال إلى النظام الاشتراكي، وتكللت تلك المهام بانعقاد الأممية الاشتراكية الأولى في لندن عام1864 بحضور ماركس ومؤيدين له من البلدان الأوربية، وقد نشأ عنها (الاتحاد الدولي للطبقة العاملة)[17]. التي مهدت لحدوث أول ثورة اشتراكية عفوية في التاريخ، قام بها عمال باريس، الذين استولوا على السلطة، وأعلنوا في اذار 1871 ميلاد أول دولة عمالية في التاريخ باسم كومونة باريس.

---

[15] المادية التاريخية. منشور على الرابط http://www.marefa.org/index.php :؛ وللتفاصيل حول المبادئ الماركسية، ينظر: ابراهيم دسوقي اباضة،تاريخ الفكر السياسي، ص 312-324

[16] جوزيف أ.شومبيتر، الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2011 ، ص95

[17] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، بيروت، 2009، ص119.

لكن الأممية الاشتراكية الأولى تراجعت في الثمانينات من القرن التاسع عشر، بسبب بروز الخلافات الداخلية وتوسع الظاهرة القومية في اوربا، مما فتح المجال لقيام الاممية الاشتراكية الثانية التي عرفت باسم(الاشتراكية الديمقراطية) وذلك في مدينة باريس عام 1889 ، اقتصرت عضويتها على الأحزاب الاشتراكية بعد استبعاد النقابات والتجمعات العمالية غير المنظمة. انفرطت عقد هذه الاشتراكية بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما برزت في داخلها تيارات اليمين واليسار والوسط، فالخط الماركسي سعى لإحداث تغير جزري من خلال اسقاط مؤسسات النظام الرأسمالي، في حين برز خط ثان يطالب بإقرار حقوق الطبقة العاملة بواسطة المفاوضات والنضالات الطويلة ذات الطابع الديمقراطي غير العنيف.

وبعد قيام الثورة الاشتراكية الأولى في روسيا عام 1917 انتقد قادتها وعلى رأسهم فلاديمير ايلتش لينين Vladimir Ilyich Lenin (1917-1924)، الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الأوربية مدعين انحرافها عن المبادئ الماركسية، ودعوا إلى تأسيس الأممية الاشتراكية الثالثة في عام 1919 والتي سميت بمنظمة (الكومنترن Comintern) التي تعني التنظيم الشيوعي الدولي الهادف إلى احتواء أطراف الحركة الشيوعية. وفي المقابل رفضت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الكومنترن وأعادت نفسها تحت اسم (الدولية الاشتراكية العمالية) .

وفيما عدا الاتحاد السوفيتي فشلت الأحزاب الاشتراكية في أوربا الغربية في التوصل للحكم، لعدت أسباب ومنها بروز الاشتراكية العنصرية وتصديها لتلك الأحزاب وبعد الحرب العالمية الثانية، انشأ الاتحاد السوفيتي، بعد تحول دول أوربا الشرقية، باستثناء يوغسلافيا، إلى النظام الاشتراكي، مكتب الإعلام الشيوعي (كومنفورم Cominform) عام 1947 وهي مكتب الإعلام لدى الأحزاب الشيوعية ويقضي بالانقياد إلى الاتحاد السوفيتي في كفاحه ضد الامبريالية، وبالمقابل عقدت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوربا الغربية مؤتمراً لها في فرانكفورت عام 1951 لتأسيس(المنظمة الدولية الاشتراكية)، تظم أحزابا اشتراكية ديمقراطية، استطاعت أن تصل إلى السلطة في بلدان أوربية عدة مثل السويد، النرويج، الدنمرك، النمسا، ألمانيا الغربية، بريطانيا، فرنسا[18].

5/ رواد الاشتراكية العلمية:

يعتبر كل من كارل ماركس وفريديريك انجلز من أشهر رواد الاشتراكية العلمية وفيما يلي تفصيل في ذلك.

[18] عبد الرحمن حميدة، جغرافية اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، دمشق، 1984، ص 11-14.

– كارل ماكس 1818-1883[19]:

تأثر في بداياته بفلسفة هيغل الجدلية و فلسفة فيورباخ المادية ، وقد ألف رفقة صديقه إنجلز كتاب " الايدولوجيا الألمانية" انتقد فيه المثاليين كهيغل صاحب فكرة الجدلية المثالية و معوضا إياها بالمادية التاريخية ، حيث اعتبر أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ الصراع بين الطبقات ، فأوقف بذلك فلسفة هيغل على قدميها (على حد قوله) معتبرا أن المادة هي الأصل و أن الفكرة تابعة لها . و قد أوضح ذلك من خلال تمييزه بين البنية التحتية (المادة/الوجود/الواقع الاجتماعي) و البنية الفوقية (كل أشكال التعبير الفكرية كالدين و القانون و الفن ...) . فمادية ماركس هي فلسفة مادية اجتماعية تمكن من فهم " الإنسان" أو العلاقات الاجتماعية . فالديالكتيك المادي حسب كارل ماركس يمكننا من فهم حركة التاريخ ، حيث أن الواقع الاجتماعي (البنية التحتية) هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي (البنية الفوقية).

و لتوضيح ذلك حدد ماركس مفاهيم قوى الإنتاج كالتالي : قوى الإنتاج (وسائل الإنتاج + اليد العاملة) و علاقات الإنتاج (الطبقة السائدة) و نمط الإنتاج (رأسمالي أو إقطاعي) و أن التناقض و الصراع بين قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج هو الذي يولد نمطا إنتاجيا جديدا . إذن مثلما أن البورجوازية نشأت من رحم النظام الفيودالي حيث دخلت في صراع مع طبقة النبلاء و أزاحتها ، فغيرت طبيعة العلاقات الاجتماعية و الايدولوجيا السائدة ثم أفرزت قوى إنتاج جديدة (الآلة و العمال بدلا من الأقتان) و طبقة اجتماعية جديدة أي البروليتاريا التي يرى ماركس أن قوتها الاجتماعية تؤهلها لتجاوز النظام الرأسمالي و خلق نظام إنتاجي مغاير هو نمط الإنتاج الاشتراكي حيث يخلص في النهاية إلى أن تاريخ البشرية هو تاريخ أنماط إنتاجية و هي كالتالي : المشاعية البدائية ، المجتمع العبودي ، المجتمع الفيودالي ، المجتمع الرأسمالي ثم في النهاية المجتمع الاشتراكي .

---

[19] كارل ماركس، ،كان فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري 5) مايو 1818م – 14 مارس 1883م). لعبت أفكاره دورًا هامًّا في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية. واعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ .نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي(1848) ، و رأس المال.(1894–1867)

ولد في عائلة غنية من الطبقة الوسطى في مدينة تريير في راينلاند البروسية درس ماركس في جامعة بون وجامعة برلين، حيث أصبح مهتمًا بالأفكار الفلسفية للهيجليين الشباب .ارتبط بجيني فون ويستفالين عام 1836م، وتزوجها عام 1843م بعد دراسته. كتب لصحيفة راديكالية في كولونيا، وبدأ في تطوير نظريته في المادية الجدلية. بدأ الكتابة في الصحف الراديكالية الأخرى، بعد انتقاله إلى باريس عام 1843. التقى فريدرخ إنغلز في باريس، وعملا معًا على سلسلة من الكتب. ثم نفي إلى بروكسل، وأصبح قيادي بارز للحزب الشيوعي، قبل أن يعود إلى كولون ويؤسس صحيفته الخاصة. في عام 1849 تم نفيه مرة أخرى وانتقل إلى لندن مع زوجته وأطفاله. في لندن، المكان الذي وصلت فيه عائلته إلى الفقر، استمر ماركس في كتابة و تطوير نظرياته في طبيعة المجتمع وكيف أعتقد أنه يمكن تطويريها و أيضاً نظم حملة للاشتراكية – أصبح شخصية مهمة في الرابطة الدولية للعمال. www.wikipedia.org

–مذهب ماركس الاقتصادي:

يقول ماركس في مقدمة كتابه "رأس المال": " إن الهدف النهائي لهذا الكتاب هو أن يكشف عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث" أي المجتمع الرأسمالي البرجوازي. فدراسة علاقات الإنتاج في هذا المجتمع المحدد تاريخيا من حيث ولادة هذه العلاقات و تطورها و زوالها ذلك هو مضمون مذهب ماركس الاقتصادي. أن الشيء السائد في المجتمع الرأسمالي هو إنتاج البضائع. و لهذا يبدأ تحليل ماركس بتحليل البضاعة.

أ–القيمة [20]:

البضاعة هي بالدرجة الأولى شيء يسد حاجة من حاجات الإنسان. و هي بالدرجة الثانية شيء يمكن مبادلته بشيء آخر، أن منفعة شيء ما تعطيه قيمة استعماليه. أما القيمة التبادلية– أو القيمة باختصار– فهي, أولا, العلاقة, النسبة, في مبادلة عدد من القيم الاستعمالية من نوع ما بعدد من القيم الاستعمالية من نوع آخر. أن التجربة اليومية تبين لنا أن الملايين و المليارات من مثل هذه المبادلات تقيم دون انقطاع علاقات من التعادل بين القيم الاستعمالية الأكثر تنوعا و الأكثر تباينا. فما هو العنصر المشترك بين هذه الأشياء المختلفة التي يعادل بعضها ببعض باستمرار في نظام من العلاقات الاجتماعية؟ ان العنصر المشترك بينها هو كونها نتاجات عمل. فعندما يتبادل الناس منتجاتهم يعادلون بين أنواع العمل الأكثر تباينا. إن إنتاج البضائع هو نظام من العلاقات الاجتماعية يخلق فيه شتى المنتجين منتجات متنوعة (التقسيم الاجتماعي للعمل) ويعادلون بينها عند التبادل. و بالتالي إن العنصر المشترك بين جميع البضائع ليس هو العمل في فرع معين من الانتاج و ليس هو عملا من نوع خاص, بل هو العمل الإنساني المجرد, العمل الإنساني بوجه عام. ففي مجتمع معين تؤلف كل قوة العمل الممثلة في مجموع قيم كل البضائع قوة عمل إنساني واحدة موحدة. و الدليل على ذلك المليارات من أمثلة التبادل. وهكذا فكل بضاعة مأخوذة بمفردها لا تمثل سوى جزء ما من وقت العمل الضروري اجتماعيا. إن كمية القيمة تحدد بقيمة العمل الضروري اجتماعيا أو بوقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج بضاعة معينة. اي قيمة استعماليه معينة. "ان المنتجين حين يعتبرون منتجاتهم المختلفة متساوية عند تبادلها يقرون بذلك أن أعمالهم المختلفة متساوية و هم لا يدركون لا يدركون ذلك و لكنهم يفعلونه". لقد قال اقتصادي قديم: أن القيمة هي العلاقة بين شخصين. وكان عليه أن يضيف بكل بساطة إلى قوله هذا: علاقة مغلفة بغلاف مادي، ذلك انه لا يمكن

[20] فرانسيس وين، قصّة حياة كارل ماركس، ترجمة سعدي عبد اللطيف، الفصل الثاني، الحوار المتمدن، العدد 3877 – 2012 / 10 /

فهم القيمة الا بالاستناد الى مجمل علاقات الانتاج الاجتماعية لتشكيلة تاريخية معينة اي العلاقات التي تظهر عند التبادل هذه الظاهرة الجماهيرية التي تتكرر مليارات المرات.

"ان البضائع بوصفها قيما ليست إلا كميات محدودة من وقت العمل المتجمد" ("مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي"). و بعد تحليل مفصل للصفة المزدوجة للعمل المجسد في البضائع ينتقل ماركس إلى تحليل أشكال القيمة و العملة (النقد). و المهمة الرئيسية التي يضعها نصب عينيه اذ ذاك هي ان يبحث عن منشا الشكل النقدي للقيمة و ان يدرس التفاعل التاريخي لتطور التبادل ابتداء من أعمال التبادل الفردية و العرضية ("شكل بسيط منفرد و طارئ للقيمة": كمية معينة من بضاعة ما تبادل مقابل كمية معينة من بضاعة أخرى) حتى الشكل العام للقيمة عندما يبادل عدد من البضائع المختلفة ببضاعة واحدة معينة, حتى الشكل النقدي للقيمة حيث يصبح الذهب بمثابة تلك البضاعة المعينة, بمثابة المعادل العام. ان النقد بوصفه النتاج الأعلى لتطور التبادل و إنتاج البضائع يطمس, يخفي, الصفة الاجتماعية للعمل الفردي اي العلاقة الاجتماعية بين المنتجين المنفردين الذين يرتبطون ببعضهم البعض بواسطة السوق. ويخضع ماركس لتحليل مفصل إلى أقصى حد شتى وظائف النقد. و من المهم الملاحظة هنا أيضا (كما في جميع الفصول الأولى من كتاب "رأس المال") إن الشكل المجرد للعرض الذي يبدو أحيانا استدلاليا فقط يعرض في الواقع مصادر وافرة الغنى حول تاريخ تطور التبادل و إنتاج البضائع. "إن النقد يفترض مستوى معينا من التبادل البضاعي. إن شتى أشكال النقد, بوصفه معادلا بسيطا, ووسيلة للتداول, ووسيلة للدفع, و كنزا مخزونا, و نقدا عالميا – تدل بالمقارنة بين تفوق وظيفة على أخرى على مراحل مختلفة جدا من الإنتاج الاجتماعي" ("رأس المال", المجلد الأول).

ب– فائض القيمة:

في درجة ما من تطور إنتاج البضائع يتحول النقد إلى رأس مال. لقد كانت صيغة تداول البضائع: ب (بضاعة) – ن (نقد) – ب (بضاعة), أي بيع بضاعة في سبيل شراء غيرها. أما صيغة رأس المال العامة فهي بالعكس: ن – ب – ن – أي شراء في سبيل بيع (مع ربح). إن هذه الزيادة في القيمة الأولى للنقد الذي وضع قيد التداول هي ما يسميه ماركس "القيمة الزائدة". و "زيادة" المال هذه في التداول الرأسمالي واقع معروف لدى الجميع. إن هذه "الزيادة" بعينها هي التي تحول المال الى رأسمال بوصفه علاقة إنتاج اجتماعية خاصة محددة تاريخيا. و لا يمكن للقيمة الزائدة إن تنجم عن تداول البضائع لان هذا التداول لا يعرف سوى تبادل أشياء متعادلة, و لا يمكن لها أيضا أن تنجم عن ارتفاع الأسعار لان الخسائر و الأرباح لدى كل من الشارين و البائعين تتوازن, و الحال ان الأمر يتعلق بظاهرة اجتماعية وسطية و معممة لا

بظاهرة انفرادية. فمن الأجل الحصول على القيمة الزائدة "يجب أن يتمكن صاحب المال من اكتشاف بضاعة في السوق, لها قيمة استعماليه, تتمتع بميزة خاصة هي أن تكون مصدرا للقيمة", أي بضاعة تكون عملية استهلاكها في الوقت نفسه عملية تخلق قيمة. وبالفعل هذه البضاعة موجودة: أنها قوة العمل الإنساني. إن استهلاكها هو العمل و العمل يخلق القيمة[21].

ان صاحب المال يشتري قوة العمل بقيمتها التي يحددها, كما يحدد قيمة كل بضاعة اخرى, وقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج البضاعة (أي نفقات إعالة العامل و عائلته). و حين يشتري صاحب المال قوة العمل يصبح من حقه ان يستهلكها اي ان يجعلها تعمل طوال النهار ولنقل 12 ساعة. و لكن العامل حين يشتغل 6 ساعات (أي وقت العمل "الضروري") يعطي إنتاجا يغطي نفقات إعالته و في الساعات الست الأخرى (اي وقت العمل "الزائد") يعطي إنتاجا "زائدا" لا يدفع الرأسمالي أجرة عنه أي يعطي القيمة الزائدة. و بالتالي فمن وجهة نظر عملية الإنتاج يجب إن نميز قسمين في الرأسمال: الرأسمال الثابت الذي ينفق على وسائل الإنتاج (آلات, و أدوات عمل, و مواد أولية الخ.) وتنتقل قيمته كما هي (دفعة واحدة أو دفعات) إلى المنتوج التام الصنع, و الرأسمال المتغير (المتحرك) الذي ينفق على قوة العمل. و قيمة هذا الرأسمال لا تظل ثابتة بل تنمو في عملية الإنتاج, إذ تخلق القيمة الزائدة. وعليه فمن اجل التعبير عن درجة استثمار الرأسمال لقوة العمل يجب مقارنة القيمة الزائدة لا بالرأسمال كله بل بالرأسمال المتغير. إن معدل القيمة الزائدة الاسم الذي أطلقه ماركس على هذه العلاقة سيكون في مثلنا 636 او 100 بالمائة.

إن المقدمة التاريخية لظهور رأسمال هي في الدرجة الاولى تراكم كمية معينة من المال في أيدي عدد من الأفراد في حين بلغ انتاج البضائع درجة ارتفاع نسبي, و هي, في الدرجة الثانية, وجود عمال "احرار" من وجهتين: من وجهة انهم احرار من كل تضييق و من كل تقيد في بيع قوة عملهم, و أحرار لأنهم لا يملكون ارضا و لا وسائل انتاج بوجه عام, اي وجود عمال أحرار و غير مقيدين, اي وجود عمال "بروليتاريين" لا يستطيعون العيش بغير قوة عملهم.

ان ازدياد القيمة الزائدة أمر ممكن بفضل وسيلتين أساسيتين: تمديد يوم العمل ("قيمة زائدة مطلقة") و التقليص في يوم العمل الضروري ("قيمة زائدة نسبية"). وعندما يحلل ماركس الوسيلة الأولى يرسم لوحة رائعة لنضال الطبقة العاملة في سبيل تقليص يوم العمل و لتدخل سلطة الدولة في سبيل تمديده (من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر) و في سبيل تقليصه (تشريع المصانع في القرن التاسع عشر). و منذ نشر كتاب "رأس المال" قدم تاريخ الحركة العمالية في جميع البلدان المتمدنة في العالم عددا لا يحصى من الوقائع الجديدة التي تبرهن على صدق هذه اللوحة.

---

[21] عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي،ط4، الدار الجامعية، الإسكندرية،1996/1416،ص254

إن ماركس عند تحليله القيمة الزائدة النسبية يدرس المراحل التاريخية الأساسية الثلاث لزيادة إنتاجية العمل من قبل الرأسمالية: 1. التعاون البسيط, 2. تقسيم العمل 3. الآلات و الصناعة الكبرى. ان العمق الذي يكشف به ماركس الخطوط الأساسية النموذجية لتطور الرأسمالية يظهر فيما يظهر من كون دراسة الصناعة المسماة الصناعة "الحرفية" في روسيا تقدم أدلة وافرة جدا توضح و تبرز المرحلتين الأوليتين من هذه المراحل الثلاث. أما عمل الصناعة الميكانيكية الضخمة الثوري الذي وصفه ماركس في 1867 فقد ظهر خلال نصف القرن المنصرم منذ ذلك الحين في عدة بلدان "جديدة" (روسيا و اليابان و غيرهما).

وبعد فان الأمر الهام و الجديد إلى أقصى حد عند ماركس هو تحليل تراكم الرأسمال اي تحول قسم من القيمة الزائدة إلى رأسمال و استعماله لا لسد حاجات الرأسمالي الشخصية او لإرضاء نزواته بل للإنتاج من جديد. لقد أشار ماركس إلى خطا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي السابق كله (ابتداء من ادم سميث) الذي يعتبر إن كل القيمة الزائدة التي تتحول الى رأسمال تذهب إلى الرأسمال المتغير بينما هي في الحقيقة تنقسم الى وسائل إنتاج و رأسمال متغير. و في عملية تطور الرأسمالية و تحولها الى الاشتراكية يرتدي ازدياد حصة الرأسمال الثابت بمزيد من السرعة (من اصل مجمل رأس المال) بالقياس إلى حصة الرأسمال, المتغير أهمية أولية.

إن تراكم الرأسمال بتعجيله في إحلال الآلة محل العمال وبخلقه الثراء في قطب, و البؤس في قطب آخر, يخلق أيضا ما يسمى "باحتياطي جيش العمل" او "الفائض النسبي من العمال" او "فيض السكان الرأسمالي" الذي يرتدي إشكالا متنوعة إلى أقصى حدود التنوع, و يمكن الرأسمال من ان يوسع الإنتاج بسرعة بالغة. إن هذه الإمكانية إذا نسقت مع التسليف وتراكم الرأسمال بشكل وسائل الإنتاج تعطينا فيما تعطيه مفتاحا لفهم أزمات فيض الإنتاج التي كانت في البداية تحصل على نحو دوري في البلدان الرأسمالية مرة في كل عشر سنوات تقريبا و من ثم في فترات اقل تقاربا و اقل ثباتا. و يجب التمييز بين تراكم الرأسمال على أساس الرأسمالية و التراكم المسمى بالتراكم "البدائي" الذي يتصف بفصل التشغيل فصلا عنيفا عن وسائل الإنتاج و يطرد الفلاحين من أراضيهم و بسرقة الأراضي المشاعية و بنظام المستعمرات و بالديون العامة و برسوم الحماية الخ...ان "التراكم البدائي" يخلق البروليتاري "الحر" في قطب, و في قطب اخر القابض على المال, الرأسمالي.

ويصف ماركس "الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي" بهذه العبارات المشهورة: "ان انتزاع ملكية المنتجين المباشرين يتم بأشد النزعات الى الهدم و التدمير بعدا عن الشفقة وبدافع من أحط المشاعر و أحقرها و أشدها تفاهة و حقدا. فالملكية الخاصة المكتسبة بعمل المالك" (عمل الفلاح و الحرفي) "و القائمة اذا جاز التعبير على اندماج الشغيل الفردي المستقل مع أدوات و وسائل عمله تزيحها الملكية الخاصة الرأسمالية التي

ترتكز على استثمار قوة عمل الغير الذي لا يتمتع بغير حرية شكلية ...اما من يتعلق الأمر الآن بانتزاع ملكيته فلم يعد المقصود العامل الذي يدير استثماره مستقلة بنفسه بل الرأسمالي الذي يستثمر العديد من العمال. إن انتزاع الملكية هذا يتم بفعل القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي نفسه عن طريق تمركز الرساميل. أن رأسماليا واحدا يقضي على الكثيرين من أمثاله. و الى جانب هذا التمركز أي انتزاع بعض الرأسماليين ملكية عدد كبير من أمثالهم يتطور الشكل التعاوني لسير العمل على مقياس يتسع أكثر فأكثر كما يتطور تطبيق العلم على التكنيك تطبيقا فطنا و متعقلا و استثمار الأرض استثمارا منهجيا وتحويل وسائل العمل الى وسائل للعمل لا يمكن استعمالها إلا استعمالا مشتركا و توفير جميع وسائل الإنتاج باستعمالها كوسائل إنتاج لعمل اجتماعي منسق و دخول جميع الشعوب في شبكة السوق العالمية و تتطور إلى جانب كل ذلك الصفة العالمية للنظام الرأسمالي. و بقدر ما يتناقص باستمرار عدد دهاقنة الرأسمال الذين يغتصبون و يحتكرون جميع منافع عملية التحول هذه بقدر ما يشتد و يستشري البؤس و الظلم و الاستعباد و الانحطاط و الاستثمار و بقدر ما يزداد أيضا تمرد الطبقة العاملة التي تتثقف و تتحد و تنتظم بفعل الية عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها. وهكذا يصبح احتكار الرأسمال قيد لأسلوب الإنتاج الذي نشا معه و به. ان تمركز وسائل الإنتاج و جعل العمل الاجتماعي ينتهيان إلى حد أنهما لا يعودان يتطابقان مع إطارهما الرأسمالي فينفجر. ان الساعة الأخيرة للملكية الخاصة الرأسمالية تدق. ان مغتصبي الملكية تنزع منهم ملكيتهم" ("رأس المال", المجلد الأول).

– فريديريك انجلز1820–1895[22].

زعيم البروليتاريا الذي خلق مع ماركس المذهب الماركسي أي نظرية الشيوعية العلمية, نظرية المادية الجدلية و التاريخية. و قد سعى أنجلز منذ شبابه للمساهمة في الكفاح من أجل تبديل العلاقات الاجتماعية القائمة. وقد أدى انجلز منذ خريف عام 1841 فترة تجنيده العسكري في برلين, و حضر المحاضرات بجامعة برلين في وقت فراغه. ثم انضم إلى الجناح اليساري من الهيغليين الشبان. و في ذلك الوقت كتب انجلز نقده البارع و

[22] **فريدريك إنجلز** :بالألمانية : ولد في 28 نوفمبر 1820 في بارمن، بروسيا) حاليًا فوبرتال، ألمانيا (وتوفي في 5 أغسطس 1895 كان فيلسوف ورجل صناعة ألماني يُلقّب بأبو النظرية الماركسية إلى جانب كارل ماركس .اشتغل بالصناعة وعلم الاجتماع وكان كاتبا ومنظرا سياسيا وفيلسوفا. يعتبر أب نظرية الماركسية بالإضافة إلى كارل ماركس نفسه. في عام 1845، نشر كتابه حالة الطبقة العاملة في إنجلترا اعتمادا على ملاحظاته وأبحاثه الشخصية. في عام 1848، أصدر مع ماركس، بيانهما المشهور والمعروف ببيان الحزب الشيوعي، والذي يسمى اختصارًا البيان الشيوعي .فيما بعد، ساعد كارل ماركس ماديا من أجل أن يكتب هذا الأخير كتابه الرأسمال .بعد وفاة ماركس، نشر إنجلس الجزئين الثاني والثالث من هذا الكتاب. إضافة إلى ذلك، نظم انجلز مختلف تخمينات كارل ماركس، مما أعطى الجزء الرابع من كتاب الرأسمال: www.wikipedia.org

العميق لآراء شيلنغ الرجعية الصوفية في كتاب («شيلنغ و الرؤيا» 1842 و غيره). و في الوقت نفسه وجه النقد لهيغل بسبب نتائجه المحافظة و التناقضات في جدله المثالي. و في انجلترا, حيث ذهب إليها, غير عابئ برغبة والده ,لدراسة التجارة, اتخذت أفكاره منحنى متطرفا, فهناك, حيث كانت انجلترا آنذاك أكثر البلاد الرأسمالية تطورا, احتك بحياة الطبقة العاملة. وقد جعله هذا يفكر بعمق في أسباب الظروف الاقتصادية التي لا تطاق و التي تعيش فيها البروليتاريا, و حرمانها من الحقوق السياسية. فبدأ دراسة أوجه النقص التي كشفت عنها حركة الميثاقيين في ايديولوجيتها و أفكارها الخيالية عن تخلي الرأسماليين عن قوتهم طوعا. و كان نتيجة هذه الدراسة كتاباه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» (1844) و هو كتاب اعتبره ماركس مساهمة عظيمة في نقد المقولات الاقتصادية, و «ظروف الطبقة العاملة في انجلترا» (1845). و قد عرض انجلز في هذين الكتابين للمستقبل العظيم الذي ينتظر الطبقة العاملة, و المهمة التاريخية التي ستحققها. و كان أول من بيّن أن البروليتاريا ليست فحسب طبقة تعاني, و إنما هي أيضا طبقة تناضل من أجل انعتاقها. و في انجلترا أصبح انجلز اشتراكيا. و سرعان ما غادر انجلترا, و في عام 1844 التقى بماركس في باريس. و تعد هذه المقابلة بداية صداقتهما العميقة التي قامت على أفكارهما المشتركة و كفاحهما المشترك لتحرير البروليتاريا من العبودية الرأسمالية.

و قد كتبا معا في 1844-1846 كتاب «العائلة المقدسة» و «الايدولوجيا الألمانية» و هدف هذين الكتابين إبراز نظرة تقدمية جديدة للآراء الفلسفية السائدة آنذاك لهيغل و فيورباخ و أتباعهما. و قد استكمل ماركس و انجلز أسس المادية الجدلية و التاريخية. و في الوقت نفسه اشتغلا بجد ليقوما بتنظيم عملي للرابطة الشيوعية التي تطورت بعد هذا إلى حزب ثوري للبروليتاريا. و في عام 1847 كتب مسودة برنامج الرابطة – «مبادئ الشيوعية .«و على أساس هذه المسودة كتب ماركس و انجلز «بيان الحزب الشيوعي» (1848 (المبشر بمولد التعاليم المتكاملة للماركسية, أي الايديولوجية العلمية للطبقة العاملة. و لقد لعب نشاط انجلز الصحفي دورا هاما في نشر نظرية كفاح البروليتاريا و تدعيم القوى الديمقراطية. و قد انصهر انجلز في نار القتال عندما وقف في صف القوى الثورية في ألمانيا خلال حوادث 1848-1849؛ و بعد هزيمة الثورة ترك ألمانيا. و في السنوات التالية حيث كان يعيش في هجرة عمّم تجارب الثورة الألمانية في كتابيه «الحرب الفلاحية في ألمانيا» و «الثورة و الثورة المضادة في ألمانيا». و قد كشف هذان الكتابان عن دور الطبقة الفلاحية, باعتبارها حليفة البروليتاريا, و اظهر خيانة البورجوازية. و لما انتقل انجلز إلى انجلترا حيث استقر فيها ماركس أيضا, التحق بحركة العمال و عمل بنشاط لخلق الأممية الأولى, و للكفاح ضد آراء البورجوازية الصغيرة الانتهازية و الفوضوية. و قد ساعد انجلز ماركس طوال الأربعين سنة التالية بكل طريقة, عندما كان ماركس منشغلا بانجاز كتاب «رأس المال». و قد قام انجلز بنفسه بالإشراف على

إصدار الجزئين الثاني و الثالث بعد وفاة صديقه. و هو في هذا الإشراف قام بنصيب كبير في البحث. و على حين كان ماركس مشغولا للغاية بمؤلفه «رأس المال» واصل انجلز العمل بجد في تطوير المادية الجدلية و التاريخية. و كتب انجلز من أمثال:

«لودفيج فيورباخ و نهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية» و «الرد على دهرينغ» و «أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة» الخ و هي عرض كلاسيكي لماهية و معنى الفلسفة الماركسية[23].

و قد زوّد انجلز الفلسفة بأداة استرشاد بين المدارس و المذاهب العديدة في الماضي, و صاغ المشكلة الرئيسية للفلسفة و كشف عن طبيعتها الطبقية. و لمساهمته في تطور نظرية المعرفة و نقده للأدرية أهمية كبيرة. و قد أثار و أبدع عددا من مشكلات المنطق الجدلي. و هو في برهنته على المشكلات الرئيسية للمادية التاريخية كرّس كثيرا من انتباهه لنقد التصورات الفجة عن الفهم المادي للتاريخ. فقد برهن انجلز على أن الدور الحاسم للظروف التي يعيش فيها الناس لا يستخف بأية حال بدور الأفكار أو دور الفرد في التاريخ. لقد ناضل ضد الآراء الآلية عن الإرتباطات و العلاقة المتبادلة بين القاعدة و البناء الفوقي الايديولوجي الخ. و اهتم انجلز للغاية بالحركة الثورية في روسيا, و تنبّأ بالثورة الروسية الكامنة, و عقد آمالا كبارا عليها. و قد شارك حتى آخر حياته في الحياة السياسية في أوروبا و كان مع ماركس زعيما بارزا لحركة الطبقة العاملة.

---

[23] الموقع الفرعي في الحوار المتمدن *http://www.ahewar.org/m.asp?i=47* :

الفكر الاقتصادي الإسلامي

تمهيد:

تناول الإسلامُ حياةَ البشر في مختلف نواحيها سواء أكانت روحيَّةً أم مادِّيَّةً، فلم يقتصر على مجرَّد العقائد، و الهداية الروحيَّة في الوقت الَّذي لم يغفلها؛ فهو الدِّين الخاتم الكامل لا يقتصر على شأن دون آخر،وإنَّما جاء بتوجيه عام سياسيٍّ، واجتماعيٍّ، واقتصاديٍّ، وهذا ما يعبَّر عنه بمصطلح الإسلام دينٌ ودُنْيَا، أو أنَّه عقيدة وشريعة، أو أنَّه صالح لكلِّ زمان ومكان بل لن يصلح الزَّمان والمكان إلا بالإسلام

وبما أنَّ الإسلام جاء بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصاديَّة، والَّتي كانت محدودة في الصَّدر الأوَّل من الإسلام، وذلك؛ لفقر البيئة، وتواضع الأنشطة الاقتصاديَّة كالرَّعي والتِّجارة، بالإضافة لقوَّة الوازع الدِّينيِّ في النُّفوس، فلا تجد غشًّا، ولا تدليسًا، ولا غبنًا، ولا احتكارًا

وبالنظر إلى المراحل الأولى لنشوء الإسلام وبداية ظهور الدعوة المحمدية والتي كان في الجانب الاقتصادي فيها ضئيل أي عبارة عن ممارسات وهذا نظرا لمميزات هذه المرحلة وبداية تكوين الدولة الإسلامية، إلا أن الممارسات العملية لبعض للأفكار الاقتصادية في الحضارة الإسلامية يرجع إلى زمن فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ،فقد عرف العرب الكثير من الاعمال الاقتصادية وارتقوا بفنونها أكثر مما وصل إليه الرومان ،إلا أن الدراسات التاريخية للأنظمة الاقتصادية بشكل عام تتجاهل مساهمة الحضارة الإسلامية في هذه الميادين رغم ما يشهد به التراث الإسلامي من تصانيف وتآليف ذات صلة بمواضيع الاقتصاد والمال توزعت عبر فترة زمنية تجاوزت الأربعة عشر قرناً، في حين نفس هذه الدراسات تتحدث عن تجارب أمم بائدة لتعاملات اقتصادية ومالية بالية على أنها التجارب الإنسانية الأولى في هذه الميادين.

أولا: الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسالة

1/ في عهد رسول الله صلى الله علية وسلم.

تميز عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم بفترتين ظاهرتين، كانت الهجرة بينهما الفيصل والنقلة من صفة المحكومين تحت سلطة قريش إلى حاكمين ثم متوسعين وناشرين للدعوة والحكم بعد الهجرة. وتظهر الطبيعة من ناحية المالية بصفتها المرتبطة بالحكم بجانب الإنفاق أكثر من مقابلها الواردات

– فترة ما قبل الهجرة:

-كانت حياة النبي صلى الله عليه وسلم في مكة وبعد نزول الوحي منصرفة للدعوة إلى توحيد الله تعالى والإيمان به وترك ما يُعبد من دون الله بغير حق، فلم تكن الكينونة التي تسمى سياسياً «الدولة الإسلامية» متضحة المعاني.

- عانى المسلمون بدعوتهم الكثير وقد وصل الغي بقريش أن نفت، ولثلاث سنوات مما أدى إلى ضائقة مالية على غالبيتهم حتى من كان منهم ميسوراً قبل ذلك لحرمان غير الأقوياء بعشيرتهم، من أهلهم ومالهم تعسفاً وعدواناً من باب الضغط والمحاصرة الاقتصادية والاجتماعية.

تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم المالية مما أتيح له من أموال خديجة رضوان الله عليها في إنفاقه على الفقراء ونشر الإسلام، جعلهم القدوة الحسنة التي نشطت بالمسلمين والدعوة حتى نجاحها، فلم تبخل خديجة ولم يبخلوا. فقد كان أبو بكر رضي الله عنه قد جمع من التجارة أربعين ألف درهم قبل إسلامه، ومع أنه تابع تجارته بعد إسلامه وكان يجني منها الربح الوفير، إلا أنه هاجر ولا يملك من المال إلا خمسة آلاف درهم، وأنفق عثمان رضي الله عنه لخير المسلمين صدقات يخطؤها العد، وقد كان المسلمون يعتبرون أموالهم ملكاً مشتركاً بينهم جميعاً، فقد هاجر عامة المنفقون ابتغاء مرضاة الله إلى المدينة وليس معهم من ثرواتهم إلا القليل منها[1].

ولم يكن لمجموع المسلمين في مكة قبل الهجرة نظام مالي له أبوابه المحددة في الواردات أو النفقات، كما أنه لم يكن هناك بيت مال، وبالأدق لم تكن هناك حاجة لوجوده أو حتى التفكير في إنشائه؛ فالإنفاق الضروري لإشباع الحاجات العامة كان ينهض به النبي صلى الله عليه وسلم وذوي اليسار تطوعاً وإيماناً واحتساباً لوجه الله تعالى عملاً بما تمليه عليهم عقيدة الإسلام[2].

وفي الجانب التقني لم يكن في مكة قبل الهجرة ميزانية للمسلمين، حيث لم تكن دولتهم قد نظمت بعد، ولم تقدر لها أبواب الإيرادات ولم تتعين لها أيضاً النفقات، وما كان يطرأ من حاجات جماعية كان يتم إشباعها من أموال المسلمين القادرين حسبة وتطوعاً وإيثاراً.

-بعد الهجرة إلى المدينة:

تعرف هذه الفترة عند المختصين بأنها بداية الدولة الإسلامية، لتوافر عامل الأرض ووحدة القرار على صعيد إدارة المدينة المنورة، وإعداد وتوجيه الجيوش منها والعودة إليها، فإن اتفقنا أو اختلفنا على الألفاظ

---

[1] محمد حسين هيكل، الحكومة الإسلامية، دار المعارف، ط7، ص72-73

[2] الإمام محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، 1976م، ص192-193، بتصرف.

السياسية المعتمدة اليوم لناحية لفظة الدولة الإسلامية أو الحكومة الإسلامية نرى أن الأمر لا يغير من واقع المدينة التي أضحت مهد الدعوة المحمدية إلى أن توفى الله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والفترة القصيرة التي تلتها.

بعد الهجرة والتآخي بين المهاجرين والأنصار بدأت الدولة الإسلامية تتبلور في شكلها التنظيمي وخاصة الجوانب المالية

فلم يتركوهم وأعانوهم، وقد اشتهر اسم الفقراء من المهاجرين «بأهل الصُفة» وقد بنا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم موضعاً ملاصقاً لمسجده صلى الله عليه وسلم، وجعل الله لهم مورداً خاصاً[3] .

هذه البداية الطيبة في المدينة وبناء المسجد النبوي وما رافق ذلك من أجواء، هيأ البيئة لتبلور صورة الدولة الإسلامية بعد توفر الكيان الروحي والمادي لها، وهو المنطق الذي يميزها عن أي تنظيم أو كيان حكومي وضعي آخر[4].

2/ النظام المالي في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:

– إيرادات الدولة السيادية: وقد توزعت على أربعة موارد هي:

أ/ المورد الأول: الزكاة:

فرض الله الزكاة على المسلمين في السنة الثانية للهجرة، وبين مصارفها الشرعية[5]، أي أوجه إنفاقها، وذلك في قوله تعالى (إنما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) التوبة 60، وبينت السنة الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقدار النصاب والواجب فيه والشروط الواجب توفرها في المزكي وفي المال نفسه.

ب/ المورد الثاني: الغنائم:

وهو المورد المشار إليه في قوله تعالى(اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) الأنفال 41.

ج/ المورد الثالث: الفيء:

وقد بينه الله تعالى في قوله (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ

---

[3] الإمام محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985م، ص193

[4] محمد عبد الله العربي، النظم الإسلامية، ج2، ص11-12

[5] حمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، مرجع سبق ذكره،ص194.

وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (**الحشر:أية 6-7**).

د/ **المورد الرابع (الناشئ): الجزية:**

وهو المورد المستوفي من غير المسلمين وفق قوله تعالى (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ).(**التوبة آية: 29**).

بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم انتشرت القلاقل والفتن، فارتد قوم عن الإسلام وامتنع آخرون عن دفع زكاة أموالهم

هـ/ ممتلكات الدولة (الدومين العام):

امتلك المسلمون – كجماعة ودولة – بعض الموارد الاقتصادية ومنها: أرض البقيع التي حماها رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعي خيل المسلمين، خارج نطاق الملكية الخاصة. وقد عرف الإقطاع (التمليك) على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفي نطاق ضيق[6].

ويجد الباحث أنه بعد الهجرة إلى المدينة نزلت آيات القرآن الكريم تحدد مصادر تمويل نفقات الدولة وأبواب هذه النفقات، وتولى الرسول صلى الله عليه وسلم بيان المقادير والتفاصيل التي لم ترد بالآيات الكريمة. واتضحت عند ذلك إيرادات الدولة الإسلامية المرتكزة إلى سيادتها وتلك المرتكزة إلى أملاكها أو نشاطها الاقتصادي[7].

وظهر الهدف الأساس في النظام المالي وجُل الموارد، بتغطية النواحي الاجتماعية ومتطلبات الدفاع ولكن في هذه المرحلة كانت الإيرادات المحصلة لا تكفي الحاجات المجتمعية الحالة، وتغلب الرسول صلى الله عليه وسلم على جزء من مشكلة العجز الحاصل بفكرة مبدعة وغير مسبوقة عبر استعجال من عمه العباس زكاة سنتين[8].

ثانيا: الفكر الاقتصادي في عهد الخلافة الراشدة

---

[6] محمد عبد المطلب أحمد،النظام الاقتصادي في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد47، ص93.

[7] د. محمود محمد نور، تحليل النظام المالي في الإسلام، دراسات في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد 177، 1975م، ص22.

[8] أبو عبيد، كتاب الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، 1969م، ص777.

1/ الأوضاع الاقتصادية في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه

–تشابه عهد أبي بكر من الناحية المالية بعهد النبي صلى الله عليه وسلم،وسار على نهج النبي صلى الله عليه وسلم في سياسته المالية، وأعطى المسلمين عطاء متساوياً دون أن ينظر إلى النسب أو السبق في الإسلام، وبعدما قدم مال البحرين على أبي بكر (بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم)، قال: من كان له عند النبي صلى الله عليه وسلم عدة فليأت (أي من كان وعده النبي بشيء من المال فليأت ليستوفي ما وعده النبي صلى الله عليه وسلم)، وكان بهذا يريد الإيفاء بحق النبي صلى الله عليه وسلم والوفاء له ولوعوده بعد موته، فجاءه جابر بن عبد الله فقال[9]: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قال: «لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا»، يعني: ملء كفيه، فلما جاء مال البحرين أمر الصديق جابرًا، فعرف بيديه من المال، ثم أمره بِعَدّه، فإذا هو خمسمائة درهم، فأعطاه مثليها معها، وبقيت بقية من المال فقسمها بين الناس بالسوية بين الصغير والكبير.

–إعلان أبو بكر الصديق رضي الله عنه الحرب على المرتدين ومانعي الزكاة وانتصر عليهم

– كان ينفق موارد الدولة كلها أولاً بأول فلا يستبقي من الإيرادات شيئاً، فلما مات لم يجدوا عنده من مال الدولة إلا ديناراً سقط من غرارة.

وفي ذلك قال ابن الطقطقي في كتابه[10].. ولم يفرض النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر رضي الله عنه، للمسلمين عطاءً مقرراً، ولكن كانوا إذا غزوا وغنموا أخذوا نصيباً من الغنائم قررته الشريعة لهم، وإذا ورد إلى المدينة مال من بعض البلاد أحضر إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وفرق فيهم على حسب ما يراه عليه الصلاة والسلام، وجرى الأمر على ذلك مدة خلافة أبي بكر، بل كان يقسم المال شيئاً فشيئاً[11].

ولما حضرت أبو بكر رضي الله عنه الوفاة قال: انظروا كم أنفقت من مال الله (أي شخصياً)، فوجدوا أنه قد أنفق في سنتين ونصف ثمانية آلاف درهم، قال: اقضوها عني فقضوها عنه[12].

---

[9] أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، المطبعة السلفية، 1975م، ص45. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (700–774هـ)، تفسير ابن كثير– تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط1999،2م، ج5، ص239. صحيح البخاري

[10] محمد بن على طبأطبأ، المعروف بابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1962م، ص68

[11] ابن تيمية، السياسة الشرعية،أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني النميري، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار المعرفة، بيروت، ط4، 1389هـ– 1969م، ص41.

[12] أبو بكر الطرطوشي، سراج الملوك، المطبعة الخيرية، ط1، ص105–106. بركات والكفراوي، الاقتصاد المالي الإسلامي، ص109.

2/ الأوضاع الاقتصادية في خلافة عمر بن الخطاب.

–استهل عمر الفاروق رضي الله عنه عهده، وقد استقر الأمر للمسلمين، فانطلقوا في فتح البلاد، ففتحت فارس ومصر وأكثر أرض الشام، وتشعبت أمور الدولة وزادت ماليتها، وتنوعت مطالبها بعد أن اتصلت بحضارات عريقة في الدول المفتوحة مما نبه عمر رضي الله عنه إلى الاستفادة بما في هذه الدول من نظم لحل المشكلات التي تواجهها الدولة الإسلامية التي امتدت أطرافها وترامت، ولتنظيم شؤونها المالية.

–إن عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتحت له الدنيا بمالها وجاهها من جهة، وبالمسؤولية عن أناس كثر تختلف عاداتهم وأساليب عيشهم عن نمط حياة الصحراء.

–الوقائع المستجدة:

– توظيف القضاة والأمن والحراس وبدأ نظام مؤسسات الدولة

وظهور الوظيفة العامة وما رافق ذلك من مستجدات حياتية أظهرت لنا الشخصية الإدارية للخليفة وذلك مما استحدثه

– رتب الوظائف على ما يحفظ حياة الناس وجند الجند.

–أنشأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بيت المال كما وضع الدواوين ومنها ديوان العطاء.

–الإنجازات المسجلة لعهد عمر الفاروق رضي الله عنه:

أ/ إنشائه للدواوين[13]: وسبب في ذلك يرجع إلى المال الكثير الذي جاء من البحرين وقد استشار عمر رضي الله عنه المسلمين في تدوين الدواوين، فأشار بعضهم عليه بما يراه، وقيل إنه الوليد بن هشام بن المغيرة، قال: جئت الشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديواناً وجندوا جنداً، فدوّن ديواناً وجنّد جنداً. وفي بعض الروايات أن الذي أشار بذلك خالد بن الوليد رضي الله عنه، وأنشأها على مثال دواوين الروم والفرس، وقد دونها عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه، ومخرمة بن نوفل، وجبير بن مطعم، وكانوا من نبهاء قريش. وأرجح الروايات في تدوين الدواوين أنه تم في سنة عشرين للهجرة المباركة، كما جاء في مقدمة ابن خلدون[14].

ب/ أهم الدواوين التي أنشأها عمر رضي الله عنه :

---

[13] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، ج4، ص162، وج5، ص32. الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدّيْنية، مطبعة نهضة الوطني، القاهرة، ط. 1298هـ، ص199. أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم، الخراج، دار الشروق، بيروت، تحقيق د.إحسان عباس، ط1، 1405هـ–1985، ص46.

[14] ابن خلدون، المقدمة، ص170–171.

–ديوان العطاء: وكان يضم ببني هاشم وبني عبد المطلب، ومن يليهم من قبائل قريش بطناً بعد بطن حتى استوفى جميع قريش.

– ثم انتهى إلى الأنصار وبدأ برهط سعد بن معاذ من الأوس إلى أن استقر الناس في الديوان على قدر نسبهم المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد فاضل عمر رضي الله عنه في العطاء بين الناس بحسب أسبقيتهم إلى الإسلام (فلم يساو في العطاء) حيث قسم عمر أعطياتهم على حسب أسبقيتهم إلى الإسلام، والفضل في الجهاد، ونصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، متيمناً قوله تعالى (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا) الحديد 10، ولذلك قسَّم عمر رضي الله عنه الناس في العطاء على النحو التالي:

– ذوو السوابق الذي بسابقتهم حصل المال.

– من يغني المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا.

– من يبلي بلاءً حسناً في رفع الضر عنهم كالمجاهدين في سبيل الله من الجنود والعيون والناصحين نحوهم و ذوو الحاجات.

رتب الجندية عملاً دائماً وأصبح الجند يحاربون ويرابطون في الثغور وعلى الحدود، ولابد من الإنفاق عليهم وعلى ذويهم نفقات مرتبة منظمة، أنشأ فروعاً لديوان المدينة في كل من العراق والشام ومصر[15].

– **الدواوين المحلية**: التي تركت في العراق والشام ومصر كما كانت قبل الإسلام، وقد استبقى عمر رضي الله عنه هذه الدواوين بموظفيها ولغاتها، فكان ديوان العراق بالفارسية، وديوان الشام بالرومية، وديوان مصر باليونانية، وإنما أبقى عمر هذه الوظائف في غير المسلمين لأن الفاتحين كانوا عرباً أميين، لا يحسنون الكتابة والحساب.

ج/ عودة عمر رضي الله عنه عن طريقته في توزيع المال:فقد ذكر أبو يوسف «أنه لما رأى – عمر بن الخطاب – أن المال قد كثر قال: لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل لألحقن آخر الناس بأولهم حتى يكونوا في العطاء سواء» أي أراد أن يعود لسياسة أبي بكر، فتوفي قبل ذلك.

–تأميم الأراضي: حيث أمَّم عمر رضي الله عنه (**بلغة العصر**) أرضاً لصالح المسلمين، وهي المعروفة عند الفقهاء «**بأرض الحمى**» وهي أرض منع فيها التملك والاستعمال الخاص وخصصت لرعي مواشي المسلمين وخيول الحرب ودواب الصدقة.

---

[15] الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس بن عبدالله ، الوزراء والكتاب، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1، 1357هـ-1938م، ص191.

– وضع عمر رضي الله عنه قواعد مالية تحول دون الشطط وتسد القصور الذي قد يؤدي إليه الجمود، فكان إنشاء بيت المال وتدوين الدواوين وفرض العطاء ووضع التنظيم الإداري والفني لذلك، حتى قيل إنه أول من وضع الموازنة العامة في الدولة الإسلامية، وأتبع ذلك بنظام دقيق للرقابة والتقييم، فحافظ على الأموال العامة وضبط المصروفات وطبق فكره المالي الذي يقضي بأن المال لا يؤخذ إلا من حِله ولا يوضع إلا في حقه وما أحد إلا وله في هذا المال حق، وما أحد أحق به من أحد[16].

د/الميزات التي تميزت بها فترة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه:

– أصبح للمسلمين جيش ثابت، بعد أن كان الناس يُدعوْن للجهاد حتى إذا انتهى الجهاد عادوا إلى أعمالهم وذويهم ولهم نصيب من الغنائم.

– أصبح للدولة المترامية الأطراف موظفون يقومون بأعمال ثابتة ويأخذون عليها أجوراً ورواتب.

– أصبح هناك خَراج؛ وهو إيراد ثابت يرد إلى بيت المال فيحفظ ليصرف منه على مر الشهور.

– دخلت تحت سلطان المسلمين دول وممالك كبيرة مما يستتبع قيام الدولة بخدمات وأعمال تستلزم إنفاقاً.

هـ/ اجتهاد عمر رضي الله عنه بعدم تقسيم الأرضيين:

–بعدم تقسيم الأراضي : وذلك بغرض تأمين مورد مالي ضخم، من مصدرين الخراج من غلة الأرض والجزية ممن استغلوا الأرض اقتصادياً.

– الناحية الإدارية والتنظيمية: فقد سوى بين المسلمين الحاضرين والمقبلين في مستقبل الأيام ورتب عمل ونظام جديد لم يسبق إليه، فضلاً عن توسيع أملاك الدولة.

***ودليل عمر في هذا الاجتهاد:** بقوله تعالى (ما أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ. لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ. وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيم) (**الحشر:آية 7–10**).

---

[16] بركات والكفراوي، الاقتصاد المالي الإسلامي، ص117–118.

والمتأمل في هذه الآيات يجد أنها جمعت في فحواها بين ما أفاء الله على رسوله خاصة، وما أفاء الله من القرى كلها عامة، وإلى ما خص الله به المهاجرين ثم الأنصار، وإلى ما قسمه الله سبحانه وتعالى لمن جاء بعدهم من عامة المسلمين.

لذلك تجد عمر رضي الله عنه يقول مستنبطاً مدللاً على اجتهاده فيما ذهب إليه: «قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفيء، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء، ولئن بقيت ليبلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ودمه في وجهه».

–ورأيُ عمر جاء في قوله: «وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها، وأضع عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئاً للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم»وجعلها وقفا على عامة المسلمين.

قال أبو يوسف[17]: والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع عن قسمة الأرضين بين من افتتحها، عندما عرّفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً من الله، كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس في الأُعطيات والأرزاق لم تُشحن الثغور، ولم تقوَ الجيوش على المسير في الجهاد، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خَلَت من المقاتلة والمرتزقة والله أعلم بالخير حيث كان.

ومما تقدم يتبين تطور الفكر المالي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد حقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، فإذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة كانت الأخيرة هي الأولى بالرعاية، كما يسجل له الإبداع في اقتراح الحلول لمشكلات مستجدة غير مسبوقة في بيئة الصحابة وغير مخالفة لشرع الله، وقد كان تميزه ليس في الفنيات الإدارية فقط بل وفي المالية أيضاً، ويشهد لميزان قواعد الترجيح في الفكر المالي قوله[18]«..ألا وأني ما وجدت صلاح ما ولاني الله إلا بثلاث: أن يؤخذ بحق، وأن يعطى في حق، وأن يمنع من باطل، ألا وأني في مالكم كولي اليتيم إن استغنيت استعففت وإن افتقرت أكلت بالمعروف».

3/ الأوضاع الاقتصادية في عهد عثمان بن عفان.

وقد بدأت السياسة المالية لعثمان من مسلمة رئيسية هي تقوى الله ، والاقتداء بالسياسة المالية زمن الخليفة عمر رضي الله عنه.

---

[17]–أبو يوسف، الخراج، ص24.

[18]الماوردي، الأحكام السلطانية، ص222.

– فقد كان شديداً حازماً عفيفاً عن المال هو وأسرته ، وانعكس ذلك بجلاء على سياسته المالية وعلى ولاته في الأمصار ، ورغم ذلك فقد بدأت الفروق تتسع بين الأغنياء والفقراء فقال : (**لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء**)[19] .

– وقال أيضاً : (**والله لئن بقيت إلى قابل لألحقن آخر الناس بأولهم ولجعلتهم بياناً واحداً**) حيث سياسته اتسمت بالرشاد ، وتنوع الإيرادات والإضافة إليها كما هو الحال في أمر خراج السواد و عشور التجارة

–أما السياسة المالية في عهده فيمكن تبينها من تحليل بعض خطبه وكتبه في هذا الشأن ، وبالنظر إلى جانبي الموازنة العامة من إيرادات ونفقات مع أخذ الاعتبار أن تلك السياسة قامت على الحق والعدل والأمانة ، نابعة من الإسلام مسترشدة بسياسة سلفه في تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ملتزمة بعدم إيثار ذوي القربى أو الولاة بالأموال العامة ، ممولة جند الإسلام لفتح الأمصار والذود عنها ونشر العقيدة الإسلامية ، كل ذلك في إطار الشورى التي يستند عليها النظام المالي في الإسلام .

– وبالنظر إلى بعض خطبه وكتبه لعماله يتضح الإطار العام لتلك السياسة المالية:

– **يقول رضي الله عنه عندما بويع** : (إنكم في دار قلعة (ارتحال) وفي بقية أعمار ، فبادروا آجالكم بخير ما تقدرون عليه ؛ فلقد أتيتم ، أصبحتم أو أمسيتم ؛ ألا وإن الدنيا قد طويت على الغرور ، فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور . اعتبروا بمن مضى ، ثم جدوا ولا تغفلوا . فإنه لا يُغفل عنكم ...)[20].

– وكتب إلى عمال الخراج فقال : (أما بعد ، فإن الله خلق الخلق بالحق ، فلا يقبل إلا الحق ، خذوا الحق ، وأعطوا الحق به . والأمانة الأمانة ؛ قوموا عليها ، ولا تكونوا أول من يسلبها ، فتكونوا شركاء من بعدكم إلى ما اكتسيتم ، والوفاء الوفاء ، لا تظلموا اليتيم والمعاهد فإن الله خصم لمن ظلمهم) .

– بالنظر إلى تلك الخطب و الكتب وتحليل محتوياتها نستطيع أن نحدد الإطار العام للسياسة المالية لأمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه والمتمثلة في:

– احتوت على معالم هامة ومبادئ رئيسية ، وهي كون الولاة رعاة لدين الله ونشره ، لا جباة للمال ، لأن الله تعالى إنما بعث محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم هادياً لا جابياً .

– إقامة العدل بين المسلمين في المسائل المالية بإعطائهم مالهم وأخذ ما عليهم من حقوق والتزامات مالية وكذا الحال بالنسبة للذميين .

---

[19] أبو يوسف ، الخراج ، ص 67.

[20] الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، جـ4 ، ص 243

– أخذ الأموال العامة في الحق وإعطائها في الحق .

– التمسك بالأمانة والعفة والوفاء عند التعامل مع المال العام أخذاً وعطاءً .

– عدم ظلم اليتيم والمعاهد في الأمور المالية .

–أما الإجراءات الفنية للسياسة المالية في عهد أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه فيمكن تبيينها وفق ما يلي[21] :

السياسة المالية في عهده رضي الله عنه: تحصل إيراداتها من زكاة وخراج وجزية وخمس غنائم و عشور تجارة

– تصرف على مستحقيها بالنسبة للزكاة وفي إدارة الدولة وتحقيق مصالحها العامة.

– ساهمت في نشر العقيدة الإسلامية وأجرت الأرزاق على الجنود ووفرت السلاح و الكراع وأنشئت أول أسطول بحري في الإسلام .

– فضلاً عن توسعة وصيانة ، وتعمير بيوت الله ، خاصة المسجد النبوي ، والمسجد الحرام ، فحققت رسالة الإسلام في إقامة أركانه ، من صلاة ، وحج ، وحِلق قرآن ، وذكر وعلم ، وتفقه في أمور الدين.

– **أما سياسته تجاه أموال بيت المال** ، فقد نهج أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه نهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التفضيل بناء على السابقة في الدين .

كما يذكر أبو يعلى فيقول : (أبو بكر قسم بالسوية ولم يفضل فلما كان عمر فضل ، فلما كان عثمان ، مضى ست سنين على الأمر ثم فضل قوماً)[22] .

– سياسة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه في العطاء تتفق مع الخطوط والأسس العامة لسياسة سلفه عمر بن الخطاب رضي الله عنه والمتمثلة في: (وفي رعاية أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وإطعام المحتاجين ولعله اجتهد في زيادة العطاء للولاة والأطفال لتوفير الرخاء لعامة المسلمين)

فالزيادة لا تأتي إلا بناء على توفر الأموال والفضل وذلك من ضمن أهم الأهداف المركزية والمحورية للنظام الاقتصادي الإسلامي وهو تحقيق العزة والكرامة والتوازن الاجتماعي للمسلمين .

تحقق في عهد أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه مبدأ هام تقوم عليه المالية العامة في العصر الحديث ألا وهو التوازن المالي.

و تأثرت المالية العامة عموماً في عهده رضي الله عنه بمقومات شخصيته من صحبته للرسول صلى الله عليه وسلم وتقوى وخشية لله عز وجل .

---

[21] قطب إبراهيم محمد ، السياسة المالية لعثمان ،مرجع سبق ذكره، ص200.

[22] أبو يعلى الفرا ، الأحكام السلطانية ، دار الوطن : الرياض ، بدون رقم أو تاريخ ، ص240.

كما تأثرت سياسته المالية بحيائه ولينه وكبر سنه فطبقها بطريقة تقليدية ، فلم يصدر قرارات مالية صارمة لأنه نشأ في الثراء وتعود على السخاء .

و/نورد هنا تصوراً للميزانية العامة في عهد عثمان رضي الله عنه:

-جانب الإيرادات :

إيرادات الزكاة .

إيرادات خمس الغنائم.

إيرادات الخراج .

إيرادات الجزية .

إيرادات العشر .

إيرادات عارضة (مال من لا وارث له و الضوائع) .

-جانب النفقات:

نفقات العاملين بالدولة (رواتب الخليفة والولاة والقضاة والجند . الخ)

نفقات جارية (إعانات الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل).

نفقات المصالح العامة (المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة لبناء المساجد وغيرها من المشاريع للصالح العام).

- السياسة التمويلية :

اعتمدت في عهد أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه بصفة أساسية في التمويل على ما تتيحه معطيات النظام المالي الإسلامي ، ولم يثبت أو تذكر كتب التاريخ ، أنها كانت مدينة أو لديها عجوز مزمنة فيما يمكن تسميته بالموازنة العامة ، كيف ينطبق ذلك وهي دولة بسطت عدلها ورحمتها ونورها على كثير من بلاد العالم ، فاتسمت عمليه التنمية الاقتصادية بالشمول والتوازن بما تعنيه هذه المصطلحات من معاني تنموية وتخطيطية .

- هناك اهتمام بالحسبة: ، ومنع الاحتكار ، ومراقبة التعامل في الأسواق يعادل أهمية ما سبق ذكره ، فقد كان عثمان رضي الله عنه يتفقد أحوال المسلمين بنفسه ، ويشرف على الأسواق وما يتم فيها من

معاملات مختلفة ، وقد عين الحارث بن الحكم أحد ولاته لاستشراف الأسواق وما يجري بها من معاملات [23].

على أن هناك بعض الإجراءات التي أثرت على سياسة عثمان الاقتصادية نبين أهمها فيما يلي :

– تساهله في الهبات والأعطيات ، ومرد ذلك إلى كرمه وجوده وسخائه رضي الله عنه.

2– لينه مع قريش عامة فقد أباح لهم السياحة والجولان في الأرض وقد اتخذوا في السنة الأولى من خلافته أموالاً في الأمصار وانقطعوا لها ، وظلوا على ذلك سبع سنين كانت كفيلة بتراكم ثرواتهم وظهور الترف وعواقبه .

3– تولية عثمان لأقاربه من بني أمية وإسناد الأمر إليهم ومشاركته في إدارة دفة الدولة الإسلامية المترامية الأطراف ولكن ربما كان ذلك لظروف موضعية استدعتها طبيعة الأحداث وظروف المرحلة أدت إلى تقريب عثمان لبني أمية منها [24].

4/ الأوضاع الاقتصادية في عهد علي رضي الله عنه (35 هـ – 40 هـ)

ا/ وظائف الدولة عند على بن أبي طالب:

للدولة في نظر علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وظائف متنوعة منها:

أشار الإمام علي رضي الله عنه في هذه الرسالة إلى وظائف الدولة الإسلامية المتعددة نذكر منها :

–يقول علي رضي ابن أبي طالب رضي الله عنه"آمرك بتقوى الله وإيثار طاعته وإتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد بإتباعها ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعتها وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ولسانه ويده"[25].

– ويشير عليه في موضوع آخر بأن من وظائفها"جباية خراجها(يعني مصر) وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها"[26].

ومن هذه الرسائل يمكننا استخلاص وظائف الدولة الإسلامية عند الإمام علي رضي الله عنه

–تطبيق شرع الله في الأرض ومعاقبة المخالفين والممتنعين حيث أمر عماله بتقوى الله وإتباع و تطبيق ما أمر به سبحانه في كتابه،كما أمره أن ينصر الله سبحانه وتعالى بيده وقلبه ولسانه،وذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقا لدرجاته المعروفة في الشرع الإسلامي وهذا ما يشير إليه العلماء بحراسة الدين.

---

[23]– أحمد إبراهيم الدريويش ، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع : الرياض ، الطبعة الأولى ، 1409هـ ، ص 416 .

[24] الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، جـ4 ، ص361 ، مرجع سابق .

[25]الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد،منهج البلاغة شرح وتطبيق محمد عبده،مطبعة عيسى البابي الحلبي،مصر.ص83.

[26]المرجع نفسه ،ص83.

-توفير الأمن الداخلي فالجند في نظره رضي الله عنه هم حصون الرعية،بهم يعز الدين وتقام الشعائر وبواسطتهم يأمن الناس على أنفسهم وأعراضهم و أموالهم.

- توفير الأمن الخارجي فمن مهام الدولة الإسلامية في نظر هذا النظر الخليفة الراشد رضي الله عنه.

- جباية الإيرادات والقيام بالنفقات العامة وضوابط معينة.

-تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك باستصلاح الناس وعمارة البلاد في نظرة رضي الله عنه.

ب/ إيرادات ونفقات الدولة في نظر الإمام علي رضي الله عنه

-الإيرادات:

تتحدد إيرادات والنفقات عند الإمام علي رضي الله عنه من خلال النصوص التالية[27]:

-هذا ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر"...**وجباية خراجها**"

-و اعلم يا مالك" أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة"

-وفي موضع لآخر يأمره بأن يستوصي بالفقراء وذوي الحاجة وذلك بأن يجعل لهم قسما من بيت المال وقسما من غلاة صوافي الإسلام.

-وفي موضع آخر يشير عليه بتخفيف الخراج لأنه "ربما حدث من الأمور ما إذا عولت فيه عليهم من بعد احتملوه طيبة أنفسهم".

*ومن لنصوص السابقة نستخلص:

-الإيرادات الدورية في عصره رضي الله عنه تتكون من:

-الخراج:هو من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة الإسلامية في عصره حيث كان يفضه بوصفه وظيفة على إجارة الأرض وكان الخراج المفروض خراج وظيفة لا المقاسمة والذي يشمل لكل المنتجات القطاع الزراعي في عصره حتى الأرض غير المستغلة.

-الجزية: وهي الفريضة المالية المفروضة على أهل الذمة.

-إيرادات أرض الصوافي: وهي معروفة منذ عصر عمر رضي الله عنه وهي شمل الأراضي المملوكة لعموم المسلمين بحكم الفتح الإسلامي نتيجة عدم وجود مالك لها،وسميت بهذا الاسم لأن عمر استصفاها أي جعلها خالصة لبيت المسلمين.

-أشارت الرسالة إلى ضرائب التوظيف بوصفه أحد الموارد غير العادية للدولة الإسلامية في عصره رضي الله عنه،ولعل هذا ما يبدو في مطالبته رضي الله عنه لعماله على مصر بتخفيف الخراج على أهلها مراعيا

[27] نفس المرجع،ص90.

طاقتهم الفردية معللا ذلك بأن هذا دافع لهم للاستجابة وبطيب نفس لما يفرضه عليهم من توظيف مالي آخر عندما تستدعيه الظروف.

-النفقات:

النفقات وتقسيماتها عن علي رضي الله عنه:

الفقات الإدارية:تتمثل في إنفاقها على القضاء والعمال والكتاب وغيرهم وهذا ما نلمسه من قوله رضي الله عنه"ولا قوام لهذين الصنفين(الجنود والخراج) إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتاب".

الإنفاق الدفاعي:وذلك من قوله رضي الله عنه "فالجنود بإذن الله حصون الرعية ولا قوام للجنود إلى ما يخرج لهم الله من خراج".

النفقات التحويلية الاجتماعية: حيث يقول رضي الله عنه في ذلك"ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق ردفهم معونتهم وفي الله لكل سعة...".

الإنفاق الاستثماري على إقامة رأس المال الاجتماعي: مثل السدود والقناطر وذلك لقوله رضي الله عنه"وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ في نظرك في استجلاب الخراج".

النفاق الاستثماري على رأس المال البشري: وذلك برعاية الوسطى ومنع تآكلها يوقل رضي الله عنه"ثم الله الله في الطبق السفلى من الذين لا حيلة لهم والمساكين والمحتاجين ...".

الإنفاق على الرعاية الاجتماعية :ولعل هذا يتضح في قوله رضي الله عنه"وتعهد أهل اليتيم وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة لهم ولا ينصب للمسألة نفسه".

ج/ضوابط الجباية عند علي رضي الله عنه:

-الإيرادات:

- مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في الجباية إذ عن طريقها يمكن تحديد الفرائض والتكاليف المالية ومقاديرها والمستحقين لها ويتضح ذلك في رسائل الإمام علي رضي الله عنه.

-اختيار الأكفاء لها ممن توفر فيهم الأمانة والتقوى الصلاح هذا إلى جانب الخبرة والكفاءة العلمية والإدارية والأخلاقية.

-النفقات:

- يرى أن الشريعة الإسلامية هي الضابط الأساس لمجالات النفقات الدولة الإسلامية، فمن خلالها يمكن تخصيص بعض الإيرادات لإنفاق منها على أوجه معينة ومحددة.

– ترشيد الإنفاق الحكومي وذلك بالبعد عن التبذير في الإنفاق المحقق لرغبات الحاكم لا رغبات المجتمع وأهدافه وذلك بقوله رضي الله عنه" وأمره أن يكسر نفسه عن الشهوات ويزعها عند الجمحات ..فأملك هواك وشح بنفسك عما لا يحل لك".

– كما أشار إلى ضوابط الإنفاق العام الإداري وذلك بأن ينتهج ولي الأمر السياسة التي يعتدل فيها خلق والعطاء والمنع وذلك بقوله رضي الله عنه"وأفسح له في البذل ما يزيل علته".

– كما تكلم ايضا الإمام علي رضي الله عنه في رسالته عن الرقابة على العمال"ثم تفقد أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما..".

د/ تنظيم السوق عند الإمام علي رضي الله عنه.

–موقف الإمام علي رضي الله عنه من الاحتكار:

جاء في رسالته من تحريمه للإحتكار ومنعه في الأسواق وذلك بما يترتب عليه من أضرار اقتصادية من غلاء الأسعار حيث يقول رضي الله عنه فأمنع من الاحتكار فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه "فمن قارب حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقب في غير إسراف".

–السعر العادل عند على رضي الله عنه:

إن الإمام علي رضي الله عنه قد سبق في الفكرة السعر العادل،وتستند هذه الفكرة إلى أن تحديد سعر السلعة ينبغي أن يتم في ضوء ظروف العرض والطلب ويقول في ذلك " وليكن بيع سمحا..وبموازين عدل و أسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع..".

–مراقبة الموازين عند علي رضي الله عنه:

جاءت تعاليم علي رضي الله عنه بمراعاة العدل وعدم الظلم في الموازين وما ذلك إلا إدراكا من للآثار الاقتصادية المترتب عنها من عدم الثقة بين الأفراد.

هـ/ الدومين العام وتحديد طبيعته عند الإمام علي رضي الله عنه:

–تحديد طبيعة الدومين العام عند الإمام علي رضي الله عنه :

حيث حث عماله بمصر بعدم الاستئثار بالأموال المملوكة لعموم الناس ملكية عامة وذلك لتساويهم في الانتفاع بها.

ونلمس ذلك في قوله رضي الله عنه "وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة".

5/ عمر بن عبد العزيز ومنهجه رضي الله عنه في الإصلاح الاقتصادي

يجمع اهل العلم و المتخصون في دراسة التاريخ الاسلتامي على الحاق خلافة عمر بن عبد العزيز الاموي باتلخلافة الراشدة و ذلك بما تميزيت فترة خلافته بالعدل و الاحسان في تسيير شؤون الخلافة الاسلاميو.

لما تسلم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه سلطات الخلافة، شرع في الإصلاح الاقتصادي الشامل ويظهر ذلك من خلال استقراء خطابه العام للمجتمع، أو الخاص للولاة وعمال الدواوين، فقد قرر بعض المبادئ التي استند إليها في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الثروة بشكل عادل وشامل، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، لتحقيق الرفاهة الاجتماعي.

أ/ المبادئ التي استند إليها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في الإصلاح الاقتصادي:

اعتمد رضي الله عنه المبادئ الإسلامية للإصلاح، وعمقها في عناصر التصحيح الاقتصادي وحمل المجتمع عليها بشتى الوسائل، ولم يتهاون فيها، لأن كل عمل لا بد له من مبادئ عامة ينطلق منها في البناء أو التصويب، فلذا كان عمر يتحري هذه المبادئ، ويبحث عنها لرسم سياسة النهج الإصلاحي بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأهم هذه المبادئ هي:

–العدل: عامل مهم في تحقيق الاستقرار الكامل في العملية الاقتصادية أو النهج الإصلاحي.

–رفع الظلم: لأن عواقبه وخيمة ويثبط الهمم ويقعد المجتمع عن المشاركة الإيجابية في المحافظة على المكتسبات أو الاندماج في البناء الشامل، ويؤثر على الشعور بالانتماء إلى المجتمع.

–الاستفادة من التجارب السابقة والخبرات: لأن التطبيقات السابقة والناجحة، محطات إيجابية في عرض التاريخ إذا ما استدعاها المرء واستعملها حسب منهج إيجابي يحاكي به لغة العصر.

–محاربة الرشوة وإغلاق مداخلها باسم الهدية: قال: عمرو بن مهاجر اشتهى عمر بن عبدالعزيز تفاحاً، فأهدى له رجل من أهل بيته تفاحاً، فقال: ما أطيب ريحه وأحسنه ارفعه يا غلام للذي أتى به، وأقرئ فلاناً السلام، وقل له إن هديتك وقعت عندنا بحيث نحب، فقلت يا أمير المؤمنين ابن عمك ورجل من أهل بيتك، وقد بلغك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل الهدية فقال ويحك إن الهدية كانت للنبي صلى الله عليه وسلم هدية وهي لنا اليوم رشوة[28].

- **المحافظة على الأمن السياسي والاجتماعي:** لأن الأمن الاقتصادي مرتبط بهما ويساهمان في تشكيل المناخ المناسب لاستقرار الأوضاع الاقتصادية، فقال: "قرة عين الملوك في استفاضة الأمن في البلاد، وظهور مودة الرعية لهم وحسن ثنائهم عليهم[29].

---

[28]أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852ه)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.

[29]د. أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، 1986م، ط1.

ب/ أهداف عمر بن عبد العزيز من الإصلاح الاقتصادي:

–السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية مطلب مهم في حياة المجتمعات، لأن الهدف من النشاط الإنتاجي هو إشباع حاجات الإنسان بمختلف مستوياتها من ضروريات وشبه ضروريات وكماليات في حدود المباح مما أحل الله في شريعة الإسلام.

– **إعادة توزيع الثروة بشكل عادل والحد من التفاوت الطبقي:** وعمل رضي الله عنه على تفعيل هذا المبدأ وتحقيق هذا الهدف، فتبنى – ومن اللحظات الأولى– إعادة توزيع الثروة، بحيث تشمل جميع طبقات المجتمع، حيث قال: "ليس لأحد من الأمة إلا وأنا أريد أن أوصل إليه حقه غير كاتب إلى فيه ولا طالبه مني[30].

– **دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والسعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي:** التنمية هي عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي، تفوق معدلات النمو السكاني.

هدف عمر بن عبد العزيز إلى أخذ المجتمع بمجالات التنمية الشاملة، والوصول إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، ويظهر ذلك من نقده للسياسة الاقتصادية السابقة والتي أهملت التنمية ونتج عنها المشكلة الاقتصادية التي عاشتها المجتمعات،فقال:" سلام عليك أما بعد فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام وسنن خبيثة سنتها عليهم عمال السوء، وإن أقوم الدين العدل والإحسان".

ج/ منهج عمر بن عبد العزيز في تصحيح الوضع المالي

كانت منهجية عمر تصحيح الوضع القائم، بعدة وسائل تعمل على وقف الهدر المالي، وتصحيح توزيع الدخل على جميع أفراد المجتمع، وقد عمل لتحقيق هذا الأمر من الأيام الأولى لتوليه الخلافة، وذلك من خلال الأعمال والتصورات الآتية:

–حرر الموازنة العامة من الأعباء الراتبة والروتينية:

فكانت هناك بعض الاستحقاقات الراتبة واليومية أو المرحلية لبعض الأفراد، والتي تسبب الهدر المالي في بناء رأس مال بيت مال المسلمين، لأنها أصبحت مكسباً شخصياً وثابتاً، بغض النظر عن مستوى الوفر المالي أو العبء السالب لبيت المال فلذا رأى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه حتمية وقف هذا الهدر الاقتصادي فعمد إلى الإصلاحات الآتية:

– مراجعة الاستحقاقات المالية لذوى الامتيازات الخاصة ووقفها.

---

[30]أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت 235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ، ط1، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

- ترشيد نفقات قطاع الخدمات، لأنه يترتب على قطاع الخدمات الكثير من الالتزامات المالية، خارج دائرة المساهمة في بناء الوفر الاقتصادي ومن بي أقواله التي تدل على ترشيد النفقات قال: "ابعث بها إلى أمصار الشام يبيعونها فيمن يريد واجعل أثمانها في مال الله تكفيني بغلتي هذه الشهباء"[31].
- مصادرة الأموال التي حصل عليها بعض الأفراد بغير وجه حق وإعادتها إلى بيت مال المسلمين، كانت هذه الأموال من الأعطيات التي كان يقدمها الخلفاء لهم دون العامة،حيث قال " اختاري، إما أن تردي حليك إلى بيت المال، وإما أن تأذني لي في فراقك، فإني أكره أن أكون أنا وأنت وهو في بيت واحد".
- ضبط النفقات الخاصة، لم يسرف عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في النفقات الخاصة به ولم يستغل الوظيفة باستخدام الأموال العامة، والتي إن استفاد منها هو كشخص حيث **"أمر عمر غلامه أن يسخن له ماء فانطلق فسخن قمقما في مطبخ العامة فأمر عمر أن يأخذ بدرهم حطبا يضعه في المطبخ"**

–وضع تصوراً عاماً للمشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الإسلام، بوجود الفقر ومن مظاهره البطالة والتضخم وافتقار العدالة في توزيع موارد الإنتاج المتوفرة في المجتمعات،فصور حجم المشكلة الاقتصادية، من خلال حديثه لفاطمة زوجته، لما دخلت عليه وهو في مصلاه تسيل دموعه على لحيته، فقالت: يا أمير المؤمنين ألشيء حدث؟ قال: يا فاطمة أني تقلدت من أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم أسودها وأحمرها، فتفكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع، والعاري المجهود،

والمظلوم المقهور، والغريب الأسير، والشيخ الكبير، وذي العيال الكثير، والمال القليل، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد، فعلمت أن ربي سائلي عنهم يوم القيامة، فخشيت أن لا تثبت لي حجة فبكيت.

بذلك صحح الأخطاء الماضية، والتي تعد عائقاً للإصلاح الاقتصادي، ولا يستقيم مع وجودها الإصلاح، وبعد ذلك وظف الآثار المترتبة على تلك الأخطاء بما يتوافق مع منهجه الإصلاحي بمنتهى العدل والإحسان، فكانت معالجة وجدت قبولاً اجتماعياً، ومحاولات التفلت التي قام بها أقرباؤه لم تلقى قبولاً من المجتمع.

هـ/ منهج عمر بن عبد العزيز في التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية في الإسلام لها هدف أساسي، وهو تحقيق التوازن بين مصلحة الجماعة والفرد، بقصد تحقيق السعادة للإنسان في الدنيا والآخر، وتمكينه من أداء الهدف الذي خلق من أجله، قال تعالى:(وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ) (56: الذاريات).

---

[31]–مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبح (ت 179هـ)، موطأ الإمام مالك، دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

-الجد والمثابرة والابتكار الإداري في رسم السياسة الاقتصادية ومتابعة تنفيذها:

- تنمية القيادات الإدارية، لأنهم العنصر الفعال في عجلة التنمية، ومراحل التطوير، وتنميتهم ضرورة ملحة لضمان نجاح العمل، ورفع كفاءته الإنتاجية ونلتمس ذلك في قوله من خلال الرسالة التي بعثها إلى عبد الحميد عبد الرحمان والي على الكوفة حيث قال"وأمرتك ألا تطرق عليهم أرضهم وألا تحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب ولا تأخذ من الخراب إلا ما يطيق ولا من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض".

- التقسيم الإداري للأموال حسب الموارد، بنظام محاسبي يسهل عملية ضبط المقبوضات والنفقات، فجعل كل مورد مستقلاً عن الآخر،قال إسحاق بن يحي بن طلحة: دخلت على عمر بن عبدالعزيز وقد استخلف، فوجدته قد جعل بيت مال الغنائم على حدة، وبيت مال الخراج على حدة، وبيت مال الخمس على حدة".

- تنظيم الخطط المالية السنوية، وبيان الموقف المالي لكل عام (الموازنة العامة): من خلال النظر في مراسلات عمر لولاته نجده أشار إلى التخطيط المالي، والمتابعة الحقيقية لحركة الأموال في الدولة، وإقرار ما كان منها منسجماً مع أهداف التنمية.

-تفعيل النظام الضريبي والمناسب لجميع عناصر التنمية:

-ومنها ما كتبه ميمون إلى عمر بن عبدالعزيز في مسلم زارع ذميا فكتب إليه عمر " أن خذ من المسلم ما عليه من الحق في نصيبه، وخذ من النصراني ما علي.

-تحديد نسبتها: كتب إلى عماله "أن يأخذوا مما يمر به المسلم من التجارات من كل عشرين ديناراً نصف دينار ومما يمر به الذمي يؤخذ منه من كل عشرين دينار، ديناراً ثم لا يؤخذ منه إلا بعد حول".

- بناء المشروعات التنموية المستمرة بالعطاء، وتسهيل مهمة المستثمرين وتقديم القروض لهم، لضمان استمرار هذه المشروعات، وقد أمر عماله بذلك، عندما بقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إلى عبد الحميد واليه على العراق "أن أنظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين".

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين في العصور الوسطى التي تلت الخلافة

عرف تاريخ الاقتصاد الإسلامي الكثير من المفكرين الذين قدموا للحضارة الإنسانية العديد من المؤلفات والدراسات القيمة في المجال الاقتصادي خاصة في العصور الوسطى، وكانت أفكارهم أساسا للدراسات

الاقتصادية الحديثة .فقد تميزت العصور الوسطى بكونها توصف بعصور الظلام والتخلف الفكري في أوربا، أما عند المسلمين فهي تمثل مرحلة النور والازدهار الفكري في شتى المجالات، ولا سيما المجال الاقتصادي.

حيث عرفت هذه الفترة استقرار أحوال المسلمين بعد عهد الفتوحات الإسلامية، واتساع رقعة البلاد الخاضعة للحكم الإسلامي(الشام، العراق، فارس، مصر، الأندلس) فحمل المسلمون لواء العلم والحضارة وشاع جو الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل وربط النشاط الاقتصادي بالقيم الدينية، فعرفت الدولة الإسلامية ازدهارا في كل من التجارة والزراعة والصناعة، وتوسعا لنشاطها وتطورا في أساليبها، وتنوعا في منتجاتها، فنما التبادل التجاري، وتناقلت الصناعات عبر دول البحر المتوسط وأرسى المسلمون قواعد في الملاحة البحرية، وتمنعت العملات الإسلامية بالقبول في سائر الدول

الفكر الاقتصادي الإسلامي ما بعد الخلافة الراشدة ة أهم رواده

القرن الثاني الهجري[1]:

أ/أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري:

ولد في الكوفة سنة 113 هـ وتوفي ببغداد سنة 182 هـ، أسهم في بناء مذهب الحنفية، تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء العباسيين(المهدي، الهادي، هارون الرشيد)وهو أول من نقب قاضي القضاة.

ألف كتاب" الخراج "بطلب من هارون الرشيد، ويصنف هذا الكتاب ضمن كتب النظام المالي الإسلامي.

وقد تعرض فيه لثلاث موضوعات:

الإيرادات :ذكر نوعين من الإيرادات:

- الإيرادات المندرجة في الكتب الفقهية(الزكاة، الخراج، العشور)...
- إيرادات الدولة من ممتلكاتها(الأرض)...وتحدث عن العشور(الضرائب الجمركية)التي نص عليها عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

النفقات :نفقات الدولة فقد أشار أبو يوسف إلى ربط إيراد مالي معين بإنفاق معين(تخصيص الإيرادات)مثل الزكاة التي تصرف لمصاريفها الثمانية المحددة بالقران الكريم والغنيمة والفيء لمصارفها الخمسة.

واهتم أبو يوسف أيضا بالإنفاق العام الاستثماري، حيث أكد ضرورة قيام الدولة بتعبيد الطرق، وإقامة السدود...

أخلاقيات النظام المالي:ربط أبو يوسف بوضوح بين الأخلاق والنظام المالي فذكر أن مصدر المال ومورده وإنفاقه ينبغي أن يكون طيبا، وضرورة تولي حمل الأمانة والعدل والدين أمر جباية الأموال، والتركيز على العدل بين أفراد الرعية عند إنفاق المال.

ب/محمد بن الحسن الشيباني

ولد بالعراق سنة 132 (هـ 750 –م)وتوفي سنة 189 (هـ 804 –م)ولد بالعراق من المجتهدين في مذهب الحنفية، أخذ العلم عن كبار علماء الكوفة والشام وتتلمذ على يد الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، وله الكثير من الكتب من بينها كتاب " الاكتساب في الرزق المستطاب "والذي يعد أول كتاب في

[1] صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي، دار اليمامة، الطبعة الأولى، بيروت،. 2006

الاقتصاد الإسلامي، وقد عد من خلاله رائد علم الاقتصاد الإسلامي، ويصنف هذا الكتاب ضمن كتب النظرية الاقتصادية فقد تناول فيه موضوعات اقتصادية عدة منها:

-الرشد الاقتصادي للمستهلك والمنتج

-الإنتاج وعوامله

-العمل وأنواعه وتقسيماته

-الحاجات الاقتصادية

-فروع النشاط الاقتصادي.

-الإنتاج وعناصره:

عرف محمد بن الحسن الكسب بأنه(تحصيل المال بما يصح من الأسباب)، وتحصيل المال قد يكون بالإنتاج أو بغيره، ولما كان محمد بن الحسن قد نص على ضرورة تحصيل المال بالطرق المشروعة، فإن هذا يعني النص على تحصيل المال في الإنتاج بالوسائل المشروعة أيضا، لذلك فإن الإنتاج في النظام الإسلامي لا يعد مشروعا ما لم تكن وسائله وطرقه مشروعة أيضا.

وتحدث الإمام محمد أيضا عن عناصر الإنتاج المتمثلة بالملل والعمل والموارد...، فجعل تحصيل ما يحتاج إليه الإنسان من المال ضروريا، وربط بين المال والعبادات، وجعله عاملا مهما لفعل الطاعات وأداء الفرائض بقوله (ولا يتوصل إلى أداء الصلاة إلا بالطهارة، ولابد لذلك من كوز يستقي به الماء، أو دلو ينزح به الماء من البئر، وكذا لا يتوصل إلى أداء الصلاة إلا بستر العورة، وإنما ذلك يكون بثوب .. ومالا يتأتى إقامة الفرض إلا به يكون فرض في نفسه)فالكوز والدلو والثياب هي أموال وآلات الإنتاج.

وتحدث محمد بن حسن أيضا عن عنصر العمل، وبين أهميته، وضرورة التخصص فيه، حينما ذكر حاجة كل إنسان إلى الآخرين فالزارع يحتاج إلى عمل النساج ليحصل على اللباس، والنساج يحتاج إلى عمل الزارع ليحصل على الطعام.

وبين محمد ابن الحسن حكم الكسب ومراتبه بقوله(:الكسب على مراتب، فمقدار ما لابد لكل أحد منه، يعني ما يقيم به صلبه يفترض على كل واحد اكتسابه عينا، لأنه لا يتوصل إلى إقامة الفرائض إلا به، وما يتوصل به إلى إقامة الفرائض يكون فرض فإن لم يكسب زيادة على ذلك فهو في سعة من ذلك .لقوله "مّن أصبح آمنا في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا .. "هذا ان لم يكن له دين فإن كان له دين فالاكتساب بقدر ما يقضي به دينه فرض عليه، لأن قضاء الدين يستحق عليه عينا .. وكذا إن كان له عيال من زوجة وأولاد فإنه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهم عينا، لأن الإنفاق على زوجته مستحق عليه ...وبعد ذلك إن شاء اكتسب المال وإن شاء أبى.

– فروع النشاط الاقتصادي

سمى محمد ابن الحسن فروع النشاط الاقتصادي بالمكاسب، وحصرها في أربعة أصناف هي :الزراعة، والتجارة، والصناعة،والإجارة.وذكر حديث رسول الله(ص)إن من الذنوب ذنوبا لا تكفرها الصلاة ولا الحج ولا العمرة، ولكن يكفرها الهم في طلب العيش"

ثم تحدث عن اختلاف علماء الحنفية في أفضلية التجارة والزراعة، فذكر أن بعضهم فضل التجارة لقوله تعالى " :وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله "المزمل . 20 فقدم الله تعالى في الذكر الضرب في الأرض(التجارة)على الجهاد الذي هو سنام الدين.

كما ساق محمد بن الحسن بعض الأحاديث التي تحظ على الزراعة وقال(:فإذا اشتغل بعضهم بالجهاد وبعضهم بالزراعة، فإن عمل الزراعة فيه معاونة للمجاهد، وفي عمل المجاهد دفع عن المزارع.

وقال :إن أكثر الحنفية على أن التجارة أفضل من التجارة لأنها أعم نفعا حيث تنفع الزارع والدواب والطيور والناس.. وتحدث أيضا عن الشروط التي تلزم التاجر من تعلم أحكام التجارة التي يتحرز بها عن الربا والعقود الفاسدة وتعلم أحكام كاة المال ليتمكن من أدائها.

ومن هنا نلاحظ أن الفكر الاقتصادي الإسلامي قد سبق الفكر الأوربي بأكثر من ألف عام حينما أعطى الأهمية الاقتصادية لكل فروع النشاط الاقتصادي، وجعلها منتجة وأباح للأفراد مزاولة هذه المكاسب جميعها.

–الحاجات الاقتصادية والاستهلاك:

تحدث الشيباني عن الحوائج الأصلية للإنسان وجعلها أربعة أشياء :الطعام والشراب اللباس والسكن، وبين أهمية الترشيد في استهلاك تلك الحاجات وإشباعها فقال(:ومن الاسراف أن تضع على المائدة ألوان الطعام فوق ما يحتاج إليه الأكل... وأمر اللباس نظير الأكل)..

وتحدث عن حكم استهلاك تلك الحاجات مفصلا فقال(:الحاصل أن المسألة(الاستهلاك)صارت على أربعة أوجه :ففي مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة هو مثاب غير معاقب، وفي ما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له، وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له فيه مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين، وفيما زاد عن الشبع هو معاتب.)

وهنا يظهر أن الشيباني قد خالف الاقتصاديين الذين يرون أن الحاجات الاقتصادية غير محدودة فهو يرى أن الحاجات الاقتصادية متعددة ولكنها تبقى محدودة ويمكن اشباعها.

–الإنفاق وضوابطه:

تحدث الشيباني عن حكم الإنفاق وأولوياته حسب التالي:

الفرض:الإنفاق على النفس، الزوجة، الأولاد والوالدين الكبيرين المعسرين بشرط أن يكون المنفق م وسرا أو متمكنا من الكسب، وأيضا الإنفاق بقدر سداد الدين كما يفترض على من علم حالة إنسان محتاج عاجز عن الكسب أن يطعمه إذا كان قادرا على إطعامه.

الندب: الإنفاق على ذوي الرحم إن كان المنفق موسرا.

الحرام: الإنفاق على المحرمات.

الإباحة: الإنفاق على المباحات والتوسع فيها دون إسراف.

ضوابط الإنفاق والاستهلاك:

عدم الإسراف

عدم المباهاة والخيلاء

عدم الإنفاق على المحرمات أو استهلاكها.

ارتباط الاقتصاد بالتعاليم الإسلامية والقيم الخلقية.

ترشيد الإنفاق والاستهلاك :بين الشيباني عملية الترشيد بقوله(:وأمر اللباس نظير الأكل .. إن من يلبس نهاية ما يكون من الحسن والجودة على وجه يشار إليه بالأصابع، فإن أحدهما يرجع إلى الإسراف والأخر إلى التقتير وخير الأمور أوسطها)

كما أن الشيباني تحدث عن تقسيم العمل والتخصص فيه، وحاجة الناس إليه، فالفقير يحتاج إلى مال الغني .والغني يحتاج إلى عمل الفقير، والزارع يحتاج إلى عمل النساج ليحصل على اللباس، والنساج يحتاج إلى الزراعة ليحصل على الطعامو هكذا.

ج/أبو عثمان عمر الجاحظ:

ولد في البصرة سنة 150 هـ، وتوفي فيها سنة 255 هـ، اشتهر باللغة والنحو، وتولى عددا من المناصب في عهد الخليفة العباسي المأمون، له مؤلفات في فروع المعرفة المختلفة، من كتبه نجد كتاب" التبصرة بالتجارة " والذي تضمن الأفكار التالية:

- **تقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية:**

وذلك بأن تتخصص كل دولة في انتاج سلعة أو أكثر وتتميز بإنتاجها، وذلك هو الأساس في قيام التجارة الدولية.

تحدث الجاحظ عن أهم السلع التي كانت تدخل في التبادل الدولي في عصره، وذكر أن كل إقليم إسلامي ينتج سلعا

يتخصص فيها، ويزود بها الأقاليم الأخرى، ويستورد من هذه الأقاليم ما تنتجه، وبذلك يكون الجاحظ قد أشار إلى أهمية التكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي.

وتتمثل أهم السلع التي ذكرها الجاحظ في كتابه مصنفة حسب البلدان التي تنتجها في:

- ✓ فارس :الثياب والأدوية، ماء ورد
- ✓ الأهواز :السكر، الحرير
- ✓ جرجان :الفواكه
- ✓ دياوند :الصناعات المعدنية(السهام)
- ✓ الموصل :الستائر، الري، الأسلحة، الثياب
- ✓ اليمن :بعض الحيوانات كالجواميس، الحناء
- ✓ مصر :الثياب، الفواكه، بعض الأحجار الكريمة كالزبرجد
- ✓ سمرقند :الورق
- ✓ أرض العرب :الخيل، الإبل، الأنعام
- ✓ المغرب :بعض أنواع المنسوجات

يلاحظ أن هذه السلع موزعة في كل المدن والأقاليم الإسلامية وأنها متنوعة حيث أنها تشمل المواد المصنعة والسلع المصنعة، وهذا يعني حاجة كل إقليم إلى الأقاليم الأخرى، ومن ثم لابد من التعاون الاقتصادي فيما بينها.

-إسهامات الجاحظ في قانون العرض والطلب وتحديد أثمان خدمات عوامل الإنتاج:

يبدوا أن أول محاولة في التاريخ للتعبير عن قانون العرض والطلب وأثره في تحديد قيمة السلع جاء في الجملة الأولى من كتاب الجاحظ" التبصر في التجارة "حيث قال(:زعم بعض المحصلين من الأوائل أن الموجود من كل شيء رخيص بوجدانه غال بفقدانه إذا مست الحاجة إليه)وهذا يعني أن كثرة العرض

تؤدي إلى اخفاض الثمن، وأن قلة الشيء مع زيادة الطلب عليه تؤدي إلى رفع ثمنه(قانون العرض والطلب.)

ويفرق الجاحظ بين العرض على السلع والعرض على خدمة العمل وأثر ذلك في تحديد الثمن .فقد قال في كتابه(:ما من شيء كثير إلا رخص، ما خلا العقل فإنه كلما كثر غلا.)

قواعد اقتصادية:

ذكر الجاحظ بعض القواعد والقيم الاقتصادية منها قوله:

(إذا لم يرزق أحدكم بأرض فليستبدل بها غيرها)وهذه قاعدة اقتصادية تتعلق بانتقال عنصر العمل، وقال : (لا تشتروا ما ليس لكم به حاجة، فيوشك أن تبيعوا ما لا تستغنون عنه)وهي إشارة إلى قاعدة ترشيد الاستهلاك.)

وقال(الدول تنتقل والأرزاق مقسومة فأجملوا في الطلب وارحموا المساكين، واعطفوا على الضعيف تجازوا وتثابوا.)

د/أبو عبيد القاسم بن سلام:

ولد سنة 154 هـ وتوفي بمكة سنة 224 هـ، كان فقيها وأديبا وعالما بالعربية والحديث والقراءات .قيل إنه كان يقسم الليل فيصلي ثلثه وينام ثلثه ويصنف ثلثه.

صنف أكثر من بضعة وعشرين كتابا في القران والفقه وغريب الحديث والأمثال ومعاني الشعر والقراءات. ومن بين تصنيفاته كتاب" :الأموال "وقد بقي في تصنيفه 40 سنة .وتوسع فيه بعرض ومناقشة وأدلة المسائل التي ذكرها والتي يمكن إجمالها في الأمور التالية:

-العقد المالي لجماعة المسلمين: ويمكن اجمال عناصر هذا العقد في:

- تأسيس السلوك المالي على تقوى الله- عز وجل-
- القرار المالي للجماعة الإسلامية مسؤولية الجميع، فعلى الامام أن يستشير الرعية، وعلى الرعية أن تنصح الإمام ،وقد نقل أبو عبيدة أحاديث وأقوالا وتطبيقات للصحابة تبين أهمية هذه المسؤولية وعظمها.

إيرادات الدولة الإسلامية:تحدث أبو عبيدة عن هذه الإيرادات كالغنيمة والفيء والجزية والخراج ... وذكر أصناف المال التي ينفق الإمام على الرعية،

وبين كيفية إنفاقها مثل :سهم النبي صلى الله عليه وسلم ،وأورد اختلافات العلماء في مسألة دفع الصدقة للأمراء ومسألة زكاة الحلي من الذهب والفضة ورجح فرض الزكاة فيها.

وتحدث عن العشور(الضريبة الجمركية)ورأى أن هذه الضرائب لا تفرض إلا على أهل الحرب...،وفي ذلك إشارة إلى حرية التبادل التجاري بين المسلمين وغيرهم.

-نفقات الدولة الإسلامية:

تحدث أبو عبيدة عن نفقات الدولة الإسلامية، وذكر بعض القواعد الأساسية لهذه النفقات منها:

- كل مورد مالي مرتبط بأوجه إنفاق(مبدأ تخصيص الإيرادات)
- تحديد من له حق مالي مشترك في الإسلام، فقد نقل قول عمر ابن الخطاب– رضي الله عنه(:-ما من أحد من المسلمين إلا له في هذا المال حق أُعطيه أو مَنعه .)وتحدث أيضا عن التسوية بين الناس في العطاء وجعل له حدا أعلى وأدنى.
- تشريعيات التكافل الاجتماعي :فقد ذكر حالات من حق المسلم في المال المشترك منها:
- إعانة الطفولة :حيث يعطى للمولود ويزاد في عطاءه كلما كبر، ويفرض لكل مولود مهما بلغ عددهم في الأسرة.

-الإعانة على الزواج، وإعطاء علاوة للمتزوج.

-إقراض المحتاجين، وسداد ديون من مات ولم يخلف وراءه ما يسد به ديونه.

-إعانة المتعلمين للقرآن.

ارتباط الاقتصاد بالأخلاق: وقد ذكر في ذلك جملة من الأمور منها:

- تولية أهل الأمانة والدين في تحصيل الأموال وجبايتها.
- تولية الأمناء على بيت المال.
- مراقبة ولاة الأمور ومحاسبتهم لأفراد الرعية أو الأمراء إذا ثبت تعديهم على المال العام
- العدل في العطاء بين المسلمين على وفق الحاجة

رابعا: أعلام القرن الثالث إلى السادس هجري[2]

1/أبو بكر بن عمر بن يوسف الكناني:

[2]صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي، دار اليمامة، الطبعة الأولى، بيروت،2006

ولد بقرطبة سنة 213 هـ وتوفي سنة 289 هـ، فقيه مالكي، أندلسي، نشأ بقرطبة، ثم رحل إلى مصر والحجاز، طلبا للعلم، ثم عاد إلى إفريقيا، واستقر بالقيروان، وسمع من علمائها، ثم درس بجامع القيروان. ومن افكاره نجد:

-الحرية الاقتصادية المقيدة:

تعتبر ركن من أركان الاقتصاد الإسلامي والتي تختلف عن الحرية الاقتصادية في الاقتصاديات الأخرى فالنظام الرأسمالي أطلقها والنظام الاشتراكي صادرها، وتبدو إشارة المؤلف لذلك واضحة حينما رأى عدم جواز التسعير، وذكر أدلة ذلك، وعدم جواز التسعير لا يعني تبني فلسفة الحرية الاقتصادية المطلقة كما في النظام الرأسمالي لأن الكناني ذكر بعض القيود أو الضوابط التي تراعي مصلحة الفرد والمجتمع، وأجاز لولي الأمر التدخل في هذه الحرية والحد منها غذا ترتب عليها الضرر فقال " : ولو أن أهل السوق اجتمعوا أن لا يبيعوا إلا بما يريدون مما قد تراضوا عليه مما فيه المضرة على الناس ، وأفسدوا السوق كان إخراجهم من السوق حقا على الوالي ،ويدخل السوق غيرهم " وأكد أيضا تقييد هذه الحرية إذا أضرت بالآخرين في موضع آخر عندما يقول عمن نقص من السعر الذي عليه السوق فإن ولي الأمر يخيره إما أن يبيع كما يبيع أهل السوق ويكون كأحدهم وإما يخرج من السوق.

-دور الدولة الاقتصادي:

من خلال ما ذكره الكناني عن التسعير والاحتكار وحالات تدخل الدولة في السوق الذي ذكرناها آنفا ، والاهتمام بمراقبة السوق والكشف عن الغش والتدليس والعقود الفاسدة فيها وعد ذلك من واجبات ولي الأمر الذي يتدخل لمعاقبة المحتكرين وتأديبهم وإنصاف التجار والعامة كل أولئكم يعطينا تشريع تدخل الدولة الاقتصادي والرقابي في النشاط الاقتصادي عند الحاجة.

2/أبو الحسن الماوردي(364 هـ - هـ 450 هـ)

هو علي بن حبيب الماوردي ، ولد في البصرة سنة 364 هـ ، وتوفي في بغداد سنة 450 هـ ، فقيه شافعي ، ولي القضاء في بلدان عدة ، له مصنفات كثيرة في مختلف فروع العلوم الإسلامية منها : كتاب الحاوي في الفقه الذي يعد موسوعة فقهية ، و"النكت والعيون "في تفسير القرآن و"أدب الدنيا والدين " و "أعلام النبوة " و "الإحكام السلطانية والولايات الدينية. " و من أهم الأفكار الاقتصادية التي تميز بها

-دور الدولة المالي (الإيرادات والنفقات)

إن دور الدولة المالي هو ما يشمله مصطلح المالية العامة ، كأحد فروع علم الاقتصاد ، وفي هذا الفرع تدرس إيرادات الدولة، مثل الضرائب والرسوم وتسمى الإيرادات العامة وتدرس النفقات وتسمى أيضا النفقات العامة وتدرس الموازنة أو الميزانية العامة ،وبناء على هذا التحديد لدور الدولة المالي فإن كتاب

الماوردي يشمل أنواعا معينة من الإيرادات في المالية الإسلامية ، واوجه إنفاقها مثل : الزكاة ، العشور ، الجزية ، الفيء ، الغنيمة والخراج...إلخ.

وتحدث الماوردي عن مسألة(تخصيص الإيراد والإنفاق) حينما ذكر الزكاة ، وأوجه تحصيلها من أموال معينة ، وإنفاقها لأطراف معينة أيضا ، وأعطى ولي الأمر سلطة في تحصيل تلك الأموال وإنفاقها في مصارفها إذا رأى المصلحة في ذلك ، بل يجوز له أن يقاتل من يمتنع من أداء الزكاة ، كما فعل أبو بكر رضي الله عنه. وفرق الماوردي بين مال الزكاة ومال الفيء والغنيمة من حيث مصارفها ، فذكر أن مصارف الزكاة محددة بالنص ، ليس فيها اجتهاد، كالفقراء والمساكين... بينما في مصارف الفيء والغنيمة اجتهاد للإمام.

-دور الدولة الرقابي:

وقد خصص الماوردي لدور الدولة الرقابي والإشرافي بابا كاملا حينما تحدث عن الحسبة التي هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله ، وذكر وظائف المحتسب ، من مراقبة الأسواق ومنع الغش فيها ، ومنع المعاملات المنكرة ، ولهذا الدور الرقابي أهمية اقتصادية تتجلى في ربط الاقتصاد بالأخلاق ، ومتابعة الدولة للقيم الخلقية في سلوك الأفراد في معاملاتهم الاقتصادية.

3/أبو حامد الغزالي:

هو أبو حامد محمد بن محمد الطوسي ، نسبة إلى المحل الذي ولد فيه ،وهي بلدة طوس ، إحدى مدن خراسان ، الغزالي ،نسبة إلى قرية غزالة التي نشأ بها ، أو كما يقال نسبة إلى ممارسة أبيه لحرفة الغزل.

ولد الغزالي سنة 450 هـ في طوس وتوفي سنة 505 هـ ، نشأ يتيما ،درس في إحدى مدارس طوس ، وقرأ على مشايخها ، وسافر غلى بلدان عدة طلبا للعلم ، إلى أن استقر به الحال عند شيخه أبي المعالي الإمام الجويني ،له العديد من الكتب والمصنفات في مختلف المجالات ومن أهم المصنفات التي ظهرت فيها أفكار الغزالي الاقتصادية هي : إحياء علوم الدين ، وميزان العمل ، وشفاء الغليل ، والمستصفى من علم الأصول ، والأربعين في أصول الدين ، والاقتصاد في الاعتقاد.... إلخ.

ومن أهم الأفكار الاقتصادية عند الغزالي نجد :

- ساهم الغزالي مساهمة فعالة في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، وله أفكار عدة في المجال الاقتصادي سبق بها المفكرين الغربيين وأهمها:

-إسهامات الغزالي في بيان أثر الدعاية والإعلان في ترويج السلع:

إن قضية الدعاية للسلع المنتجة ، والإعلان عنها ، التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية والتجارية ، تؤثر في سلوك المستهلك والمنتج والمجتمع ، من حيث استنزاف موارد المجتمع وطاقاته ، وما يتحمله المستهلك من تضحيات مادية ونفسية ، فضلا عن المخالفات الشرعية التي غالبا ما تصاحب هذه الإعلانات. قال الغزالي (: أن لا يثني على السلعة بما ليس فيها ، وأن لا يكتم من عيوبها ، وخفايا صفاتها شيئا أصلا ... أما الأول :فهو ترك الثناء ، فإن وصفه للسلعة إن كان بما ليس فيها فهو كذب ، فإن قبل المشتري ذلك فهو تلبيس ، وظلم مع كونه كذبا.. وإن أثنى على السلعة بما فيها فهو هذيان ، وتكلم بكلام لا يعنيه ، وهو محاسب على كل كلمة تصدر منه أنه لم تكلم بها ؟ قال تعالى ": ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد(" ق) 18 : إلا أن يثني على السلعة بما فيها مما لا يعرفه المشتري ما لم يذكره ، فلا بأس بذكر القدر الموجود منه من غير مبالغة وإطناب ، وليكن قصده منه أن يعرفه أخوه المسلم فيرغب فيه ،وتنقضي بسببه حاجته ، الثاني: أن يظهر جميع عيوب المبيع ، خفيها وجليها ، ولا يكتم منها شيئا ، فذلك واجب ، فإن أخفاها كان ظالما غاشا والغش حرام ، وكان تاركا للنصح في المعاملة والنصح واجب.) وهذه تعتبر مبادئ للسياسة الإعلامية عند الغزالي.

وقد بين الغزالي كيفية إمكانية تحقيق الإعلان المنتج والمشروع بالشروط التي ذكرناها ، فذكر من اجل تحقيق الطهر في الإعلانات أمري ، الأول : أن يعتقد الإنسان ان ارتكابه لتلك المخالفات في الإعلان ، وترويجه للسلع على هذا الأساس لا يزيد في رزقه بل يمحقه ويذهب ببركته . الثاني : أن يعلم الإنسان أن ربح الآخرة وغناها خير من ربح الدنيا . وحث الغزالي التاجر على القناعة بالربح القليل . فقال(: ومن قنع بربح قليل كثرت معاملاته ، واستفاد من تكرارها ربحا كثيرا.)

-إسهامات الغزالي في بيان أهمية النقود ووظائفها:

تحدث الغزالي عن نشأة النقود ، وأهميتها وضروريتها لبقاء العالم ، وطبيعتها ووظائفها ... وننقل هنا ما قاله الغزالي باختصار من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير ، وبهما قوام الدنيا ، وهما حجران لا منفعة في أعيانهما ، ولكن يضطر الخلق إليهما ، من حيث إن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته ..فإذن خلقهما الله لتتداولهما الأيدي ، ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل . ولحكمة أخرى هي التوسل بهما إلى سائر الأشياء، لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما .. فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء ، لا كمن ملك ثوبا فإنه لم يملك إلا الثوب.. كالمرآة لا لون لها ، وتحكي كل لون ، كذلك النقد لا غرض فيه ، وهو وسيلة إلى كل غرض ، فهذه هي الحكمة الثانية ،فكل من عمل فيهما عملا لا يليق بالحكم ، بل يخالف الغرض المقصود بالحكم فقد كفر نعمة الله تعالى فيهم،

.فإذن من كنزهما فقد ظلمهما وأبطل الحكم فيهما.. وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم، لأنهما خلقا لغيرهما لا لنفسهما ، إذ لا غرض في أعيانهما.) ففي النص السابق بين الغزالي أهمية التبادل في حياة الإنسان ، ووظائف النقود بكونها مقياسا للقيم ، حيث تقدر بها قيم الأموال ، وأنها وسيط للتبادل والتداول ، حيث لا يستغنى عنها في عمليات التبادل(. لقد إبان الإمام حقيقة م وقع النقود وأنها ليس غاية في ذاتها ، ولكنها وسيلة إلى غايات الإنسان من طيبات الحياة ، فهي كما يقرر علماء الاقتصاد مخزن للقيمة ومقياس للأثمان . وبالتالي فإنه لا يجوز الاتجار بالنقد بأخذ الربا عليه ، كما أشار إلى ما قرره الاقتصاديون من فوائد تحرك المال ، وأهميته لنشاط الاقتصاد في حديثه عن خطورة كنز المال وحبسه.. وليست هذه النظرية عند الغزالي فقط . بل إن مبناها معروف عند أئمة هذا الدين.

4/أبو الفضل جعفر الدمشقي(ق 6 هـ)

أبو الفضل جعفر الدمشقي ، من علماء دمشق ، لا يعلم على وجه التحديد تاريخ مولده أو وفاته ، لكن يبدو أنه عاش في القرنين الخامس والسادس الهجريين . ألف الدمشقي كتابه " الإشارة إلى محاسن التجارة ، ومعرفة جيد الأغراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها) ، وتناول بعض الباحثين هذا الكتاب بالدراسة والتحقيق ، وعده من أبرز الذين عالج وا المسائل الاقتصادية من علماء العرب والمسلمين.

-إسهامات الدمشقي في نظرية القيمة:

ظهرت نظريات عدة لتفسير قيمة السلعة وبيان العوامل المؤثرة فيها منها نظرية القيمة في العمل التي ترى أن العمل هو أساس القيمة ،وأصلح مقياس لها ، فقيمة السلعة تعتمد بشكل كامل على كمية العمل المبذول في إنتاجها، وهذا ما رآه آدم سميث ودافيد ريكاردو زعماء المدرسة التقليدية ،ومنها نظرية تكاليف الإنتاج التي ترى أن قيمة السلعة تتحدد بحجم تكاليف إنتاجها ، ومنها نظرية المنفعة التي ترى أن قيمة السلعة إنما تتحدد بمقدار المنفعة التي نحصل عليها منها ، ونظرية العرض والطلب التي ترى أن قيمة السلعة إنما تتحدد على أساس عرضها والطلب عليها.

يرى الدمشقي أن قيمة السلعة تتحدد على أساس منفعتها ، وتكلفتها مع مراعاة ظروف العرض والطلب التي تؤثر في تغيير قمة السلعة ، ومن أقواله في ذلك " : فكثيرا أن تبلغ السلعة أثمانا كثيرة لأجل الصنعة " ويذكر في مكان آخر مبينا دخول مصاريف النقل والرسوم الجمركية في ثمن السلعة بقوله " : فإذا أراد أن يشتري شيئا رجع إلى الرقعة فنظر الفرق بين سعره في هذه وسعره في تلك البلدة ، وأضاف إليه ما يحتاج من المؤن التي تلزم إلى حين الوصول ، ثم يضيف إلى ثبت الأسعار ثبتا بمكوس البضائع فإن مكوسها تختلف في سائر البلدان "، وفي تأثير العرض والطلب في قيمة السلعة يقول " : ما نفقت بضاعة قط من

كثرة ، وإنما تنفق من قلتها بالإضافة إلى طلابها " ،ويلاحظ أن هذا الذي وصل غليه الدمشقي لم يصل إليه الاقتصادي في بداية القرن 20 م على يد ألفرد مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد.

-إسهامات الدمشقي في نظرية التجارة الدولية:

إن ما قيل من تفسير وتحليل لقيام التجارة الدولية ، يمكن أن يعود في النهاية إلى اختلاف أسعار السلع في البلدان المختلفة، ومن الطبيعي أن تتفاوت أسعار السلع لاختلافها في مدى توفر المواد الأولية للسلع ، وعناصر إنتاجها، وإن التفاوت في الأسعار بين البلدان يحتم قيام علاقة تجارية بينهم ، إذ أن كل بلد يسعى للحصول على ما يحتاج إليه من سلع بأرخص الأثمان.

وإسهام الدمشقي في ذلك يتبلور في ناحيتين:

-أنه أشار إلى اختلاف قيم السلع وأسعارها باختلاف البلدان ، نتيجة لتوفر عناصر إنتاجها بدرجة أكبر .

-تأكيده ضرورة دراسة الأسعار ، ومصاريف النقل والرسوم الجمركية ، ثم مقارنة ذلك بسعر السلعة في بلد المستورد،

ويقول في ذلك " : ويستحب للتاجر أن يستصحب معه رقعة بأسعار جميع السلع في البلد الذي يريد العودة إليه مما يجلب من تلك الجهة ،فإذا أراد أن يشتري شيئا رجع إلى الرقعة

خامسا: رواد الفكر الاقتصادي الإسلامي ما بين 7 هـ- 9 هـ

1/ابن تيمية

تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، ولد سنة 661 هـ 1263 م في مدينة حران بشمال سورية ، و يتخدر من عائلة مشهورة بعلم عمه و جده توفي سنة 728 هـ في دمشق كان عالما موسوعيا حيث الف العديد من المصنفات في الفقه و التفسير ، والحسبة في الإسلام ... الخ

لشيخ ابن تيمية الكثير من أفكار الاقتصادية التي يمكن استنتاجها من مجموع مصنفاته و لكن يكن الاعتماد علة صنفين هما الحسبة في الإسلام و السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية لبيان بعض أرائه في المجال الاقتصادي.

ففي كتابه الحسبة تحدث عن عمل المحتسب من الناحية الشرعية و الإدارية و الاقتصادية ، و يذكر صفات المحتسب و شروطه و بكونه صادقا و أمينا و قويا و قادرا على المر بالمعروف و النهي عن المنكر و تحدث عن منكرات الأسواق التي يجب على المحتسب منعها . و تحدث عن النشاط الاقتصاد و عدها من فروض الكفاية كالزراعة و الصناعة و التجارة... و توسع في الاهتمام ببعض المعاملات كالشركات و لاسيما المضاربة و تحدث عن الاحتكار ، و أنواعه (احتكار البيع و الشراء)

و بين كيفية معاملة المحتكر و اهتم أيضا بقضية احتكار السلع و الخدمات و دعا إلى تحديد أسعار البضائع و أجور الخدمات في حالات معينة،كما تحدث عن العلاقة الترابطية بين السعر و الطلب و أثره على العرض و الطلب في تغيير أسعار السلع . حيث قرر أن ارتفاع السعر يكون بسبب قلة الشيء المعروض و كثرة الطلب عليه و هذا يعني أن حجم الطلب ينخفض حين ارتفاع أسعار السلع في السوق و يزداد حجم الطلب في حال اخفاض الأسعار كما تحدث عن الإنفاق العام ووجوه صرف أموال الدولة إلى مستحقيها و سياسة الإنفاق فقال : أما المصارف فالواجب أن يبدأ في القسمة بالأهم من مصالح المسلمين العامة كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة ، فمنهم المقاتلين هم أهل النصرة و الجهاد ... و من المستحقين ذوو الولايات عليهم كالولاة و القضاة و العلماء ... و
كذلك صرفه في الأثمان و الأجور لما يعم ينفعه[3] .

2/ابن خلدون.

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، و ينعت نسبة الى جده الأعلى وائل بن حجر ، ولد ابن خلدون في تونسة سنة 632 هـ و توفي في القاهرة سنة 808 هـ مفكر عربي من أسرة اشبيلية هاجرت إلى تونس حوالي منتصف القرن السابع الهجري" الثالث عشر ميلادي أشخر كتبه كتاب " العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر " الذي عرف باسم المقدمة التي وضعها كمقدمة لدراسات في التاريخ ، و خصصها للبحث في الطبيعة العمران
و قد خصص ابن خلدون من مقدمته الباب الخامس الذي يضم اثنين و ثلاثين فصلا لصياغة أفكاره الاقتصادية في مجال نظرية القيمة ، و المسائل المتفرقة عنها . و بالنسبة لمساهمة في علم الاقتصاد فإنه يعد " من أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا ،و حاولوا معالجتها بعد تحديدها . و لو لا أنه لم يفصل عرضه لآرائه في النواحي الاقتصادية عن عرضة لآرائه في النواحي الأخرى، لكان في في تاريخ الفكر البشري ،مؤسس علم الاقتصاد فهو على معرفتنا أول من حاول فصل في المشكلات الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية و الخلقية و أول من كشف البواعث و العوامل ذات الطابع الاقتصادي التي يخضع لها السلوك الاقتصادي للأفراد و الجماعات . و النواحي الاقتصادية
و يمكن ذكر أهم الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون من خلال الفقرات الآتية:

-نظرية القيمة:

ساهم ابن خلدون في بيان نظرية القيمة و بعض المسائل المتعلقة بها فذكر أن العمل الإنساني أساس المنتجات ، و أصل المنافع" القيم الاستعمالية " فالمنتجات و السلع هي نتاج العلم الإنساني فقال :

---

[3] صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الاسلامي، دار اليمامة، الطبعة الأولى، بيروت،. 2006 ص10 - 103

(إن المفات و المكتسبات(سلع)كلها أو أكثرها ، إنما هي قيم استعماليه" منافع "تسد كل منها حاجة بشرية معينة ، و لكنه يستثني بعض المنافع التي و إن كانت تسد حاجة بشرية إلا أنها ليست نتاج عمل إنساني كالهواء و الريح الطبيعية .... و يلاحظ أن هذه الفكرة قد طورت من قبل المدرسة الكلاسيكية الجديدة ، و مفاهيم المدرسة الحدية وصغت جميع المنافع أو السلع في مستوى واحد ، و أطلقت على الهواء الطبيعي ، و الماء الحر تسمية(السلع الحرة) ، أي أن المدرسة الحدية أطلقت فكرة المنافع الحرة ، و لكن بمضمون يخالف المضمون الذي صاغه ابن خلدون.

و إذا كان المؤرخو الفكر الاقتصادي يجمعون على أن سير وليم بتي الاقتصادي الانجليزي هو الرائد المنظرين في نظرية القيمة و المسائل المتفرقة عنها ، كالسعر... عندما انطلق من العمل في تحليله للقيمة و السعر ، و ذكر أن أصلها العمل الإنساني ،فإن ابن خلدون قد طرح هذه بأفكار قبل وليم بتي بحوالي ثلاثة قرون ، و انطلق من أن العمل الإنساني هو أساس القيمة ،و مصدرها ، و فصل بين مفهوم العمل الحي (و سماه بالعمل الظاهر) ، و العمل المخزون أو المتراكم (وسماه بالعمل المستتر)و لهذا التفصيل أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، و ما لحقه من تطوير على يد آدم سميث و ريكاردو ، و ماركس حينما انطلقوا من الأساس نفسه ،فميزوا بين العمل المنتج للقيمة مباشرة ، و بين المخزون في السلع ، و الاستفادة من ذلك في تفسير ظاهرة الربح

يرى ابن خلدون أن حجم القيمة يتناسب طردا مع مقدار العمل المبذول في أنتاجها ، إذ كلما كثر العمل في السلعة كبرت قيمتها.

-نظرية العرض و الطلب:

تحدث ابن خلدون عن العرض و الطلب ، حينما حاول تفسير ظاهرة غلاء أسعار السلع و رخصها . و أكد أن العرض و الطلب يمكن الاعتماد عليهما في أسعار السلع ، و بين أثر تغير الكميات المعروضة زيادة أو نقصانا ، (مع ثبات الطلب في تغير الأسعار . و ذكر أهم الأسباب التي تؤدي إلى اخفاض العرض ، و ما يترتب عليه و بين أيضا أثر الاحتكار ، و تدخل السلطات العامة ، و تقسيم العمل ، و نفقات النقل و الضرائب في الكميات المعروضة من السلع. ودرس ابن خلدون أيضا تغير الطلب على السلع مع ثبات العرض ، ناقش الأسباب التي تؤدي الى زيادة الكميات التي تؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة ، و ارتفاع الأسعار... و ربط في تحليله لهذه الأسباب بين مستوى الدخل ، و حجم الطلب على السلع و تحدث عن أثر العادات و التقاليد و الأنماط الاستهلاكية ، و أوضح أثر البيئة الجغرافية في العرض و الطلب

.

ثم بين ابن خلدون تحدث عن قضية أثر العرض و الطلب في تحديد أثمان خدمات عوامل الانتاج ، ووضح أن الطلب على العمل أنما هو طلب مشتق ، و ليس طلبا مباشرا منت الطلب على منتجات العامل ، و من ثم فإن أي زيادة في الطلب على الإنتاج تؤدي إلى زيادة في الطلب على العمل . و ذكر أثر إنتاجية العامل و كفايته الإنتاجية في زيادة الطلب على العمل زو شرح الأسباب التي تؤثر في عرض العمل مثل : التركيب العمري للسكان ، و حجم القوى العاملة و توزيعها جغرافيا... و ذكر أنت عدم توفر أهل الإعمال و الصناعات و الحرف الندرة النسبية لعمال الصناعة – يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع الذي ينشأ بسبب حصول العمال على أجر مرتفع ، لارتفاع أثمان خدماتهم [4]

- **أسلوب التحليل الاقتصادي عند ابن خلدون:**

أولا :دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها و تمحيصها لإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في أنماط محددة خلال الزمن

ثانيا : بيان أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان و نشاطه الاقتصادي

ثالثا : بيان أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية و ثروتها و كلك تأثيرها في سلوك الإنسان الاقتصادي

رابعا : استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة ، و تارة على أساس المشاهدات و تارة على أساس الاستنباط و كان يدعم هذه القواعد العامة تمثل جوهر التحليل النظري.

و يلاحظ أن الأسلوب الأخير هو أساس" النظرية " و هو الذي تطور بشكل بارز لدى المدرستين الكلاسيكية و

النيوكلاسيكية في القرن الثامن عشر و التاسع عشر و مازال يتعرض لعمليات تطور مستمرة . ز من الناحية أخرى نجد المدرسة الماركسية قد ادعت أنها أول من ابرز ارتباط الأحداث التاريخية و تطورها وفقا لأنماط محددة و أنها أول من أكد ارتباط العلاقات الاجتماعية بالاقتصادية و كان ابن خلدون سباقا و رائدا في هذا المضمار قرابة خمسة قرون قبل ما يبدأ ماركس في كتابه" رأس المال "أما عن أثر البيئة الجغرافية على المجتمعات الإنسانية و على سلوك الأفراد و نشاطهم فقد ظهر هذا في بعض نظريات حديثة مثل الاتجاه إلى تفسير ربح التجارة الخارجية على أساس الفروق المطلقة في الأسعار و التي أرجعها ابن خلدون إلى

[4] صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الاسلامي، دار اليمامة، الطبعة الأولى، بيروت،. 2006 ص 110-111.

المسافات الجغرافية و سهولة الطرق ، أو تفسير التخلف و التقدم الاقتصادي على أساس مدى ملائمة البيئة الجغرافية للإنسان[5] .

3/ أحمد بن علي الدّلجي

شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الله الدلجي (نسبة الى دلجة بصعيد مصر) المصري الشافعي ، تعلم بمصر ، و اشتهر بدمشق ، أهم أفكار الاقتصادية عند الدلجي:

-الإنتاج و عناصره:

تحدث الدلجي في كتابه في كتابه الفلاكة و المفلوكون عن الإنتاج حينما تعرض للحديث عن الاكتساب ، و بيان حكمه ، فذكر أن الاكتساب لإحياء النفس واجب ، و الاكتساب لنفقة الزوجة ، و بعض الحالات التي تتعلق بالأصول و الفروع واجب أيضا لان إهمال العيال حرام ، و إهلاك النفس جوعا حرام و تحدث أيضا عن المال ، و مدى حاجة الناس إليه ، و أن وجوده في أيديهم من أعظم أسباب الحصول على حاجياتهم و متطلباتهم و تحدث عن العمل و المال بكونهما عناصر إنتاجية حينما تطرق للحديث عن العمل الحرفي ، و أهميته في المجتمع ، فقال) حتى إن الرغيف من الخبز لا يصير رغيفا إلا بالآلات و أعمال تفتقر إلى صناع كثيرين كثرة بالغة.

-فروع النشاط الاقتصادي:

أشار الدلجي إلى فروع الإنتاج ، أو النشاط الاقتصادي من زراعة و صناعة و تجارة ، حينما تحدث عن وجوه المعاش
الطبيعي.

-العلاقة بين الدخل و الاستهلاك:

أشار الدلجي إلى قضية العلاقة بين الدخل الفرد و زادة استهلكه ، فقرر أن زيادة دخل الفرد تؤدي الى زيادة استهلاكه ، وذكر زيادة الاستهلاك و أرجعها إلى الأمور الآتية:

- 1المباهاة و الترفع على أمثاله من الناس.
- 2الإفراط في الشهوات و الانهماك في الملذات

---

[5] عبد الرحمان يسري أحمد ، أسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الإقتصادي ، دراسات اقتصادية إسلامية المجلد 13 العدد 2 ، 1424هـ ، ص13 -14

– 3الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد في أمور صرفه فقال (كلما تجدد للإنسان دخل حدد له صرفا ، إما للمباهاة و الترفع على أمثلة أو فرطا في الشهوات ... و ؟أو خوفا من سوء القالة ... أو لان الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد أمور في صرفه)

و تحدث الدلجي عن دخل العلماء في عصره و قلته و علل ذلك بكثرة العلماء الذين يعرضون أنفسهم و خدماتهم للناس ، مع قلة الحاجة إليهم و في ذلك إشارة لطيفة إلى قانون العرض و الطلب و لاسيما عرض عنصر العمل و الطلب عليه و اثر في تحديد ثمن خدماته[6].

4/ المقريزي:

أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي . ولد حسبما يذكر هو عن نفسه بعد سنة760 هـ و توفي 840 في القاهرة، عرف بالمقريزي نسبة لمحلة في بعلبك ، تعرف بمحلة المقارزة كان المقريزي عالما من العلماء المسلمين الذين برعوا في العلوم المختلفة و لاسيما التاريخ ، و له مصنفات عدة منها (: السلوك لمعرفة دول المملوك) و (إغاثة الأمة بكشف الغمة) الذي تحدث فيع عن تاريخ المجاعات في مصر و أسبابها و (شذور العقود في ذكر النقود) و كتاب المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار) الذي تحدث فيه هن تاريخ مصر الاقتصادي ، من حيث أسواقها و تاريخها و الميزانية و طرق تحضيرها و الأدوار التي مرت بها النقود... و التصنيف الاقتصادي لكتب المقريزي يدخل في التاريخ الاقتصادي [7].

أهم الأفكار الاقتصادية المدرجة في كتب المقريزي:

–إغاثة الأمة بكشف الغمة :أو تاريخ المجاعات في مصر، واحتوى هذا الكتاب الذي لا يتجاوز 60 صفحة على

نظريتين هامتين:

–النظرية الأولى :تعليله للأزمة الاقتصادية التي حلّت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر بأنها ناشئة عن فساد النظام النقدي؛ وبذلك يكون المقريزي أول مَن وضع النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية، وقد اقترح على السلطات إصلاح السياسة النقدية كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة؛

–النظرية الثانية :بحثه لنتائج التضخم وأثره على مختلف فئات المجتمع، وقد عرض بعمق وتفصيل قضية القوة الشرائية

---

[6] صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي، دار اليمامة، الطبعة الأولى، بيروت،. 2006 ص121 – 117

[7] المرجع نفسه،.ص 122

الحقيقية للنقد وقوته الشرائية الاسمية، وطالب باستبعاد العملات الاعتبارية الرمزية والأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة.

وقد أشار فيه إلى بعض القضايا النقدية الهامة التي شغلت اهتمام الاقتصاديين، ومنها، الإشارة إلى قانون غريشام :سبَق المقريزي وزير المالية البريطاني" توماس غريشام" :(1519-1579)

في أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيِّدة من التداول؛ أي أن النقود الرديئة(العملات النحاسية التي تكون قيمتها الفعلية أقل من قيمتها الاسمية)هي التي تُستعمل في المعاملات، أما النقود الجيِّدة(العملات الذهبية أو الفضية التي تكون قيمتها الفعلية أعلى من قيمتها الاسمية)فيُحتفظ بها؛

–الإشارة إلى علاقة كمية النقود بقوتها الشرائية :تعرَّض المقريزي إلى مشكلة إفراط الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛ ومن ثمّ ضعف القوة الشرائية للنقود بما يعني وجود التضخم؛

–الإشارة إلى خطورة تهريب المعادن على شكل نقود :نظرا لوجود قيمتين للمعدن الواحد(نقدية ومعدنية)؛ الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إذابة القطع النقدية وتحويلها إلى سبائك وتهريبها إلى الجهات التي تُحقِّق بها فائدة أكبر؛

–الإشارة إلى ضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية والنقود المساعدة :كما هو الحال في العلاقة بين الذهب

والفضة من جهة؛ والفلوس(العملات الصغيرة المصنوعة من النحاس)من جهة أخرى[8]

[8] عبد الحليم عمار غربي ، المقريزي إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية ، قسم الأعمال المصرفية كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر

عرفت الممارسات الاقتصادية منذ العام الهجري الأول، مرورا بعصر الصحابة والتابعين إذ انتشر مفهوم فقه المعاملات كنتيجة طبيعية لاتساع هذا الفقه باتساع رقعة الدولة الإسلامية، وظهرت كتابات قيمة في الاقتصاد الإسلامي مشكلة بداية فكر اقتصادي إسلامي بأيدي علماء المسلمين، والتي تزايدت بشكل متسارع مع تغير الأزمان إلى غاية نهاية عصر الازدهار الإسلامي الذي انطفأت معه شمعة الاقتصاد الإسلامي وتراجع معه بالتالي فكره المغذي له في مقابل شق الفكر الاقتصاد الوضعي طريقه للهيمنة على الساحة الاقتصادية العالمية، لتعود الكتابات والأليفات حول هذا العلم في عصرنا من خلال الرجوع إلى الرصيد المعرفي الموروث محاولة بعثه في شكل وقالب يتماشى مع متطلبات المرحلة ومقتضيات العصر .

أولا: لمحة عامة عن الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر

إن ظهور الفكر الاقتصادي الحديث بعد فترة سبات طويل كان بمثابة الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الإسلامي ومواجهته للنظم الاقتصادية الوضعية، وفي هذا المطلب سنتطرق لمعرفة ظروف نشأته من جديد، وكذا واقعه، وأهميته في العصر الحديث.

1/ نشأة وتطور الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية شهد النصف الثاني مِن القرن العشرين زوال الاستعمار مِن بلاد المسلمين، وظهرت الحاجة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي فضلا عن السياسي، وتطوير الاقتصاد بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وهو ما أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي، وكشف النقاب عن المنهج الاقتصادي الإسلامي، لإقامة نظام اقتصادي يجمع بين فقه النص وواقع العصر، للخروج من نفق التبعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبنى هذا الفكر إسلاميون مخلصون، وعدد محدود من أنظمة الحكم، التي اتبعت في مجملها الرأسمالية تارة والاشتراكية تارة أخرى، وبالترقيع بينهما تارة ثالثة، حيث ارتبطت بالاستعمار فكريا بعد زواله عسكريا، وبقي الجانب الفكري له قائما في الشؤون الاقتصادية والسياسية، كما لم تنقطع اجتهادات المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين في تحليل مشكلات مجتمعاتهم وعرض أنواع العلاج الملائمة لها في إطار المنهج الاقتصادي الإسلامي.

وهكذا تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث وظهرت مساهمات عديدة عن خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي في مجالات النقود والربا والبنوك الإسلامية والزكاة والضرائب والقيمة الاقتصادية والتضخم وكيفية تحقيق الاستقرار النقدي، وكذلك في مجال التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية.

وقد تمثلت تلك المساهمات في كتابات فردية لعلماء في الفقه والاقتصاد، فضلا عن قوة الدفع الحقيقية للاقتصاد الإسلامي التي تمثلت في العديد من، المؤتمرات والندوات العالمية في الاقتصاد الإسلامي التي أقيمت على نحو شبه مستمر ومتواصل، وفي مقدمتها المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الذي عقدته جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة في شهر فبراير 1976م، كما كان للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية بجدة دور كبير في إقامة وإنجاح العديد من الندوات والمؤتمرات، وكذلك مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بمصر.

فضلاً عن دور المجامع الفقهية في تعضيد الفقه التنظيري والميداني للاقتصاد الإسلامي وفي مقدمتها المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة.

كما لقي الاقتصاد الإسلامي أيضا دفعة كبيرة في الجانب المؤسسي من خلال التعليم الجامعي أو الدراسات العليا في العديد من الجامعات بالدول الإسلامية، كجامعة أم القرى وجامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية، وجامعة أم درمان الإسلامية وغيرها بالسودان، والمعهد العالي للاقتصاد الإسلامي في إسلام أباد بباكستان، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة الأزهر وجامعة الإسكندرية بمصر، وجامعة اليرموك في الأردن، وجامعة الأوزاعي في لبنان.

ولم يقتصر الأمر على الجامعات بالدول الإسلامية بل تعداه للجامعات ومراكز الأبحاث بالدول الغربية، فعلى سبيل المثال، فإن جامعة هارفارد Harvard في الولايات المتحدة لها اهتمامات منذ فترة ليست بالقصيرة على مستوى الملتقيات الدورية، ولديها قاعدة بيانات عن البحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي، كما تعد بريطانيا من الدول المتقدمة في هذا المجال عبر البرنامج الأكاديمي للماجستير والدكتوراه الذي تقدمه جامعات درم Durham، ولافبراLoughborough، ودنديDundee، ونيوكاسل New Castle، وريدنجReading، وبانقورBangor. وهناك أيضا معهد المصرفية الإسلامية والتأمين في لندن IIBI، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة IIIT. كما يوجد برنامج للماجيستير في المالية الإسلامية في جامعة باريس دوفنParis-Dauphine University في فرنسا، وجامعة لا تروب La Trobe في أستراليا.

كما ظهر الجانب المؤسسي أيضا من خلال المؤسسات المالية الإسلامية وفي مقدمتها المصارف الإسلامية التي شهدت نموامتزايدا وسريعا، فقد تنامت مِن حيث العدد مِن بنكين إثنين أحدهما في مصر والثاني في باكستان في الستينيات إلى أكثر من 350 مصرفا حول العالم في الوقت الحالي، بالإضافة إلى

عدد آخر ليس بقليل من البنوك التجارية التي عملت على تنويع نشاطها بفتح نوافذ مصرفية إسلامية، أو التي اتخذت خطوات فعلية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

وعلى مستوى نظم الحكم عمدت بعض الدول إلى تحويل نظامها الاقتصادي إلى النظام الإسلامي، كباكستان والسودان وإيران. وقد ساهم في الاهتمام بإقامة الاقتصاد الإسلامي فكرا وتطبيقا فشل النظام الاشتراكي، بعد أن انخدعت بعض الدول الإسلامية به حتى تم انهياره بزوال الاتحاد السوفييتي مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك النظام الرأسمالي، الذي ظهرت خرافة الحرية الاقتصادية التي ينادي بها بعد الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في العام 2008.[1]

ثانيا: واقع الفكر الاقتصادي الإسلامي في مواجهة القضايا المعاصرة

نتطرق خلال ما يلي لواقع الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال إبراز أهميته ودوره الكبير من خلال بيان ضرورة وجوده:

1/ضرورة وجود الفكر الاقتصادي الإسلامي:

تنبثق هذه الضرورة من عدة أسباب، أهمها ما يلى:

– إن المشكلة الاقتصادية الأساسية التي يعمل الفكر الاقتصادي على حلها هي كيفية التوفيق بينالموارد المحدودة والحاجات المتعددة، والرأسمالية خلصت إلى أن الآلية التي تحقق ذلك هي أسعار السوق، فالأفراد أحرار في تحديد ما ينتجون كما ونوعا لتحقيق أقصى ربح ممكن في ضوء ما تسمح به أسعار السوق، وأحرار فيما يستهلكون كما ونوعا في حدود ما تسمح به قدراتهم على حسب أسعار السوق، والشيوعية بدلت آلية السوق بتدخل الدولة لتحديد ماذا ينتج؟ وبأي كمية وبأي سعر ولمن ينتج؟ وكلا النظامين أدى إلى مشكلات عديدة، الأمر الذي يتطلب إدخال آلية أخرى لضمان الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة في المجتمع، وبأن تؤدى هذه الآلية إلى ترشيد السلوك الاقتصادي للناس بالمحافظة على الموارد وتوجيهها للإشباع المفيد للمجتمع في عدالة وتوازن، وهذه الآلية لا يمكن أن تستمد من سلوك الناس الواقعي كما يعبر عنه جهاز الأسعار في السوق من حيث العرض والطلب بل لابد من آلية تبدأ من ترشيد رغبات الناس غير المحدودة وقصرها على ما يفيد الإنسان والكون وفى حدود الاعتدال والقوامة، ثم آلية لا تسمح باستخدام الموارد في المظاهر والترف أو تبديدها، وآلية أخرى لحسن توزيع الموارد على أبناء المجتمع وهنا لابد من قيم ومثل أخلاقية تضبط سلوك الناس تجاه الموارد وكما يقول بعض المؤرخين بعد دراستهم الواسعة والمتعمقة لمختلف الحضارات أنه "لا يوجد مثال يعتد به في التاريخ السابق لعصرنا لمجتمع نجح في المحافظة

---

[1] أنظر: أشرف محمد دوابه، الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهج، الطبعة الأولى: 1431هـ/2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

على الحياة الأخلاقية بدون مساعدة الدين"، وهكذا يظهر أنه لابد للاقتصاد من الدين الأمر الذي يؤكد ضرورة وجود الفكر الاقتصادي الإسلامي.

– إن أحكام الدين الإسلامي وتوجيهاته في مجال الاقتصاد ترد على أنها أحكام لازمة وأن مخالفتها تعد مخالفة للدين ونقصا لإسلام المسلم يقتضى التوبة بالرجوع عن السلوك الاقتصادي المخالف للشريعة، وبالتالي فإنه من الضروري على المسلمين إتباع أحكام الدين في الاقتصاد، والفكر الاقتصادي يعمل على شرح وتفسير هذه الأحكام باعتبارها المتغير المؤثر الذى يضبط سلوك المسلم.[2]

2/ أهم إنجازات الفكر الاقتصادي الإسلامي في الحياة المعاصرة

رغم أن أصول الفكر الاقتصاد الإسلامي وهى: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مازالت قائمة في حياة المسلمين، وأن التراث الفقهي بين أيدي المسلمين ويتعالى بناؤه بالدراسات الفقهية المستمرة في كل العصور وحتى الآن، وأن تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي ضارب بجذوره في أعماق التاريخ وشهد فترات ازدهار واضحة، إلا أن فترة التغريب التي عاشها المسلمون بعيدا عن تنظيم حياتهم الاقتصادية من المنظور الإسلامي طالت حتى قدر الله سبحانه وتعالى أن تحدث صحوة إسلامية معاصرة منذ حوالى ثلاثين سنة مضت امتدت إلى المجال الاقتصادي في صورة علمية وعملية، وفى خلال هذه المدة الوجيزة ظهرت إنجازات للفكر الاقتصادي الإسلامي تمثل قدرة هذا الفكر على ملاحقة المستجدات من قضايا ومشكلات اقتصادية معاصرة، ونشير في هذه الفقرة إلى أهم هذه الإنجازات على الوجه التالي:

أ/ في مجال التأصيل الإسلامي للاقتصاد:

ويعتبر من المجالات المبكرة التي بدأ فيها بحث موضوعات عديدة تمثل فروع الاقتصاد حسب التصنيف المعاصر لها مثل: مبادئ وأصول الاقتصاد الإسلامي– النقود والبنوك– الإنتاج– السوق– المالية العامة– التنمية والتخطيط– التمويل.[3]

ب/في مجال التأريخ:

وجدت بحوث ودراسات عديدة تناولت تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي سواء في صورة مجمعة، أو في صورة دراسات منفردة لإسهامات علماء المسلمين في تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي مثل ابن

---

[2] محمد عمر شبرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1996م، ص 275، 277.

[3] من أمثلة ذلك: الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد شوقي الفنجري والاقتصاد الإسلامي للدكتور منذر قحف ، وفقه اقتصاد السوق للأستاذ يوسف كمال، والاقتصاد المالي الإسلامي للدكتور عبد الكريم صادق بركات، والنقود والمصارف في النظام الإسلامي للدكتور عوف الكفراوي والمنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية للدكتور عبد الحميد الغزالي، والتنمية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد عفر.

خلدون،والمقريزي، والشاطبي،والدمشقي،والماوردي، وتمت هذه الدراسات وفق منهج يبرز أهم الآثار الاقتصادية التي قال بها هؤلاء العلماء ومقارنتها بتاريخ الفكر الاقتصادي التقليدي.

كما تم تناول التاريخ الاقتصادي للمسلمين بالتعرف على أهم الأنشطة الاقتصادية في عصور مختلفة والأسلوب الذى تتم به وتقويمها إسلاميا.[4]

ج/في مجال مساندة المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية المعاصرة:

إن دور الفكر الاقتصادي الإسلامي تجلى من خلال هذه المؤسسات المالية الإسلامية والتي كانت نتاج دراسات وبحوث عديدة ولقاءات علمية مستمرة وفتاوى، كما أن وجود هذه المؤسسات ومساندة الفكر الاقتصادي الإسلامي لها يدحض حجة من يقول بأن الاقتصاد الإسلامي مجرد كلام نظري لا يمكن أن يوجد في التطبيق، ومن وجه آخر يؤكد سلامة الفكر الاقتصادي الإسلامي لخضوعه للتجربة والتطبيق العملي في صورة هذه المؤسسات التي استطاعت أن تؤدى دورها بأساليب إسلامية استوعبت مستجدات العصر.

لقد شهدت الفترة الأخيرة إنشاء العديد من هذه المؤسسات والتي تعمل وفق أحكام وتوجيهات الإسلام وتؤدى دورها باستخدام أحدث الأساليب بكفاءة وفعالية تزيد إن لم تتكافأ مع نظيرها التقليدي ومن هذه المؤسسات ما يلي:

– **البنوك الإسلامية**:التي بدأ إنشاؤها في بداية السبعينات من القرن العشرين وتواصل إنشاء المزيد منها وتوسيع حجم أعمالها حيث وصل عددها إلى حوالي 200 بنك تعمل في جميع قارات العالم وبلغ حجم أصولها حوالي 100 مليار دولار.

– **شركات التأمين الإسلامي**: والتي أنشئت منذ حوالي عشرين سنة ووصل عددها الآن إلى حوالي ست وستين شركة وتقوم بأداء جميع الأعمال التأمينية وفق منظور إسلامي متميز عن شركات التأمين التجاري بالجمع بين فكرة التكافل الاجتماعي في الإسلام وفكرة عقد المضاربة الإسلامية.

– **صناديق الاستثمار الإسلامية**:والتي أنشئ العديد منها سواء بواسطة البنوك الإسلامية أو في صورة صناديق مغلقة على هيئة شركات ومارست أعمالها على المستوى المحلى والعالمي بكفاءة مثل صناديق الأمين والتوفيق بالسعودية أو صندوق المضاربة بشركة الراجحي بالسعودية، أو بالبنك الإسلامي الدولي للتنمية وصندوق المستثمر الدولي.

---

[4]انظر: أبحاث المؤتمر الدولي حول "التاريخ الاقتصادي للمسلمين" الذي عقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في مارس 1998م.

– **المؤسسات المعاصرة للزكاة** :التي أنشئت في بعض البلاد الإسلامية لتطبيق فريضة الزكاة إما على أساس الإدارة الحكومية والإشراف الحكومي مثل مصلحة الزكاة والدخل في السعودية، أو على أساس الإدارة الشعبية والإشراف الحكومي مثل بيت الزكاة الكويتي، أو على أساس إدارة حكومية وإشراف شعبي مثل مصلحة الزكاة في السودان، أو على أساس إدارة وإشراف شعبي مثل صناديق ولجان الزكاة في بعض البنوك الإسلامية والجمعيات الخيرية بمصر.

د/في مجال القضايا والمشكلات الاقتصادية المعاصرة: للفكر الاقتصادي الإسلامي إسهامات بارزة في القضايا الاقتصادية المعاصرة سواء من حيث

التأصيل الإسلامي لها أو الإسهام بتقديم مقترحات عملية لحلها أو تنظيم العمل بها وفق قيم الإسلام وأحكامه، ومن أمثلة ذلك ما يلى:

– على مستوى القضايا والمشكلات المرتبطة بالاقتصاد الكلى:

تم تناول قضايا ومشكلات عديدة مثل: العلاج الإسلامي للفقر، وحماية البيئة من التلوث، وكيفية مواجهة الفساد الاقتصادي والإداري، ومشكلة البطالة والتضخم ثم قضايا البورصة وأسواق المال والمعاملات الحديثة فيها مثل الاختيارات والمؤشرات والعقود المستقبلية، وكذلك قضايا الاستثمار الأجنبي والقروض الدولية، ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، والموازنة العامة للدولة، وموارد الدولة والإنفاق العام، والتكامل الاقتصادي.

– على مستوى القضايا الجزئية:

تم تناول العديد منها مثل: تنظيم المنافسة، ومنع الاحتكار، والتأجير التمويلي، وعقود التجارة الإلكترونية، وبطاقات الائتمان، والصرف الأجنبي، والتمويل العقاري، والبيع بالتقسيط، والركود، وأزمة الائتمان المصرفي.

– على مستوى الابتكارات للأساليب المالية والاقتصادية:

والتي ليس لها نظير في الاقتصاد التقليدي، والذى استطاع الفكر الاقتصادي الإسلامي إنجازها اعتمادا على ما ورد في الفقه الإسلامي من عقود المعاملات ومنها ما يلى:

- كيفية التطبيق المعاصر لعقود السلم والاستصناع والمرابحة في النظام المصرفي الإسلامي المعاصر.
- الاستناد إلى عقد المضاربة في تنظيم العلاقة بين البنك والمودعين وفى تنظيم وثائق صناديق الاستثمار.
- ابتكار أدوات مالية إسلامية مثل سندات المقارضة وصكوك الإجارة.
- وثائق التأمين مع المشاركة في الأرباح.
- إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للعديد من معايير المحاسبة الإسلامية.

- سندات أو صكوك الوقف.

لقد كان من متطلبات وجود الفكر الاقتصاديالإسلامي ضرورة وجود جهات ومؤسسات علمية لإنجاز ما سبق وهو ما تم بعدة صور منها:

✓ إنشاء العديد من المؤسسات العلمية والبحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي على المستوى الدولي تساهم بدور بارز في الفكر الاقتصاديالإسلامي منها على سبيل المثال:

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة (تأسس عام 1977م)

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة (تأسس عام 1983م).

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الأزهر (تأسس عام 1978م) .

جمعية علماء الاجتماع المسلمين بالولايات المتحدة الأمريكية (تأسست عام 1972 م).

المؤسسة الإسلامية في مدينة ليستر بإنجلترا (تأسست عام 1973م).

مكتب أبحاث الاقتصاد الإسلامي ببنجلاديش (تأسس عام 1970م)

المعهد الدولي للاقتصاد الإسلامي بإسلام آباد- باكستان (تأسس عام 1983م).

الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي (تأسست عام 1984م).

✓ إنشاء العديد من الأقسام والكليات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي مثل:

- قسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- دبلوم الاقتصاد الإسلامي بكلية التجارة، جامعة الأزهر.
- المعهد الدولي للاقتصاد الإسلامي بإسلام آباد، بباكستان
- قسم الدراسات الإسلامية، بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.
- كلية الاقتصاد التابعة للجامعة الإسلامية في ماليزيا.

✓ إنجاز العديد من الرسائل الجامعية- ماجستير ودكتوراه- في مجال الاقتصاد الإسلامي يبلغ عددها حوالى 440 رسالة إلى جانب العديد من الكتب والأبحاث بلغت حوالى 674 كتابا، ثم البحوث التي بلغت حوالى 1253 بحثا.

✓ عقد العديد من اللقاءات العلمية في صورة ندوات ومؤتمرات وحلقات علمية مستمرة على مدار

العام مما لا تقع تحت حصر سواء في عددها أو الموضوعات التي تناولتها أو الأبحاث المقدمة إليها.[5]

وهكذا اتضح أن الفكر الإسلامي موجود وأنه أختبر بنجاح في التطبيق، وأن نتاجه غزير وله مؤسساته وكوادره المتعددة، وأنه يستوعب كافة القضايا والمشكلات الاقتصادية المعاصرة والمستجدة تأصيلا وابتكارا.

ثالثا: الفكر الاقتصادي الإسلامي بين الواقع والمأمول

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر- موضوع هذا البحث- يجب أن ينظر إليه ليس في ضوء ما أنجز فقط، إنما في ضوء اعتبارات أخرى منها أن العلم تراكمي، والمستجدات الاقتصادية مستمرة ومتلاحقة، وأن التحدي أمام الفكر الإسلامي بشكل عام كبير، وهذا يتطلب إلقاء نظرة تقويمية على واقع الفكر الاقتصادي الإسلامي والمطلوب منه.

1/ إيجابيات الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر والعوائق التي تواجهه

وسنلقي من خلال هذا المطلب نظرة تقويمية على واقع الفكر الاقتصادي الإسلامي وفيها نلقى الضوء على أهم الإيجابيات والسلبيات والتي تتلخص فيما يلى:

أ/الإيجابيات:

ومن أهمها ما يلى:

-غزارة الإنتاج العلمي للفكر الاقتصادي الإسلامي في فترة قصيرة.

-التغطية بالبحث لأغلب القضايا الاقتصادية العلمية والعملية المستجدة.

-مساندة المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية التي وجدت على أرض الواقع مثل البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامي.

-شرح ماهية النظام الاقتصادي الإسلامي في صورته المثالية ومقارنته بالنظم الاقتصادية المعاصرة من رأسمالية واشتراكية.

-إبراز تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي وبيان سبقه وتفوقه على الفكر الاقتصادي التقليدي.

-دراسة بعض نواحي التاريخ الاقتصادي خاصة في صدر الدولة الإسلامية للتأكيد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي طبق بالفعل وحقق نتائج إيجابية ساهمت بدور إيجابي في مسيرة الحضارة الإسلامية التي قادت العالم حوالى ألف عام.

---

[5] محمد عبد الحليم عمر، التجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بحث مقدم ضمن أبحاث المؤتمر العام الثالث عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، ص13، 17.

-بشكل عام فإن وجود الفكر الاقتصادي الإسلامي يساهم إلى حد كبير في تدعيم التمسك بالدين الإسلامي وتأكيد صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان.

ب/العوائق

ويقصد بها هنا هي النقائص أو الأخطاء التي تعترض الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر لتحقيق أهدافه المنصوصة وتحقيق نظام اقتصادي إسلامي ناجح.

- محاكاة الفكر الاقتصادي التقليدي في بناء التحليل الاقتصادي على مفاهيم مستمدة من النظرة الدنيوية الغربية للحياة والأنانية المفرطة وإبعاد الأخلاق والدين عن الاقتصاد، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم الإنسان الاقتصادي الذى يسعى لتحقيق مصلحته دون نظر إلى أثر ذلك على الآخرين، ومفهوم التناسق المزعوم الذى يحققه السوق بين المصالح الخاصة والعامة من خلال اليد الخفية، ومفهوم السعادة الإنسانية المبنية على اللذة الحسية، والوضعية التي تعنى ضرورة استقلال الاقتصاد عن الأحكام القيمة المستمدة من الدين والأخلاق إلى جانب قصر الهدف النظري للفكر الاقتصادي على وصف وتفسير الواقع من أجل إمكانية التنبؤ بما يحدث في المستقبل، ولقد ثبت بالتحليل المنطقي والواقع الفعلي خطأ هذه النظرة الغربية للحياة وبالتالي التشكك في المفاهيم الأساسية والثى يقوم عليها الاقتصاد الغربي التقليدي، فكيف للفكر الاقتصادي الإسلامي أن تكون له شخصيته المتميزة وهو يقوم على نفس منطق النظام الذى يسعى للحلول محله.
- إن الفقه الإسلامي يعتبر ضروريا للفكر الاقتصادي الإسلامي، ولكنه يمثل نقطة انطلاق وليس بديلا عنه ومع ذلك فإن بعض الدراسات والبحوث الاقتصادية توقفت عند مرحلة الفقه ولم تحاول أن تستخلص القواعد الفقهية وتبنى عليها تحليلا اقتصاديا مما أدى إلى قول البعض بأن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات، ولذا فضرورة الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي تزدادا مع مرور الوقت ولا يجب ترك دوره انويا خلف الفقه الإسلامي الذي يعد داعما أساسيا وليس بديلا.
- رغم تنوع الموضوعات التي تناولها الفكر الاقتصادي الإسلامي إلا أن التركيز كان على موضوعين هما: الربا والزكاة وما يتصل بهما، وهذا حصر ظالم للفكر الاقتصادي الإسلامي.

- التركيز على تتبع ما يستجد من قضايا تطبيقية أو يظهر من اتجاهات فكرية في الاقتصاد المعاصر والبحث عن التأصيل الإسلامي لها قبولا أو رفضا الأمر الذى يظهر الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنه متغير تابع للفكر الاقتصادي الغربي.
- الاكتفاء ببيان النظام الاقتصادي الإسلامي الأمثل دون ربط ذلك بالواقع ومعرفة الانحرافات بينها وأسبابها ومقترحات علاجها.
- الندرة في الكتابات التي تربط بين الجوانب المختلفة للنظام الاقتصادي الإسلامي.[6]

2/ المأمول من الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث.

إذا أردنا للفكر الاقتصادي الإسلامي الازدهار، والإفادة منه في تحقيق التقدم الاقتصادي للدول الإسلامية بعد ما أسفر تطبيق النظم الاقتصادية الغربية بها عن تخلف وتبعية، وإذا أردنا القدرة على مواكبة المستجدات المتلاحقة بشكل مميز يبرز خصائصه ويظهر حقيقة الإسلام ونظرته للحياة، وسعيا نحو تلافى السلبيات السابق ذكرها فإن الأمر يتطلب ما يلى:

ا/ المرتكزات الأساسية:

إن الإسلام نظام متكامل يتكون من شعب ثلاث هي العقيدة والشريعة والأخلاق، وبالتالي يجب على الفكر الاقتصادي الإسلامي أن يرتكز على هذه الشعب الثلاث سواء في التحليل الاقتصادي أو وضع النظام الاقتصادي الأمثل، ومن أهم ما تشتمل عليه هذه الشعب ويتصل بالاقتصاد ما يلى:

- إن المال مال الله وأن البشر مستخلفون فيه يرزقهم الله به لنفعهم وأداء حقوق الله في المال وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع الذى قرره رب العزة فى تكاليف إيجابية وسلبية وعدم تبديد الموارد وضياعها.
- الإيمان بأن الله عز وجل سوف يحاسب الإنسان على التصرفات في الأموال ويجازيهم على ذلك في الدنيا بالبركة والمحق، وفى الآخرة بالعذاب مصداقا لقوله تعالى (ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) (التكاثر: 8) وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم– "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع " ومنها: "عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه" وهذه المسألة يقين وعقيدة تحكم سلوك المسلم يجب أخذها في الاعتبار في التحليل الاقتصادي لسلوك المسلم المستهلك والمنتج.

---

[6] محمد عبد الحليم عمر، التجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص17، 19.

-الأهداف:

يجب أن يكون الهدف من الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق الرفاهية الإنسانية وليس مجرد التوقف عند حد دراسة ما هو كائن يوصف وتفسير السلوك الاقتصادي الواقعي، ويجب ربط تحقيق هذا الهدف بمقاصد الشريعة الإسلامية، وبالنظر للحاجات المادية والروحية وبالتوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وهذا يتطلب من الفكر الاقتصادي الإسلامي وضع النظام الاقتصادي الأمثل وليس مجرد دراسة السلوك القائم.

-المعايير:

إذا كان الاقتصاد يدور في مجمله حول اتخاذ القرارات بالاختيار بين السياسات البديلة، فإنه يجب أن يستند هذا الاختيار إلى توافق القرار مع المعايير الإسلامية الاقتصادية وهى ما ذكرهما الله سبحانه وتعالى في قوله: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين) (القصص: 77)، وبالتالي فإنه يجب على الفكر الاقتصادي الإسلامي في تحليل السلوك الاقتصادي أو تقويمه لاختيار السلوك المتوافق إسلاميا أن يستند إلى هذه المعايير التي نعبر عنها بلغة اقتصادية في الآتي:

- (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة): أي الالتزام بطاعة الله وعدم عصيانه حتى تنال ثواب الله وتتجنب عقابه في الآخرة، ومن شأن الالتزام بذلك الحد من الممارسات غير الأخلاقية التي تتدرج تحت ما حرمه الله، والتى زادت في الاقتصاديات المعاصرة.
- (ولا تنس نصيبك من الدنيا): وهذا من شأنه أن يعمل على تحقيق أفضل إشباع من الموارد المتاحة بما يحقق الكفاءة.
- (وأحسن كما أحسن الله إليك): وهذا من شأنه مراعاة البعد الاجتماعي وتحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.
- (ولا تبغ الفساد في الأرض): وهذا من شأنه المحافظة على الموارد واستخدامها فيما يشبع الحاجات ويحد من تلوث البيئة واستنزاف الموارد والفساد الاقتصادي.

-المنهج والخطوات: ويتم وفق ما يلي:

- دراسة السلوك الاقتصادي الفعلي كما يحدث في الواقع ليس كما يحدث في الاقتصاد الغربي والذى يتم في ضوء المفاهيم والافتراضات المستقاة من نظرته للحياة والكون وإنما يلزم إعادة صياغة هذه المفاهيم وفق منظور إسلامي كما سنبينه في فقرة لاحقة مع ربط هذه الدراسة بالأهداف من الاقتصاد الإسلامي السابق ذكرها.

- تحديد السلوك الاقتصادي الإسلامي المثالي: ويتطلب هذا التحديد أن يتفق السلوك مع المرتكزات الأساسية والهدف المنشود من الاقتصاد الإسلامي وتحقيق مقاصد الشريعة استقاء من الكتاب والسنة ثم اجتهادات علماء المسلمين بعد التدليل عليها عقلا، وما ثبت عند تطبيق الاقتصاد الإسلامي في عصر الحضارة الإسلامية الزاهرة.
- المقارنة بين السلوك الفعلي والسلوك المثالي وتحديد أوجه الاختلاف بينهما وتفسير أسباب هذا الاختلاف.
- اقتراح الإجراءات اللازمة للتقريب بين السلوك الفعلي والسلوك المثالي، ويمكن القول أنه بالرغم من وجود انحرافات في السلوك الاقتصادي السلوك المثالي الذى كرره الإسلام، فإن علاج هذا الانحراف يكون ببيان ما في السلوك المثالي من إصلاح لحال اقتصاديات العالم الإسلامي التي ترزح تحت عبء التخلف والتبعية الأمر الذى يلقى عبئا على الفكر الاقتصادي الإسلامي في توعية المسلمين بإصلاح سلوكهم الاقتصادي وفق النظام الإسلامي، ولا يكفى في هذه التوعية مجرد الوعظ وإنما بالتحليل العلمي العقلاني والتحليل المنطقي لما في النظام الاقتصادي الإسلامي المثالي من مزايا وقدرة على تحقيق التقدم.[7]
- إعادة صياغة المفاهيم والفرضيات الاقتصادية من منظور إسلامي: حيث أنه من تراكم الخبرات العملية والعلمية في المجال الاقتصادي وجدت عدة مفاهيم وفرضيات يعتمد عليها الفكر الاقتصاد في الدراسة والبحث وهى في حد ذاتها مقبولة إسلاميا ولكن نظرا لاختلاف نظرة الإسلام للحياة عن النظرة الغربية يلزم إعادة صياغتها وفق المفهوم الإسلامي، ومن أهم هذه المفاهيم والفرضيات ما يلى:

فرضية الرشد الاقتصادي: وهى تقوم في الفكر الغربي على أن الإنسان بطبيعته رشيد ويعرف مصلحته وبالتالي يجب ترك الحرية له في جميع تصرفاته الاقتصادية، والموقف الإسلامي من هذه القضية أن الرشيد في عرف الفقهاء هو المصلح لماله ويزيد الشافعية على ذلك أنه المصلح لماله ودينه، وأن الإنسان إذا كان رشيدا تترك له حرية التصرف في المال، ولكن ليس كمسلمة وإنما لابد من اختبار رشده والتأكد منه قبل ذلك كما يقول سبحانه وتعالى (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم) (النساء: 6) كما أنه يشترط في العاقدين فيأي عقد الأهلية والرشد، ولذا فإنه قد يكون الإنسان غير رشيد وبالتالي يحجر عليه أو يعين وصى عليه.

---

[7] محمد عمر شبرا: ما هو الاقتصاد الإسلامي- مرجع سابق ص 43- 53.

فرضية الحافز الذاتي أو المصلحة الشخصية: وتقوم على أن كل فرد يتصرف اقتصاديا وفق ما يحقق مصلحته الخاصة، ومع أن هذه الفرضية مقبولة إسلاميا إلا أن تركها على إطلاقها في ظل الأنانية المفرطة قد تؤدى إلى عواقب وخيمة تتمثل في التأثير السلبى على مصالح المجتمع، ولذا فإن النظرة الإسلامية لهذه الفرضية تعمل على تقليم أظافر الأنانية المفرطة عن طريق الإيمان بأن مصلحة الإنسان الذاتية تمتد خارج حدود الدنيا إلى الآخرة وأن هناك مساءلة للإنسان تجعل حدود ما يصبو إليه من منفعة ترتبط بالقواعد الأخلاقية التي تمنعه من الجور على الآخرين.

فرضية التناسق والتناغم بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة: و دون الحاجة إلى تدخل لترتيب الأولويات بينهما: وأن سعى كل إنسان لتحقيق مصلحته يحمل في طياته تحقيقا لمصالح المجموع وتقرير هذه الفرضية من حيث هي سبق بها علماء الإسلام علماء الاقتصاد المعاصرين حيث يقول الشاطبيفي الموافقات: "فصار يسعى في نفع نفسه ينفع غيره فحصل الانتفاع للمجموع بالمجموع وإن كان كل أحد إنما يسعى في نفع نفسه "[8]، غير أن الأخذ بهذه الفرضية وفى ظل الأنانية المفرطة أدى إلى ممارسات فيها نفع شخصي وضرر بالمجتمع مثل تلوث البيئة والفساد الاقتصادي وزيادة الفقراء. ولذا فإن الإسلام يضبط هذه الفرضية بوضع قواعد حاكمة منها أنه عند التعارض تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وأن للمصلحة الخاصة حدودا لا تتعداها إذا أدى تحقيقها إلى إضرار بمصالح الآخرين.

مفهوم آلية السوق ممثلة في تفاعل العرض والطلب: وأنها كافية لكى يسير الاقتصاد نحو تحقيق أهدافه المنشودة من الكفاءة والعدالة، وبالتالي يجب ترك السوق حرة دون تدخل خارجي، ولهذه الفرضية أصل في الإسلام يستند إلى التراضي المذكور في قوله تعالى: (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) (النساء: 29) وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم–:" إنما البيع عن تراض" ولكن نظرا لأن الواقع أثبت فشل آلية السوق نظرا لوجود ممارسات احتكارية وأساليب تنافسية ضارة وغير سليمة، بدأ النظام الرأسمالي القائم على حرية السوق– حتى سمى بنظام رأسمالية السوق الحرة– في إصدار التشريعات المناهضة للسياسات الاحتكارية، والتي تمثل ضوابط أو قيود خارجية لتنظيم السوق دون ترك الأمر كله لآلية السوق، وهذا ما سبق به الإسلام في ما يعرف في الفقه بالبيوع المنهى عنها شرعا والتى تمثل ضوابط يجب الالتزام بها.

مفهوم الوضعية: والتي تعنى أخذ سلوك الأفراد واختياراتهم على علاتها دون النظر إلى مدى انسجامها مع القيم المعيارية في المجتمع والحكم عليها بأنها حسنة أو سيئة، وهذا المفهوم يتعارض مع كون

[8] الشاطبي، الموافقات، المكتبة التجارية بالقاهرة، ج2، ص179.

الأخلاق إحدى شعب الإسلام ويجب إخضاع كل سلوك واقعى اقتصادي للحكم عليه في ضوء السلوك المثالي كما سبق القول.

معالجة المشكلات الحاضرة في أطرها الواقعية: حتى لا يصبح الفكر الاقتصادي الإسلامي غارقا في المثاليات بعيدا عن واقع الناس لا يجب الانتظار حتى يطبق النظام الاقتصادي الإسلامي في صورته المثالية، وإنما يجب أن يعايش المشكلات المعاصرة في إطارها الواقعي والبحث عن حلول إسلامية لها، إلى جانب استمرار تقويم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية لمعرفة متى توافقها مع النموذج الإسلامي المثالي، وهذا من شأنه أن يظل الفكر الاقتصادي الإسلامي مزدهرا يلبى احتياجات الناس ويلاحق المستجدات المعاصرة وهو قادر على ذلك بإذن الله.[9]

[9] محمد عبد الحليم عمر، : قراءة إسلامية في مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، نشر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 2001 م، ص50.

قائمة المراجع

اولا: المصادر

1/القران الكريم

2/ المراجع

أ/ المراجع باللغة العربية :

– جون كينيت جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ: تاريخ الفكر الاقتصادي– الماضي صورة الحاضرة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، سبتمبر 2000.

–فنشييو قبذللو: ترجمة محمد إبراهيم زيد عبد الأحمد جمال الدمي: الفكر الاقتصادي الحديث، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

– مختار عبد الحكيم عطية طلية: مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008.

–ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث و مؤسسة التاريخ العربي، لبنان بيروت، ط 1 ،1996، مادة (قصد).

– زينب حسين عوض الله وآخرون، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة لنشر، إسكندرية، مصر، 2000،.

– طارق الحاج: علم الاقتصاد و نظريته: الأردن ، دار صفاء لنضر و التوزيع،1998م

– إسماعيل محمد هاشم ،المدخل إلى سياسات الاقتصاد التحليلي: ،بيروت،دار النهضة العربية،ط1986/2.

– مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ،حامد بن عبد الرحمان الجنيدل، المجلد 1.

– محمد باقر الصدر ، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات،بيروت، 1991 .

– مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة ، ط 1 ، بيروت ،جوان ، 1998 .

– مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن،2008

– إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002.

– جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، عدد رقم 614، القاهرة، 2002.
– رامز الطنبور، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية الملتقى الدولي: الأزمة المالية، جامعة منتوري ، قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 14 و15 نوفمبر 2009

– عبد المنعم السيد علي،مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية،المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"19-20 ديسمبر 2009 ،بيروت لبنان.
- عبد اللطيف الهميم،الأزمة المالية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، دون طبعة ،2011.

-عبد الناصر براني ،إدارة الأزمات المالية العالمية- مدخل مقارن بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي- أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد غير منشورة جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 2015-2016.
– احمد حشيش ،تاريخ الفكر الاقتصادي ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت.
–حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفر الاقتصادي ، دار الشروق ، الطبعة 1410هـ-1990م
–عبد الرحمان سرى ، تطور الفكر الاقتصادي ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة 1416هـ،1996.
– محمد ابراهييم غزلان ، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية و تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية 1967.
– فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي النشأة و التطور، الإسكندرية، 2007، ص248
– ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة، 2003 .
– تاريخ الاشتراكية، متاح على الرابط
http://www.f- law.net/law/archive/index.php?t-10203.htm
– أرنست ماندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، ط 1، 1974.
–الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**،ج4، ط.2 ،المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر،. بيروت، 1985.
–عدنان عباس علي: الحركة الفوضوية-فلسفتها و روادها-،مجلة الحوار المتمدن، العدد 4600، العراق،اكتوبر 2014.

– المادية التاريخية. منشور على الرابط: http://www.marefa.org/index.php

– جوزيف أ.شومبيتر: الراسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2011 .
– عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، بيروت، 2009.
– عبد الرحمن حميدة، جغرافية اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، دمشق، 1984، ص 11-14.
– فرانسيس وين، قصّة حياة كارل ماركس، ترجمة سعدي عبد اللطيف، الفصل الثاني، الحوار المتمدن، العدد 3877 - 2012 / 10 / 11
– عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي،ط4، الدار الجامعية، الإسكندرية،1996/1416.
– محمد حسين هيكل، الحكومة الإسلامية، دار المعارف، ط7.
– الإمام محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، 1976.
– الإمام محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985.
– محمد عبد الله العربي، النظم الإسلامية، ج2.
– حمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، مرجع سبق ذكره،ص194.
– محمد عبد المطلب أحمد،النظام الاقتصادي في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد47.
– محمود محمد نور، تحليل النظام المالي في الإسلام، دراسات في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، العدد 177، 1975.
– أبو عبيد، كتاب الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، 1969م.
– أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، المطبعة السلفية، 1975م،
– أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (700-774هـ)، تفسير ابن كثير- تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط1999،2م، ج5،. صحيح البخاري
– محمد بن على طبأطبأ، المعروف بابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1962.
–ابن تيمية، السياسة الشرعية،أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني النميري، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار المعرفة، بيروت، ط4، 1389هـ- 1969.
– أبو بكر الطرطوشي، سراج الملوك، المطبعة الخيرية، ط1، ص105-106. بركات والكفراوي، الاقتصاد المالي الإسلامي، ص109.
– أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، ج4، ص162، وج5،

– الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدَيْنية، مطبعة نهضة الوطني، القاهرة، ط. 1298هـ، ص199. أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم، الخراج، دار الشروق، بيروت، تحقيق د.إحسان عباس، ط1، 1405هـ-1985.

– ابن خلدون، المقدمة.

–الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس بن عبدالله ، الوزراء والكتاب، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1، 1357هـ-1938.

–بركات والكفراوي، الاقتصاد المالي الإسلامي.

–أبو يوسف، الخراج.

–الماوردي، الأحكام السلطانية.

– أبو يوسف ، الخراج .

– الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، جـ4 .

– قطب إبراهيم محمد ، السياسة المالية لعثمان ،مرجع سبق ذكره.

– أبو يعلى الفرا ، الأحكام السلطانية ، دار الوطن : الرياض ، بدون رقم أو تاريخ .

– أحمد إبراهيم الدريويش ، أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع : الرياض ، الطبعة الأولى ، 1409هـ ..

– الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد،منهج البلاغة شرح وتطبيق محمد عبده،مطبعة عيسى البابي الحلبي،مصر.

.

–أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.

– أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، 1986م، ط1.

– أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت 235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد، الرياض، 1409هـ، ط1، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

–مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبح (ت 179هـ)، موطأ الإمام مالك، دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

–صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي، دار اليمامة، الطبعة الأولى، بيروت،. 2006

– عبد الرحمان يسري أحمد ، أسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الإقتصادي ، دراسات اقتصادية إسلامية المجلد 13 العدد 2 ، 1424 هـ.

– عبد الحليم عمار غربي ، المقريزي إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية ، قسم الأعمال المصرفية كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

– أشرف محمد دوابه، الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهج، الطبعة الأولى: 1431هـ/2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

–محمد عمر شبرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1996.

– من أمثلة ذلك: الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد شوقي الفنجري، والاقتصاد الإسلامي للدكتور منذر قحف ، وفقه اقتصاد السوق للأستاذ يوسف كمال، والاقتصاد المالي الإسلامي للدكتور عبد الكريم صادق بركات، والنقود والمصارف في النظام الإسلامي للدكتور عوف الكفراوي والمنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية للدكتور عبد الحميد الغزالي، والتنمية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد عفر.

– أبحاث المؤتمر الدولي حول "التاريخ الاقتصادي للمسلمين" الذي عقد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في مارس 1998م.

– محمد عبد الحليم عمر، التجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بحث مقدم ضمن أبحاث المؤتمر العام الثالث عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.

–الشاطبي، الموافقات، المكتبة التجارية بالقاهرة، ج2.

– محمد عبد الحليم عمر، : قراءة إسلامية في مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، نشر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 2001 .

– محمد عبد الحليم عمر: لتجديد في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

www.kantankji.com/media/3787/468,dac

الموقع الفرعي في الحوار المتمدن : http://www.ahewar.org/m.asp?i=47

uonustansiyah.etud/ig/nedia/lectures

موسوعة ويكيبيديا www.wikipedia.org

– المدرسة الحدية، خلفية تاريخه:

-Fac.ksu.edu.sa/sites/defaults/files/lmrslhdy.pdf.

–عمرو هاشم محمد: مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، تطرق تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة:

www.goog reads.com/book/show/18240656

ب/المراجع باللغة الاجنبية

–cours de malam marciand histoire de la pensée economique, Faculte d'economie, université nom tpellier,1, 2011.

–Guillaune Vallet Auteurs et grands cournts de la pensee economique, prsses unriver sitaire de grenolbe.

– Ghislam seleplace, christophe lawiale, histoire de la pensce economique, sunod, paris, 2008.

–Michel Herland aquoi sest l'historie de la pensee économique, Revue économique, vol, 43, n5.

– La Dissertation économique .techniques et applications .troisième édition dunod paris 1972.

– cyril Hedoin.l'economie selon carl nanger, lidees.fr.presses,dc, l'hess,2011.

– Carl menger principles of economics, luduig von nises institue auburn,

– w.stanley jevons the thcoue of political economy,first edition,lld (EDIN) NA (lord); frs.